

التقرير السنوي 2015



المحتويات

رؤيتنا ورسالتنا	4
المؤشرات المالية	8
أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة	12
الإدارة التنفيذية	13
الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	15
تقرير مجلس الإدارة	16
المقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية	18
تقرير الرئيس التنفيذي	20
حوكمة الشركات	38
المسؤولية الاجتماعية	57
تقرير الهيئة الشرعية 2015	59
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	61
القائمة الموحدة للمركز المالي	62
القائمة الموحدة للدخل	63
القائمة الموحدة للتدفقات النقدية	64
القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك	65
القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية	66
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة	67
الإفصاحات العامة الإضافية (غير مدققة)	104
الإدارة التنفيذية للمجموعة	123
شبكة البركة العالمية	124
الاتصال	125

مساهمينا وعملائنا والمجتمع

إن فلسفة "الشراكة" تهدف إلى مكافأة الجهد المبذول والمساهمة في تنمية المجتمع، وبناء علاقات قوية مع عملائنا والتأكيد على العمل وبكل ثقة مع أصحاب المصلحة.



أصحاب المصلحة

إن التزامنا تجاه أصحاب المصلحة هو أساس مهمتنا لتحقيق قيمة اقتصادية مجزية لهم على مر الزمن من خلال جعل الحياة أفضل لعملائنا، شركائنا ومجتمعاتنا وخلق قيمة مشتركة حتى نساعدهم على تحقيق الأهداف والتطلعات المالية. نتخذ رؤية طويلة الأجل لكيفية خلق القيمة، كما إننا ملتزمون بإنشاء قنوات اتصال بناءة وهادفة مع أصحاب المصلحة.

رؤيتنا

"نحن نؤمن بأن المجتمع
يحتاج إلى نظام مالي عادل
ومنصف: نظام يكافئ على
الجهد المبذول ويساهم في
تنمية المجتمع"

رسالتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس
من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق
مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين.

شركاء في الإنجاز

الملقاة على عاتقنا، باعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسؤولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن "الشراكة" تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كنتشابك معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع.

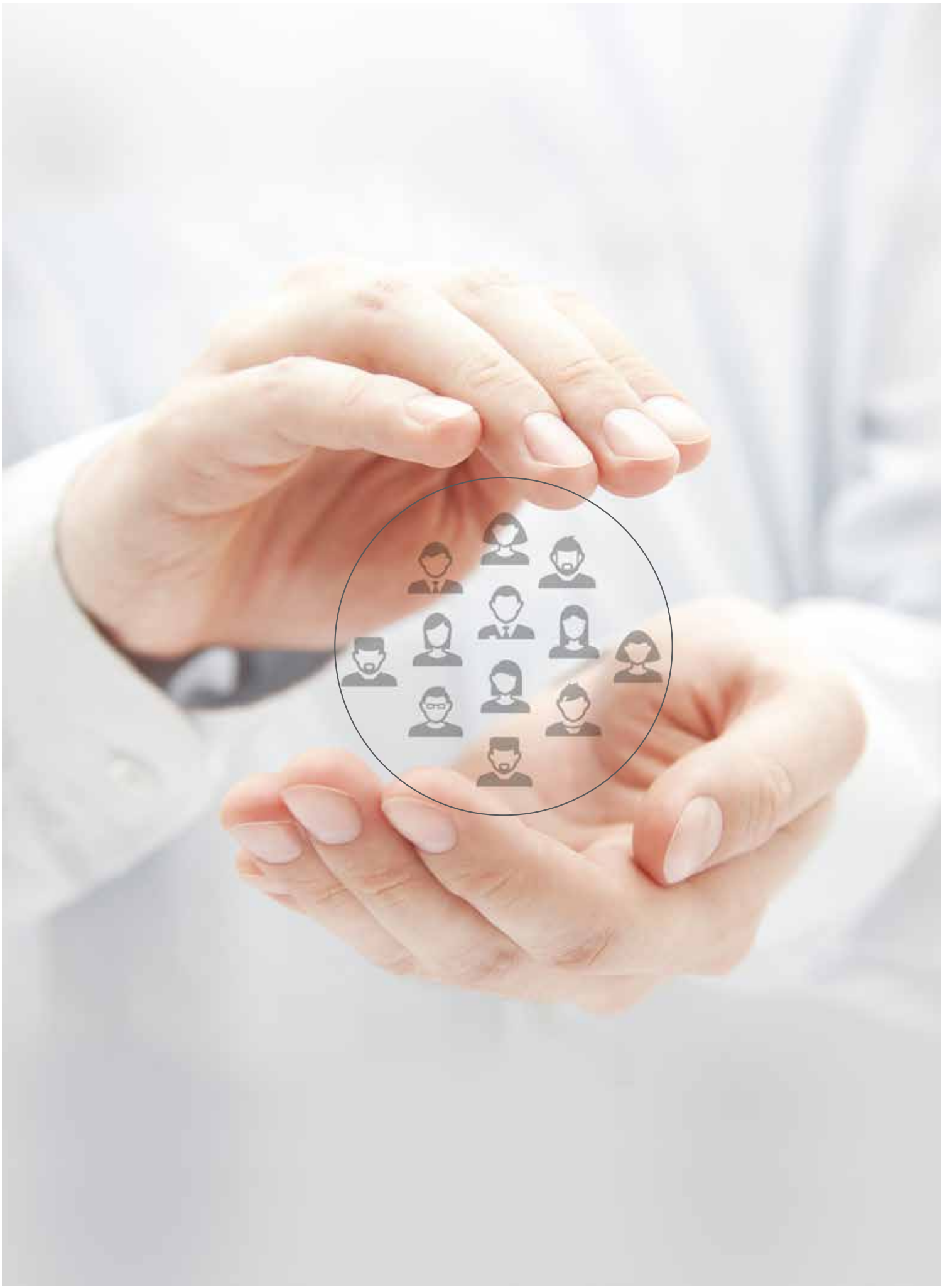
إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم:

"أبعد من مجرد تعاملات مصرفية".

إن علامة البركة التجارية هي اليوم في طلبية المصارف الإسلامية وتؤكد التزام المجموعة بأن تصبح الرائدة العالمية الطبيعية في العمل المصرفي الإسلامي. إن هذه العلامة التجارية ليست فقط رمزا قويا لتوحيد جميع الشركات التابعة لها تحت راية واحدة، ولكنها أيضا تعني بناء الثقة وتحقيق قيمة مضافة لحياة عملائنا. إن الكيان المؤسسي الموحد للبركة يربط البعد الفلسفي للمشاركة والشراكة مع التقاسم العادل للمخاطر والمنافع - وهو الأساس الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية.

نحن في البركة نعتقد بأن قيمنا وطموحاتنا هي أكثر من مجرد تعظيم حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو قنوات التسليم. إننا نعتقد بأننا ببناء علاقاتنا مع العملاء على أساس روح الشراكة الحقيقية فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائيا. انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامه المسؤولية

نحن في البركة نعتقد بأن قيمنا
وطموحاتنا هي أكثر من مجرد
تعظيم حجم الشركة أو مجموعة
المنتجات أو قنوات التسليم. إننا
نعتقد بأننا ببناء علاقاتنا مع العملاء
على أساس روح الشراكة الحقيقية
فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق
النمو تلقائياً.



المؤشرات المالية

2011	2012	2013	2014	2015	
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
730	880	909	918	1,000	مجموع الدخل التشغيلي
344	422	420	396	464	صافي الدخل التشغيلي
212	235	258	275	286	صافي الدخل
118	133	145	152	163	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
10.70	12.02	13.05	13.70	14.70	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
17,154	19,055	20,968	23,464	24,618	إجمالي الموجودات
11,818	14,319	15,355	17,624	18,358	إجمالي التمويلات والاستثمارات
14,680	16,398	17,744	19,861	20,164	إجمالي حسابات العملاء
1,799	1,968	1,983	2,075	2,095	إجمالي حقوق الملاك
1,203	1,294	1,299	1,338	1,356	إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
1,500	1,500	1,500	1,500	1,500	المصرح به
869.6	1,014.5	1,048.3	1,093.9	1,115.7	المكتتب والمنفوع بالكامل
معدلات الربحية					
12%	13%	13%	14%	14%	العائد على متوسط حقوق الملاك
10%	11%	11%	12%	12%	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
1.3%	1.3%	1.3%	1.2%	1.2%	العائد على متوسط الموجودات
53%	52%	54%	57%	54%	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
معدلات المركز المالي					
11%	10%	10%	9%	9%	نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات
6.6	7.3	7.7	8.5	8.8	إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)
33%	25%	27%	25%	24%	نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
1.09	1.17	1.17	1.21	1.22	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*
معلومات أخرى					
9,021	9,398	9,891	10,853	11,458	إجمالي عدد العاملين
399	425	479	549	587	إجمالي عدد الفروع

* معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي حقوق الملاك

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
2,095	2,075	1,983	1,968	1,799

إجمالي الموجودات

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
24,618	23,464	20,968	19,055	17,154

إجمالي التمويلات والاستثمارات

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
18,358	17,624	15,355	14,319	11,818

إجمالي حسابات العملاء

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
20,164	19,861	17,744	16,398	14,680

صافي الدخل

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
286	275	258	235	212

مجموع الدخل التشغيلي

مليون دولار أمريكي

2015	2014	2013	2012	2011
1,000	918	909	880	730

إجمالي عدد العاملين

2015	2014	2013	2012	2011
11,458	10,853	9,891	9,398	9,021

إجمالي عدد الفروع

2015	2014	2013	2012	2011
587	549	479	425	399



نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع لذلك فإن نهجنا يهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، كما نعتقد بأنه يجب أن يكون للنظام المصرفي دور أساسي يقوم به في المجتمع، وهو دور يقع علينا فيه كمصرفيين مسئولية إدارة الموارد التي بأيدينا.

أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليظة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة
رئيساً

فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
عضواً

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

الرئيس



اللجنة

- اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة
- لجنة التدقيق والحوكمة
- لجنة المسؤولية الاجتماعية
- لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة
- لجنة المخاطر
- أعضاء الإدارة المستقلون

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التدقيق الداخلي

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس الإدارة المالية

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلَبي

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الشؤون القانونية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة المصرفية التجارية

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أول - رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

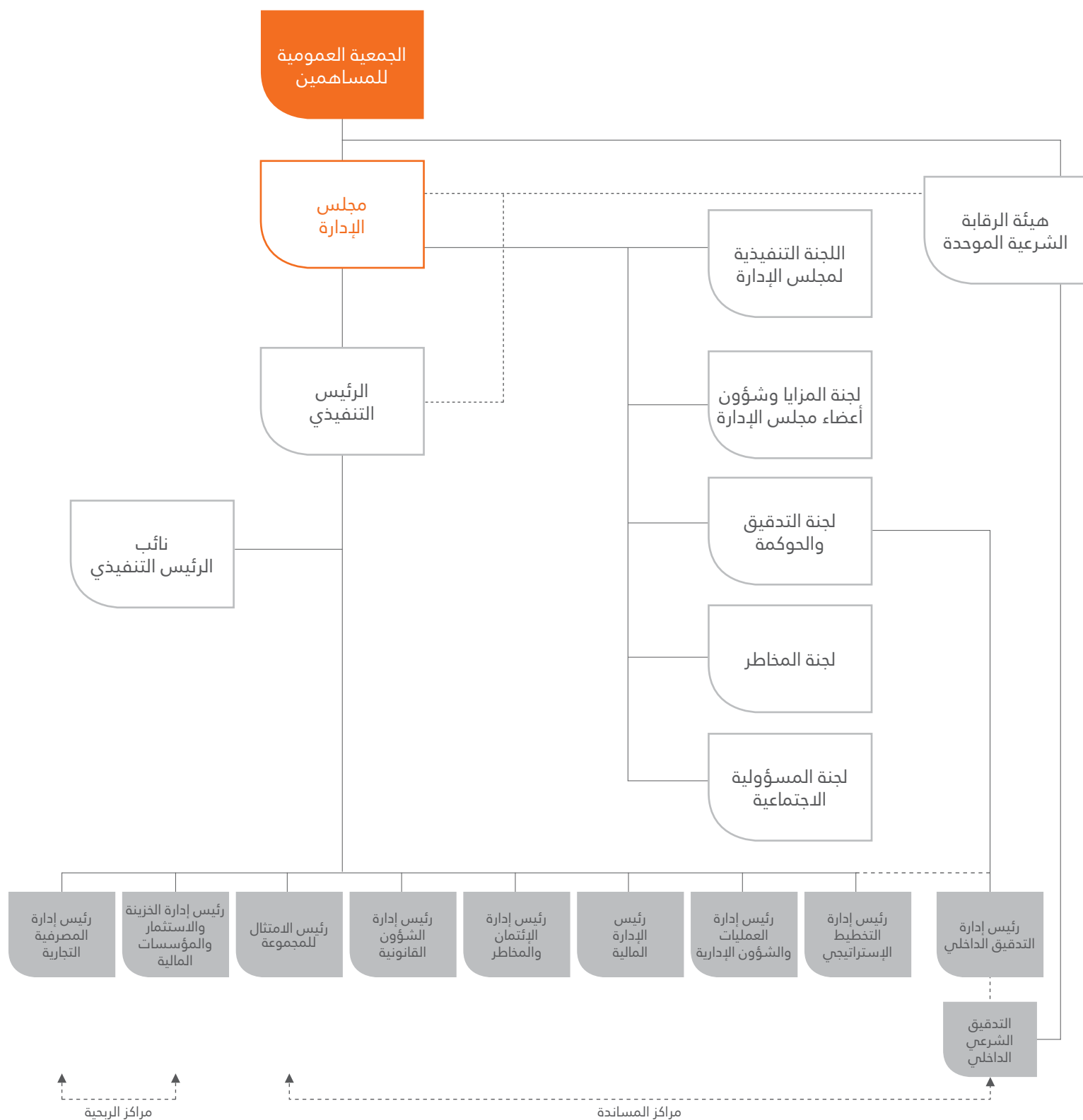
الأستاذ/ قطب يوسف علي

رئيس الامتثال للمجموعة

alBaraka 



الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية





صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

استعراض الأداء العام في 2015

في بيئة من شبه التباطؤ الاقتصادي العالمي، وانخفاض عملات العديد من وحداتنا في الأسواق الدولية، جاء أداء معظم الوحدات التابعة للمجموعة بصورة عامة جيداً في عام 2015، مع تسجيل غالبيتها أداء مستقر أو متحسن.

بلغ نصيب المجموعة من إجمالي الدخل المتحقق من العقود المالية والاستثمارات مشتركة التمويل، بما في ذلك حصتها عن دورها كمضارب 542 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل زيادة بنسبة 14% أو 65 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع العام 2014. كما ارتفع الدخل من العقود والاستثمارات ذاتية التمويل بنسبة 15% إلى 273 مليون دولار أمريكي، كما ارتفعت إيرادات الخدمات المصرفية بنسبة 7% لتبلغ 201 مليون دولار أمريكي والتي كانت المساهم الأكبر في تعويض انخفاض الإيرادات التشغيلية الأخرى والتي تراجعت بنسبة 16% لتصل إلى 35 مليون دولار. في حين بلغت حصة المجموعة كمضارب المتحققة من إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار المندرجة خارج الميزانية 6 مليون دولار أمريكي

وبعد تجنب المخصصات والضرائب، وكلاهما ارتفعا بالمقارنة مع العام 2014، بلغ صافي الدخل 286 مليون دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 4% من صافي الدخل المتحقق في العام 2014.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

تقويتها باستمرار في جميع أنحاء المجموعة بحيث أن دروس إدارة الأصول الحذرة والمتأنية، جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التوسع المخطط لها والمدرسة، تبقى دائماً في تفكيرنا.

نحن نهنيئ وحداثا المصرفية على التزامها بهذه القيم وأداءها الذي يستحق الثناء في مواجهة العديد من التحديات. كما نتقدم بالتهنئة أيضاً إلى فريق الإدارة التنفيذية، الذي بفضل يقظته وعمله الدؤوب، ساهم بصورة كبيرة في ضمان النجاح المستمر لخططنا الاستراتيجية.

وأخيراً، فإننا نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لهيئة الرقابة الشرعية في المجموعة، ومصرف البحرين المركزي، ووزارة التجارة والصناعة في البحرين وجميع الجهات الرقابية التابعة لها وحداثا المصرفية نظير دعمها المستمر وتوجيهاتها الحكيمة خلال العام الماضي.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة



صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تخصيصها من الأرباح المستبقاة بقيمة 33.47 مليون دولار. وأوصى المجلس أيضاً بصرف مكافآت بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي خاضعة لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

من ناحية أخرى، فإن ملكية الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (باستثناء ملكية رئيس مجلس الإدارة) في مجموعة البركة المصرفية ليست ذات أهمية ولم يتم إجراء أي تداول رئيسي في تلك الأسهم خلال عام 2015. وتم بيان تفاصيل الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في إيضاحات القوائم المالية الموحدة.

2016 وما بعدها

على الرغم من التأثير السلبي للأداء الضعيف نسبياً في معظم الاقتصاديات الكبرى على الأسواق المحلية التي نعمل فيها، فقد استطاعت وحداثا مرة أخرى تحقيق النمو والربحية واستمرت في إثبات سلامة استراتيجيتنا متوسطة الأجل، والتي تهدف كما هو الحال دائماً إلى توليد النمو المطرد واستقرار ربحية للمساهمين.

إن التزامنا المستمر بالنمو والتوسع الجغرافي في إطار إدارة سليمة للمخاطر وثقافة الحوكمة بات يحقق لنا عائد مستمر على كافة أصعدة الانجاز. ولكن نحن ندرك أن ثقافتنا وقيمنا يجب

عام 2015 بالمقارنة مع 14 مليون دولار أمريكي عام 2014. وكنتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 9% ليصل إلى 1 مليار دولار أمريكي وبسبب ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 3% فقط لتبلغ 536 مليون دولار أمريكي، ارتفع صافي الدخل التشغيلي بصورة متميزة بنسبة 17% ليبلغ 464 مليون دولار أمريكي. وبعد تجنب المخصصات والضرائب، وكلاهما ارتفعا بالمقارنة مع العام 2014، بلغ صافي الدخل 286 مليون دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 4% من صافي الدخل المتحقق في العام 2014.

ارتفع مجموع أصول المجموعة، بعد التوحيد والأخذ بالاعتبار انخفاض عملات الوحدات مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5% ليبلغ 24.6 مليار دولار أمريكي حيث ازدادت التمويلات والاستثمارات بنسبة 4% لتبلغ 18.4 مليار دولار أمريكي والنقد والأرصدة لدى البنوك بنسبة 7% لتبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي. ويعزى النمو في محافظ التمويلات والاستثمارات إلى ارتفاع أرصدة الإجارة المنتهية بالتمليك وأرصدة الإستصناع والاستثمارات المختلفة والاستثمارات المتاحة لغرض غير المتاجرة بشكل خاص والذي قام بتغطية الانخفاض بشكل جزئي في ذمم المربحات المدينة وأرصدة المشاركة وأرصدة السلم.

وعلى ضوء أداء المجموعة في العام 2015، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 2.0% من رأس المال المدفوع بقيمة 22.31 مليون دولار أمريكي بعد تحويل 16.27 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني مع توجيه المتبقي من صافي الدخل والبالغة قيمته 124.15 مليون دولار أمريكي إلى الأرباح المستبقاة. كما أوصى مجلس الإدارة أيضاً بتوزيع ثلاثة أسهم مكافأة لكل 100 سهم صادر، بحيث يتم



أربعون عاماً من المشاركة المثمرة

المقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية



إن التصميم الذكي لبرجي مقر المجموعة يمنح مزيداً من السعة والرحابة والمساحات المزودة بالإضاءة الكافية، بما يعطي إنطباعاً ملموساً بجمال البناء المعماري ويستأثر بعقول الزوار والزبائن على حد سواء وفي جميع الأوقات.

وفي إطار تطوير المشروع المعماري، تم ربط برجي مقر المجموعة على ارتفاع خمسة طوابق من خلال جسر عرضه ست مترات بما يوفر مساحات مكتبية وفيرة، ويسهم في الوفاء بمتطلبات التوسع المستقبلي من قبل البنك إذا لزم الأمر.

ومع المنظر الخلاب للواجهة البحرية لبرجي مقر المجموعة، نستطيع القول أن مقر مجموعة البركة يطفو بمعنى الكلمة على سطح مياه الخليج ومياهه الزرقاء في منظر إبداعي جميل وفن راقى الجودة - بما يعزز اسم ومكانة مجموعة البركة المصرفية والرؤية الشاملة والطموحة لمملكة البحرين حيال المستقبل الواعد بمشيئة الله.

علامة معمارية رائدة في المنامة

يقف المقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية شامخاً كعلامة معمارية بارزة في قلب مشروع تطوير خليج البحرين في المنامة بمملكة البحرين، بما يتناسب مع المكانة الرائدة والمرموقة للمجموعة في مجال الصيرفة الإسلامية وصناعة الخدمات المصرفية ليس فقط على مستوى المنطقة ولكن على المستوى العالمي أيضاً.

فن الصيرفة الإسلامية والمالية

يستوحي التصميم المعماري لمقر مجموعة البركة المصرفية أفكاره من الفن الإسلامي الرفيع. يقام مقر المجموعة على مساحة 38,540 ألف متر مربع في إطار معماري راقى بواجهة بحرية متميزة. تشمل أعمال تشييد المقر بناء يربجين حديثين بإطلالة رائعة على مدينة المنامة والسواحل الخلابة لمياه الخليج العربي. كما يعكس المقر لمساة هندسية أنيقة للفن الإسلامي العريق وبعض الخطوط الأفقية المبدعة التي لا تضفي منظراً خلابة فحسب، بل وتؤكد أيضاً على روعة البناء المعماري لمقر المجموعة.





عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة وتحليلها

في عام 2015، انعكس النمو الاقتصادي الضعيف في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي إلى حد كبير على اقتصاديات البلدان التي تعمل فيها مجموعة البركة المصرفية. وفي ظل الظروف الصعبة التي سادت، وليس أقلها انخفاض قيمة العملات المحلية للعديد من الشركات التابعة للمجموعة مقابل الدولار الأمريكي - عملة إعداد تقارير المجموعة، استطاعت المجموعة الحفاظ بصورة جيدة على سجلها في النمو والزيادة الثابتة في الربحية.

ارتفع إجمالي الموجودات الموحدة لمجموعة البركة المصرفية بنسبة 5% في عام 2015 إلى 24.62 مليار دولار أمريكي، حيث يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى نمو التمويلات والاستثمارات التي ارتفعت بنسبة 4% إلى 18.36 مليار دولار أمريكي، جنباً إلى جنب مع النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى، والتي شهدت زيادة بنسبة 7% إلى 5.37 مليار دولار أمريكي. ويعود معظم النمو في محافظ التمويل والاستثمارات إلى الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة للمجموعة، التي ارتفعت بقيمة 504 مليون دولار

تعد مجموعة البركة المصرفية أول مؤسسة إسلامية يتم تصنيفها من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة داجونج في البحرين. كذلك واصلت وكالة ستاندرد اند بورز العالمية تصنيفاتها للمجموعة عند درجة BB+ على المدى الطويل وB على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

أمريكي أو 21% ومحفظة الإجارة المنتهية بالتملك، التي نمت بقيمة 240 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 16%.

وواصل إجمالي التمويلات والاستثمارات تشكيل الجزء الأكبر من إجمالي الموجودات بالرغم من انخفاض النسبة الفعلية بشكل طفيف إلى 75%. وبلغت ذم المرابحة المدينة نسبة 64% من التمويلات والاستثمارات، تبعثها الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي شكلت 16%، والإجارة المنتهية بالتملك بنسبة 9%. وشكلت أنشطة المضاربة والمشاركة والاستثمارات في العقارات والسلم والاستثمارات في الشركات الزميلة والاستصناع معظم المتبقي.

كما شهدت حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية، نمواً بنسبة 2%، مع تحقيق المعدلات الأكبر من النمو من خلال الزيادة بنسبة 3% في أكبر مكون ويتركز على حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء والتي شهدت نمواً بنسبة 7% بينما انخفضت الودائع بين البنوك بنسبة 33%. وانخفضت حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية غير المدرجة في الميزانية بنسبة 8% لتصل إلى 778 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الالتزامات المحتملة والارتباطات بنسبة 11% إلى 4.62 مليار دولار أمريكي.

لقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 9% ليصل إلى 1.00 مليار دولار أمريكي. وقد كانت الزيادة بنسبة 14% في حصة المجموعة من الدخل المتحقق من التمويلات والاستثمارات المشتركة لتبلغ 542 مليون دولار أمريكي، والزيادة بنسبة 15% في التمويلات والاستثمارات الممولة ذاتياً لتبلغ 273 مليون دولار أمريكي والزيادة

بنسبة 7% في إيرادات الخدمات المصرفية لتصل إلى 201 مليون دولار أمريكي والتي كانت أكثر من كافية لتغطية الانخفاض في حصة المضارب من حقوق حاملي حسابات الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية بنسبة 60% لتبلغ 6 مليون دولار وانخفاض في الإيرادات التشغيلية الأخرى بنسبة 16% لتصل إلى 35 مليون دولار أمريكي. وبعد خصم المصروفات التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 3% فقط إلى 536 مليون دولار أمريكي، جاء صافي الدخل التشغيلي أعلى بنسبة 17% عند 464 مليون دولار أمريكي. وبعد احتساب المخصصات والضرائب، التي كانت قيمها أعلى من عام 2014، بلغ صافي الربح 286 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 4% من صافي الربح المتحقق في عام 2014.

ويسر مجموعة البركة المصرفية الحصول على تأكيد لتصنيفاتها الدولية المشتركة من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) وشركة داجونج العالمية المحدودة للتصنيف الائتماني بدرجة BBB+ على المدى الطويل/ A3 على المدى القصير وهي درجة استثمارية. بالإضافة إلى ذلك، منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف درجة ائتمانية عامة تتراوح ما بين 76 - 80، والذي يشير إلى التزام المجموعة بمعايير ائتمانية قوية وهيكل متطور للحكومة المؤسسية، يتم فيه تحديد وحماية حقوق الأطراف ذات الصلة والمصلحة. وتعد مجموعة البركة المصرفية أول مؤسسة إسلامية في البحرين يتم تصنيفها من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة داجونج. كذلك واصلت وكالة ستاندرد اند بورز العالمية تصنيفاتها للمجموعة عند درجة BB+ على المدى الطويل و B على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وشملت المؤتمرات الإسلامية التي ترعاها مجموعة البركة المصرفية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية خلال العام المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في البحرين والمؤتمر المصرفي العربي السنوي في لبنان.

واستمر التوسع الجغرافي للمجموعة على قدم وساق مع إضافة 38 فرع جديد موزعين عبر وحداتها المصرفية المختلفة، حيث تتألف شبكة المجموعة الآن من 587 فرع ومكاتب تمثيلية في 15 بلداً. وخلال العام، انتهت مجموعة البركة المصرفية أيضاً من المتطلبات القانونية المتعلقة بالتقدم لطلب الترخيص لوحدة مصرفية في المغرب والتي سوف تلبي عند إنشائها طموح المجموعة في أن تكون ممثلة في جميع بلدان المغرب العربي.

استعراض أداء الوحدات

فيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لجميع شركاتنا التابعة وأنشطتها وأدائها على مدى العام الماضي. وباستثناء عندما يتم ذكر المبالغ بالعملة المحلية بصورة واضحة، فقد تم عرض جميع أرقام الميزانية وقوائم الدخل المدققة بالدولار الأمريكي بما يعادل العملة المحلية. وتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حالة غياب المعايير المحاسبية الإسلامية الموازية لها) بدون أي تعديل من جانب المجموعة.

تدار كل وحدة مصرفية تابعة من قبل مجلس إدارتها الذي يكون مسؤولاً مباشرة أمام الشركة الأم مجموعة البركة المصرفية، ولكن يتم اتخاذ القرار بطريقة لا مركزية ضمن التوجه الاستراتيجي الشامل للمجموعة، وبما يتوافق مع أحكام المصارف المركزية في الدول ذات الصلة.

شبكة البركة العالمية

شراكة راسخة برؤية عالمية

الدولة	الفروع	التأسيس
01. الأردن	92	1978
02. مصر	29	1980
03. تونس	22	1983
04. البحرين	6	1984
05. السودان	27	1984
06. تركيا	213	1985
07. جنوب أفريقيا	12	1989
08. الجزائر	30	1991
09. لبنان	7	1991
10. أندونيسيا*	1	2008
11. سورية	12	2009
12. باكستان	135	2010
13. ليبيا*	1	2011
14. العراق**	1	2011
15. المملكة العربية السعودية	1	2007

* مكتب تمثيلي

** فرع لبنك البركة التركي للمشاركات

15
دولة

587
فرع

11,458
الموظفين
العاملين



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة التركي للمشاركات

حافظ الاقتصاد التركي على نمط نموه البطيء في عام 2015، واختتم نهاية العام بنمو بنسبة 3.3%، أعلى قليلاً من معدل النمو 2.9% في عام 2014. وارتفعت سعر الفائدة بصورة معتدلة، وبلغ معدلها لمدة 3 أشهر 12% مقارنة مع 10.3% في نهاية عام 2014. وانخفض العجز في الحساب الجاري إلى حد ما من -5.8% إلى -4.9% من الناتج المحلي الإجمالي في حين ارتفع عجز الميزانية قليلاً إلى -1.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض التضخم في أسعار المستهلكين إلى 7.6% من 8.2% في نهاية عام 2014. وفي ضوء هذا الأداء المعتدل وانخفاض الطلب العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتركيا، تباطؤ الاقتصاديات الصينية والأوروبية، فقد تباطأ معدل انخفاض قيمة الليرة التركية أمام الدولار بينما تصاعد بالنسبة لليورو، مع سعر الصرف في نهاية السنة عند 2.92 ليرة تركية للدولار الأمريكي و 3.17 لليورو على التوالي بالمقارنة مع 2.33 ليرة تركية للدولار الأمريكي و 2.82 ليرة تركية لليورو قبل عام.

وبالنسبة لبنك البركة تركيا، استمر الزخم الذي تحقق من خلال استراتيجيته التوسعية على المدى المتوسط في تحقيق العوائد. فقد نما إجمالي الموجودات بنسبة 30% خلال العام ليصل إلى 29.56 مليار ليرة تركية، نتيجة للزيادة بنسبة 24% في مجموع التمويلات والاستثمارات وزيادة بنسبة 55% في النقد والأرصدة في البنوك. ومع ذلك، وعلى الرغم من التباطؤ النسبي في انخفاض الليرة التركية في عام 2015، فإن ترجمة معدلات النمو الممتازة هذه بالدولار الأمريكي سوف ينتج عنها زيادة أقل ولكن ليست بغير مهمة بنسبة 4% في إجمالي الموجودات، لتبلغ 10.13 مليار دولار أمريكي، وذلك أساساً بسبب زيادة الأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، والتي عوضت عن الانكماش البسيط في

محافظ التمويل والاستثمارات، والتي بلغ مجموعها 7.31 مليار دولار أمريكي. فقد قابل الزيادات الصحية في الإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات لغرض غير المتاجرة انخفاض جزئي في أرصدة المشاركة وانخفاض طفيف في ذمم مرابحة مدينة. بالمثل ارتفع إجمالي المطلوبات بالليرة التركية بنسبة 43%، ولكن من حيث القيمة الدولارية ارتفع بنسبة 14% إلى 3.47 مليار دولار أمريكي. وقد انعكست الزيادة بشكل رئيسي في التوسع في التمويل الطويل الأجل حيث قابل الزيادة الناجمة عن عائدات إصدارات الصكوك الناجحة عام 2014 و 2015 والتمويلات متوسطة الأجل المشتركة انخفاض ودائع ما بين البنوك، بينما سجلت حسابات العملاء بما في ذلك حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية بالليرة التركية زيادة بنسبة 19% غير أنها انخفضت بالدولار الأمريكي بنسبة 5% لتبلغ 7.54 مليار دولار أمريكي.

مرة أخرى ووفقاً للبيانات بالليرة التركية، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 25% إلى 1.08 مليار ليرة تركية، في حين نما إجمالي المصروفات التشغيلية أيضاً بنسبة 30% إلى 0.61 مليار ليرة تركية، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بقيمة 0.47 مليار ليرة تركية، بزيادة 19% عن العام 2014. وبعد الترجمة إلى الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من توسع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 1% إلى 398 مليون دولار أمريكي، ويضم 5% انخفاض في الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بما في ذلك حصته كمضارب، و 11% دخل أعلى من المبيعات والاستثمارات الممولة ذاتياً لبلغ 179 مليون دولار أمريكي وانخفاض إلى حد ما في مجموع الدخل من الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى. كما ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 5% إلى 226 مليون دولار أمريكي، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بقيمة 171 مليون دولار أمريكي وهو

أقل بنسبة 4% عما كان عليه في العام السابق. وبعد خصم المخصصات (أقل من العام السابق) والضرائب (أقل من العام السابق)، بلغ صافي الدخل 112 مليون دولار أمريكي، أي أقل بصورة طفيفة وبنسبة 1% عن العام 2014.

وفي إطار الحفاظ على استراتيجيته التوسعية، افتتح بنك البركة تركيا 11 فروع جديدة في عام 2015، ليصل إجمالي عدد فروعها إلى 213، مع توسع متناسب في شبكة أجهزة الصراف الآلي من 217 إلى 337. وقام البنك أيضاً بتدشين عدداً من المنتجات الجديدة التي تستهدف العملاء التجاريين، بما في ذلك نظام لدفع للموردين ومجموعة من المنتجات الموجهة لصناعة المواد الغذائية، كما قام مرة أخرى بتوسيع قائمة منتجاته الموجودة حالياً، والتي تشمل مجموعة واسعة من خيارات التمويل الاستهلاكي وتداول السلع والمعادن الثمينة وبرامج الادخار والتمويل التجاري الدائمة. وبالنسبة للمستقبل، سوف يستمر في زيادة شبكة خدماته والمنتجات المبتكرة.

وفي الوقت نفسه، فقد رتب البنك بنجاح للحصول على تمويل مرابحة مشترك متوافق مع الشريعة الإسلامية من السوق الدولية، والذي بلغ 278 مليون دولار أمريكي و 154.5 مليون يورو شارك فيه 17 بنكاً من 11 دولة، مما اعتبر نجاح كبير للبنك وتأكيداً لمكانته المتميزة في السوق التركي، وبطبيعة الحال، للعلامة التجارية العالمية للبركة.

كما يفخر بنك البركة تركيا بالفوز بالجائزة ذات المقام الكبير وهي جائزة "مشروع تحول البنية التحتية للعام" وذلك في حفل أجري في لاكتشاف المشاريع لعام 2015 في لندن فيما يخص مشروعه الباتروس الذي قام بتحويل البنية التحتية للمعلومات في البنك في إطار رؤيته البعيدة المدى لكي يصبح أفضل للبنك للمشاركة في العالم.

بنك البركة التركي للمشاركات

سنة التأسيس : الفروع

1985 : 213



(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

الاسم : الدكتور/ فخر الدين ياهشلي
المنصب : عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان : سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديبي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا

هاتف : +90 216 666 01 01
فاكس : +90 216 666 16 00
albaraka.com.tr

البنك الإسلامي الأردني

الاستصناع، وبنطوي على قدرات جديدة للتمكين من دفع فواتير الماء والكهرباء من خلال القنوات الإلكترونية، ومنتج مربحة لتمويل شراء السيارات الهجينة بأسعار تنافسية خاصة مع مرافق لأنظمة توليد الطاقة الشمسية وذلك في إطار المبادرة الخضراء الجديدة للبنك.

ومرة أخرى، تم تكريم بنك البركة الأردن من خلال العديد من الجوائز خلال العام 2015. فقد تم اختيار البنك "أفضل بنك إسلامي في الأردن" من قبل مجلة بانكر، وجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن" للعام السابع على التوالي من قبل مجلة جلوبال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك إسلامي في الأردن" للعام الخامس من قبل مجلة ورلد فاينانس (وأصيف عليها جائزة أفضل رئيس تنفيذي / مدير عام في قيادة الأعمال والمساهمة المتميزة في التمويل الإسلامي)، إضافة إلى جائزة "أفضل بنك إسلامي في الأردن 2014" وجائزة "المسؤولية الاجتماعية / عموم الشرق الأوسط 2014" من قبل مجلة إي إم إي آيه لندن. و"الدرع الذهبي" للتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية.

وبلغ إجمالي دخل البنك من عقود التمويل المشترك والاستثمارات 250 مليون دولار أمريكي، 7% أعلى في عام 2015، مما يعكس زيادة عمليات المراجعة والإدارة المنتهية بالتمليك. بعد الأخذ بالاعتبار حصة أصحاب حسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب، 157 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى بنسبة 19%. ومع عدم وجود تغيير ملحوظ في مصادر دخله الأخرى، فقد بلغ مجموع الدخل التشغيلي للبنك 190 مليون دولار أمريكي وهو أعلى بنسبة 16% عن العام 2014. وقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 84 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى بنسبة 15% عن العام الذي قبله، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بقيمة 106 مليون دولار أمريكي أو 18% أعلى عما كان عليه في العام السابق. بعد المخصصات والضرائب، اختتم البنك أداء العام بصافي دخل بلغ 69 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 8% عن العام 2014.

وقد وسع بنك البركة الأردن شبكة خدماته مرة أخرى في عام 2015، مضيفاً 7 فروع ومكاتب نقد ليصل المجموع إلى 92 فرع منتشرين في جميع أنحاء البلاد. هو بذلك يسير بصورة جديدة في خطته الطويلة المدى لإيصال عدد الفروع إلى 117 في السنوات الخمس القادمة. ونمت شبكة أجهزة الصراف الآلي بإضافة 23 جهازاً جديداً، مما يرفع المجموع إلى 167 جهاز صراف آلي. وتشمل المنتجات الجديدة التي أدخلت مؤخرًا البطاقة الافتراضية - حساب فيزا أو ماستركارد المدفوع مسبقاً ويتم تسليمه إلكترونياً بدون الحاجة لبطاقة الائتمان الفعلية - للاستخدام فقط للمعاملات عبر الإنترنت أو الهاتف، ومنتج بيع عن طريق

على الرغم من تحسن الاقتصاد الأردني بشكل معتدل خلال النصف الأول من العام، فقد تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من العام، ونتج عنه تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 2.1% بالمقارنة مع 3.1% العام 2014، حيث سعت الحكومة بصورة جاهدة لتخصيص موارد كافية لتحفيز الاستثمار والحد من البطالة مع الحفاظ على جهودها الرامية إلى إدارة العجز المالي والدين العام المرتفعين. وقد تحسن العجز في ميزانيتها قليلاً إلى -6.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع -7.2% في عام 2014 بينما تم تخفيض العجز في الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى -1.2% من -6.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض معدل التضخم، والذي كان يبلغ 2.7% في عام 2014، بصورة لافتة إلى -0.9% (أي انكماش) في عام 2015.

في هذه البيئة غير المواتية، استطاع البنك الإسلامي الأردني (البركة الأردن) توسيع نطاق عملياته بنجاح. فقد نما إجمالي الموجودات بنسبة 7% إلى 5.36 مليار دولار أمريكي، وهو يعكس الزيادة بنسبة 17% في التمويلات والاستثمارات لتبلغ 3.94 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من الزيادات في جميع بنود التمويلات والاستثمارات تقريباً، فإن النمو العام يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في عمليات المراجعة، حيث نمت الذمم المدينة بنسبة 17%، وأرصدة الإجارة المنتهية بالتمليك والتي ارتفعت بنسبة 16% عن العام الماضي. ووفر النمو في ودائع العملاء بما في ذلك حقوق حاملي الحسابات الاستثمارية بنسبة 6% التمويل اللازم لنمو الأصول.

الاسم:	الأستاذ/ موسى شحادة
المنصب:	الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان:	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف:	+9626 567 7377
فاكس:	+9626 566 6326
	jordanislamicbank.com

البنك الإسلامي الأردني
سنة التأسيس
1978
الفروع
92

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة مصر

نما الاقتصاد المصري بنسبة 4.2% في عام 2015، أي أعلى بقليل من معدل النمو عام 2014 والبالغ 4.0%. وانخفض العجز في الحساب الجاري قليلا إلى -1.4% من الناتج المحلي الإجمالي من -1.7% في السنة السابقة. وقد تم تخفيض العجز في الميزانية إلى حد ما إلى -11% من الناتج المحلي الإجمالي من -11.4%، في حين ظل معدل التضخم في أسعار المستهلكين بشكل عام دون تغيير عند 10%. وتواصل الحكومة برنامجها للإصلاحات، مستهدفة الإعانات ورواتب القطاع العام. وتأمل الحكومة أن تتعافى عائدات السياحة من الآثار السلبية للأحداث الأخيرة، وهذا إلى جانب الإيرادات الإضافية المتوقعة من افتتاح القناة الثانية من قناة السويس سوف يسهم في التعويض عن الانخفاض في الاستثمارات الداخلة وتحويلات العمال المصريين المغتربين ومن ثم يؤدي إلى تعزيز الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي التي انخفض معدل تغطيتها للواردات إلى أقل من 3 شهور.

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة مصر خلال العام بنسبة 30% إلى 28.9 مليار جنيه مصري، وغطت الزيادة جميع البنود تقريبا، وخاصة الاستثمارات لغرض غير المتاجرة التي ارتفعت بنسبة 39% وتمويل المضاربة بنسبة 51% وضم المراجعة المدينة بنسبة 11% والأصول الأخرى بنسبة 46%. وقد تم تمويل هذا النمو من خلال الزيادة في مجموع حسابات العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 32% إلى 26.33 مليار جنيه مصري. ومع ذلك، ونظرا لانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الدولية، فقد أظهرت البيانات المالية مترجمة بالدولار الأمريكي نمو الأصول ليس بنفس النسبة الكبيرة، حيث حققت ارتفاعا نسبته 19% ليبلغ 3.69 مليار دولار أمريكي، والمساهمين الرئيسيين

في ذلك هما نفسيهما بصورة عامة. وحقق إجمالي التحويلات والاستثمارات نسبة نمو قدرها 18% إلى 3.19 مليار دولار أمريكي.

ونما إجمالي دخل البنك من التحويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 30%، وفقا لقيمه بالجنيه المصري، ليبلغ 2.33 مليار جنيه مصري. ولكن وفقا لقيمه بالدولار، فإن هذا يعادل 303 مليون دولار أمريكي، بزيادة 20% مقارنة بالعام السابق. بعد توزيع حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك، بما في ذلك حصته كمضارب 124 مليون دولار أمريكي، 22% أعلى عن العام 2014. وارتفع دخل البنك من الخدمات المصرفية بنسبة 9% ليبلغ 18 مليون دولار أمريكي، ونتج عن ذلك أن بلغ مجموع الدخل التشغيل 147 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 21%. بينما ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 3% فقط، مما أدى إلى تحقيق صافي دخل تشغيلي قدره 94 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 35% من العام السابق. وبعد احتساب المخصصات والضرائب، بلغ الدخل الصافي للعام 34 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 8% فوق 2014.

افتتح البنك خلال العام فرع جديد واحد، مما وسع شبكة البنك إلى 29 فرعاً و3 مكاتب صرف العملات الأجنبية. في عام 2016 تهدف خطة البنك إلى فتح فرعين مصغرين، تستهدف على وجه التحديد قطاعات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تجديد كامل عدة الفروع القديمة ومكاتب صرف العملات الأجنبية ويستعد لنقل فرعه الهام في الإسكندرية إلى مكان جديد. ومن ناحية أخرى، يسير البنك وفقا للمخطط الموضوع لاستكمال بناء مقره الجديد في منطقة القاهرة الجديدة. وتشمل خطط البنك المستقبلية إنشاء 3 فروع كاملة جديدة خلال العامين

المقبلين، ليصل المجموع إلى 34 فرعاً، بالإضافة إلى مكاتب صرف العملات الأجنبية. وبحلول أوائل عام 2017، سوف ينفذ البنك برنامج التوسع الذي يستهدف رفع شبكة الفروع إلى 42 بحلول عام 2020.

وقد تم طرح منتجات جديدة مؤخرا وتشمل شهادات جديدة للادخار، وصكوك البركة الدورية لمدة خمس سنوات مع عائد تراكمي فصلي، وإطلاق خدمات الدفع الإلكترونية لتمكين الدفع المباشر من قبل عملاء من الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية من خلال فروع البنك. وسو يعقب الإصدار الناجح لبطاقة البركة البرونزية إصدار البطاقة الفضية والذهبية. وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية من تنفيذ نظامه المصرفي الجديد، فإنه سيتم إطلاق الخدمات التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت. وفي الوقت نفسه، تم توسعة طاقة مركز الاتصال بحيث بات الآن يقدم خدماته على مدار الساعة وعلى مدار السنة.

لقد تم منح بنك البركة مصر مؤخرا تصنيف ائتماني من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، حيث جاء التصنيف على المستوى الوطني بدرجة A-/A2 والتصنيف على الصعيد الدولي بدرجة B-/B، مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس هذا التصنيف قوة البنك المتجددة. كما منح البنك جائزة "أفضل بنك إسلامي 2015" من مجلة جلوبال فاينانس. وجائزتي "أفضل اسم تجاري" و"الأداء المميز" من قبل المؤسسة الأوروبية الرائدة Other Ways Management Association Club الواقع مقرها في فرنسا. وجائزتي "جودة الإنجاز" من الجمعية الأوروبية لأبحاث الجودة وجمعية الأعمال الأوروبية.

الاسم:
المنصب:
الأستاذ/ أشرف الغمراوي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:
60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي
الجيزة، مصر

هاتف:
فاكس:
+2023 748 1222
+2023 761 1436/7
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة مصر

سنة التأسيس

1980

الفروع

29

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

العام 2014، بلغ صافي الدخل 41 مليون دولار أمريكي، وهو أقل بنسبة 24% عن العام 2014.

وينشط بنك البركة الجزائر في تنويع أعماله إلى مجالات تمويلية تحت مظلة البركة الجزائر المجموعة منذ سنوات طويلة في هذا الصدد وفي عام 2015 أسس البنك شركة خبرات العقارية وافتتح معهد التدريب المصرفي الإسلامي. وفي الوقت نفسه افتتح فرعين جديدين وانتهى من الأعمال الرئيسية في مبنى المقر الرئيسي الجديد للبنك، والذي سيتم افتتاحه رسميا في عام 2016. كما يعتزم البنك افتتاح فرعين جديدين في عام 2016، ليصبح مجموع الفروع 32 فرعاً، ووضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع بالإضافة إلى المطارات المختارة، ومحطات السكك الحديدية والموانئ ومحطات الحافلات. وبموجب استراتيجية البنك الخمسية، يخطط البنك لافتتاح فروع جديدة ليصل مجموعة الشبكة إلى 50 فرع بحلول عام 2020.

يعتزم البنك إنشاء وحدات وإجراء وتكافل لخدمات التأمين تابعة له تحت مظلة المجموعة، كوحدات متخصصة لهذه المنتجات، بالإضافة إلى شركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة خدمات لإدارة منتجات التمويل الأصغر بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة. وتشمل خطط البنك كذلك إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لعملائه من الشركات والأفراد، وخدمات الدفع الإلكتروني والبطاقة الجديدة المتوافقة مع الشريعة ماستر كارد. كما إنه يسعى إلى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول واستئناف تسهيلات تمويل شراء السيارات بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

محفظة السلم وانخفاض بنسبة 29% في الموجودات الأخرى. ومن حيث القيم بالدولار الأمريكي، أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال العام الماضي إلى ارتفاع بنسبة 1% فقط في إجمالي الموجودات، الذي أنهى العام عند 1.87 مليار دولار أمريكي. على جانب المطلوبات، ارتفع إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 23% ليلبلغ 155.44 مليار دينار جزائري ولكن هذا التوسع الإيجابي ترجم إلى ارتفاع يبلغ 5% فقط بالدولار الأمريكي ليلبلغ 1.51 مليار دولار أمريكي.

وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار تأثير مماثل على الإيرادات والنفقات. ففي حين ارتفع إجمالي دخل البنك من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 20% ليلبلغ 6.78 مليار دينار جزائري، مما أدى إلى زيادة 27% في حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب وبالغلة 4.70 مليار دينار جزائري، فقد انخفض مجموع التمويلات والاستثمارات المشتركة بالدولار الأمريكي بنسبة 3% ليلبلغ 68 مليون دولار أمريكي، والتي كان حصة البنك منها 47 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 3% فقط عن العام 2014. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات من الخدمات المصرفية 83 مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 11% عن العام 2014 عند احتسابه بالدولار الأمريكي، وبنفس المنوال، ففي حين أن إجمالي المصروفات ظلت دون تغيير عند 34 مليون دولار أمريكي، فإن صافي الدخل التشغيلي بالدينار الجزائري ارتفع بنسبة 2% ليلبلغ 4.83 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع العام 2014، وهو يعادل 48 مليون دولار أمريكي أي أقل بنسبة 18% بالمقارنة مع العام السابق. بعد احتساب قيمة المخصصات المسترجعة والضرائب الأعلى من

انخفض نمو الاقتصاد الجزائري في عام 2015 إلى 3.1% مقارنة مع نمو بلغ 4.1% في عام 2014، ويعكس ذلك انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وبسبب العجز التجاري المتزايد، يقدر ارتفاع العجز في الحساب الجاري إلى -13.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع -4.4% في العام السابق، في حين ارتفع عجز الموازنة من -7.3% إلى -13.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وحافظت الحكومة على مستويات الدعم التاريخية، ولكنها المكلفة، لعامة الناس، ولكنها كانت أكثر نجاحاً في خفض هذا الدعم لكبار المستهلكين. ولا تزال احتياطات النقد الأجنبي للبلاد عند مستويات عالية بقيمة 159 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الثالث من العام، وهو ما يكفي لتغطية واردات 36 شهراً. ارتفع معدل التضخم في أسعار المستهلك في الوقت نفسه إلى 5% بالمقارنة مع المعدل الطبيعي 2.9% عام 2014. وانخفض الدينار الجزائري بشكل مطرد ليصل 103 دينار جزائري للدولار الأمريكية في نهاية العام.

ولا تزال سياسة تشجيع التنويع الصناعي بعيداً عن قطاع النفط والغاز قيد التنفيذ، مع تركيز المشاريع الاستثمارية الكبرى المتفق عليها مع الشركات متعددة الجنسيات في مجال الحديد والصلب ومواد البناء والصناعات الدوائية وتصنيع السيارات والصناعات الغذائية، ولكن كل هذا سوف يستغرق سنوات للتأثير بشكل كبير على الإنتاج والحسابات القومية.

وفي بنك البركة الجزائر، نما إجمالي الموجودات بنسبة 19% ليلبلغ 192.35 مليار دينار جزائري، يعزى معظمها إلى ارتفاع بنسبة 41% في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك جنباً إلى جنب مع ارتفاع بنسبة 7% في نمم مريحة مدينة وزيادة بنسبة 21% في النقد والأرصدة المصرفية يقابلها انخفاض بنسبة 12% في

الاسم:	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المناصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	حي بوتلجة هويدف، فيلا رقم 1 طريق الجنوب، بن عكنون الجزائر، الجزائر
هاتف:	77 إلى 213 23 38 12 76
فاكس:	213 23 38 12 73
	albaraka-bank.com

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)
سنة التأسيس
1991
الفروع
30



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) - البحرين

التي ترعاها الحكومة إلى تحقيق النمو القوي في محفظة تمويل التجزئة. كما استمر حساب 'البركات' (حسابات الاستثمار مع جوائز)، التي تم تدشينه في العام 2014، في تحقيق العوائد المجزية 2014، حيث تم فتح 10,000 حساب جديد في الأشهر التسعة الأولى من العام. كما واصلت منتجات البنك مثل حسابات تمويل الوكالة، ومنتج التأمين المصرفي لتعليم الأطفال، جنباً إلى جنب مع مجموعة التكافل التأمين المصرفي، في جذب العملاء الجدد.

وبالنظر إلى العام 2016 وما بعده، يخطط بنك البركة البحرين لإطلاق بطاقة ائتمان جديدة، منتج التمويل الشخصي ومنتج إدارة الثروات. يخطط البنك لافتتاح ثلاثة فروع في عام 2016 وهي حالياً في طور الإعداد. وتستهدف خطة البنك الخمسية أن يصل مجموعة الفروع إلى 15 فرعاً بحلول عام 2020.

النمو من خلال زيادة 15% في حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي يبلغ مجموعها 0.89 مليار دولار أمريكي في نهاية العام.

ونتيجة الزيادة في أنشطة البنك، ارتفع إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 14% لـ 26 مليون دولار أمريكي. بعد حساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار، ارتفعت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب بنسبة 28% عن العام السابق لتبلغ 11 مليون دولار أمريكي. كذلك ارتفع دخل البنك من عمليات التمويل والاستثمارات الذاتية بقوة وبنسبة 27% إلى 9 ملايين دولار أمريكي، مما أسهم في تحقيق زيادة مميزة في صافي إيرادات التشغيل وبنسبة 28% لـ 27 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع ما تحقق في العام السابق. ونتيجة للزيادة بنسبة 12% في إجمالي المصروفات التشغيلية، لتبلغ 24 مليون دولار أمريكي، بلغ صافي الدخل التشغيلي 3 ملايين دولار أمريكي بالمقارنة مع خسارة تشغيلية صغيرة في عام 2014. وبعد احتساب المخصصات الاحترازية، بلغ صافي الدخل 3 ملايين دولار أمريكي، وهي نتيجة جيدة بالمقارنة مع نتيجة العام 2014 التي أسفرت عن تعادل الإيرادات مع المصروفات.

في نهاية عام 2014 دخل بنك البركة البحرين في اتفاق تعاون مع تمكين البحرين لإنشاء برنامج جديد لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومكنه من تعزيز تلك المحفظة بشكل ملحوظ، في حين أدت مشاركته في مشاريع الإسكان الاجتماعي

نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز العالمية، انخفض معدل نمو اقتصاد البحرين إلى 2.6% في 2015 من 4.5% في العام السابق. وتحول رصيد الحساب الجاري إلى عجز بمقدار -3% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع فائض قدره 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، في حين ارتفع عجز الموازنة إلى -13.9% من الناتج المحلي الإجمالي من -3.6% عام 2014. وأعلنت الحكومة مؤخرًا عن تخفيض بنسبة 30% في الإنفاق الحكومي في محاولة للحد من العجز في الميزانية علاوة على تخفيض الدعم للمشتقات النفطية الذي كان مطبقاً لعدة عقود. ومع ذلك، انخفض معدل التضخم إلى 2.2% من 2.7% عام 2014، وهي معدلات معتدلة.

يعمل بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين) في البحرين وعبر شركته التابعة في باكستان والتي، من خلال النمو المتواصل والاندماج مع أحد البنوك المحلية في عام 2010، أصبحت اليوم واحدة من أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية للتجزئة في باكستان.

في البحرين، ونظراً لاستمرار البنك في توسيع قاعدة عملائه، نما إجمالي الموجودات بنسبة 14% إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، وذلك أساساً بسبب نمو 18% في إجمالي التمويلات والاستثمارات التي وصلت 0.98 مليار دولار أمريكي. وكان المساهم الرئيسي في هذا التوسع محفظة المضاربة التي نمت بنسبة 61% والإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة، واللذين نمّا كل منهما بأكثر من 20%. وقد تم تمويل هذا

الاسم:
المنصب:
العنوان:
الاسم:
المنصب:
العنوان:
الهاتف:
فاكس:

الأستاذ/ محمد المطاوعة

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

برج البركة، مبنى رقم 238

طريق 1704، مجمع 317

المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. 1882

المنامة، مملكة البحرين

+973 17 535 300

+973 17 533 993

albaraka.bh

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) -
البحرين

سنة التأسيس

1984

الفروع

6

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) - البحرين (تتمه) بنك البركة (باكستان) المحدود

البنك في فتح فروع جديدة بمعدل مماثل سنوياً، في إطار خطته الاستراتيجية الخمسية الرامية إلى الوصول إلى 255 فرع بحلول عام 2020.

وتشمل المجموعة الواسعة لمنتجات البنك حالياً التمويل العقاري وتمويل السيارات، والمشاركة التشغيلية، والتمويل الزراعي وأنواع مختلفة من حسابات الشباب وكبار الشخصيات. وقد أضاف إليها في عام 2014 بطاقة الخصم، وخدمات التكافل تكافل (التأمين) - التي حظيت بشكل خاص بانتشاراً واسعاً خلال العام الماضي - وخدمات الرسائل النصية القصيرة، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وإدارة النقد وخدمات التحويل المالية للعمالة. وقد حظيت الخدمات الأخيرتين بانطلاقة جيدة لأنها لاقت صدى واسعاً لدى الأسواق المستهدفة من المواطنين العاملين في الخارج وشركات القطاع الخاص المحلي. وبالنسبة للعام 2016، من المنتظر أن يتم إطلاق خدمة الإنترنت التي كانت قيد التطوير خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى منتج جديد للودائع للأفراد الذين ليس لديهم حالياً حساب مصرفي، ومنتج خزانة سوق المال. كما كان من دواعي الفخر فوز البنك بعمليتين كمرتب رئيسي لتمويل مشترك في قطاعات النفط والغاز والضيافة، وهو المجال الذي حقق فيه البنك نجاحات عديدة خلال السنوات الأخيرة.

والذي تم تعويضه جزئياً عن طريق الزيادة في محافظ المشاركة والاستصناع.

وانخفض إجمالي دخل البنك من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 5% ليلبلغ 53 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، بعد احتساب حصة حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية، ارتفع دخل البنك من هذا المصدر، بما في ذلك رسومه كمضارب بنسبة 43% ليلبلغ 16 مليون دولار أمريكي. ولكن هذا قابله انخفاض بنسبة 27% في دخل البنك التمويلات والاستثمارات الممولة ذاتياً ليلبلغ 8 ملايين دولار أمريكي. وبعد تضمين الإيرادات من الخدمات المصرفية، بلغ مجموع الدخل التشغيلي 30 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 6% بالمقارنة مع العام 2014. ولكن زيادة مجموع المصاريف التشغيلية بنسبة 9% ليلبلغ 27 مليون دولار أمريكي، نتج عنها انخفاض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 10% فقط بالمقارنة مع العام 2014 عند 3 ملايين دولار أمريكي. بعد احتساب المخصصات المسترجعة والضرائب الأعلى من عام 2014، سجل البنك صافي دخل بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي بالمقارنة مع 2 مليون دولار أمريكي في عام 2014.

خلال العام 2015، حافظ بنك البركة باكستان على زخم توسعه الجغرافي، وفتح 5 فروع ليصل مجموع شبكة الفروع إلى 135 فرعاً تنتشر في 82 مدينة. في الوقت نفسه أضاف إلى شبكة أجهزة الصراف الآلي 18 جهاز صراف آلي جديد، وبالتالي رفع شبكة هذه الأجهزة إلى 95 جهاز. وسوف يستمر

نما الناتج المحلي الإجمالي في باكستان في عام 2015 بنسبة 5.7%، وهي نسبة أعلى قليلاً مما كانت عليه في عام 2014، على الرغم من مشاكل نقص الطاقة وعدم الاستقرار التي لا تزال تكتنف البلاد. وتحسن العجز في الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى -0.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع -2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، مع عجز في الميزان التجاري في نهاية السنة يقدر بـ 22.1 مليار دولار أمريكي، وهو نفس مستوى العام الماضي. وانخفض معدل التضخم إلى 4.3% من 5.8%، وذلك أساساً بسبب انخفاض أسعار واردات النفط والسلع. وحافظ بنك الدولة في باكستان على سياسته النقدية الإيجابية، وخفض بصورة تدريجية معدل الخصم إلى 6.36% بحلول نهاية العام. وفي محاولة لمعالجة النقص المستمر في الطاقة الكهربائية، وضعت الحكومة سياسات جديدة تقوم على تقديم الحوافز لتشجيع إنشاء مصادر بديلة لإنتاج الطاقة. وفي الوقت نفسه واصلت سوق الأسهم صعودها الذي بدأته في يوليو 2014 مع ارتفاع المؤشر بأكثر من 6.0% في ذلك الوقت.

على الرغم من البيئة الاقتصادية المعتدلة واستراتيجية التوسع، كان نمو بنك البركة باكستان متراجعا في عام 2015 بسبب قيود نسبة كفاية رأس المال. وانخفض إجمالي الموجودات بنسبة 12% فقط إلى 823 مليون دولار أمريكي، حيث انخفض إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 16% إلى 634 مليون دولار أمريكي، وهو يعكس انخفاض أرصدة ذم المرابحة المدينة ومحفظة المضاربة والاستثمارات لغير أغراض المتاجرة،

الاسم:	الأستاذ/ شققات أحمد
المكتب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	بيت البركة 162، مدينة بنغالور شارع فيصل الرئيسي كراتشي، باكستان
هاتف:	+92 21 34307000
فاكس:	+92 21 34530981 albaraka.com.pk

بنك البركة (باكستان) المحدود

سنة التأسيس

2010

الفروع

135



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة تونس

انخفض معدل نمو الاقتصاد التونسي إلى ما يقدر بنحو 0.8% من 2.7% في عام 2014. وارتفع العجز في الميزانية ولكن تم احتواؤه ضمن مستويات معتدلة عند -4.5% من الناتج المحلي الإجمالي (2014: -5.4%) في حين أن العجز في الحساب الجاري ارتفع إلى -6.9% من الناتج المحلي الإجمالي من -1.9% في العام السابق. وكان معدل التضخم مستقرا نسبيا عند 4.9%، على الرغم من الانخفاض المستمر في قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار (ولكنه انخفض بمستوى أقل مقابل اليورو). وقدم البنك المركزي السيولة للقطاع المصرفي، كما خفض أسعار الفائدة في محاولة لتحفيز الاستثمار. وواصلت صناعتي السياحة والتصدير جهودهما للتغلب على تأثيرات الأحداث الأخيرة إلى جانب التباطؤ الاقتصادي في منطقة اليورو.

وقد كان لانخفاض قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار خلال العام، كما هو الحال مع العديد من الوحدات الأخرى في المجموعة، أثر سلبي على كل من الميزانية العمومية وبيان الدخل لبنك البركة تونس. وبالعلة المحلية، ارتفع إجمالي موجودات البنك بنسبة 8% إلى 1.30 مليار دينار تونسي، كما ارتفع إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 5% إلى 1.17 مليار دينار تونسي- ويعود ذلك بصورة كبيرة إلى النمو في محفظة المضاربة وضم المرابحة المدينة ولكن أيضا إلى حد أقل النمو في الاجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات غير المتاجرة بها. ومع ذلك، ومن حيث القيمة الدلارية فقد انخفض اجمالي الموجودات بنسبة 1% إلى 639 مليون دولار أمريكي وانخفض

جمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 4% لتبلغ 577 مليون دولار أمريكي. وقد تأثر مكونات التمويلات والاستثمارات بالمثل. وتحول النمو الصحي بنسبة 9% في إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، عندما يتم تحويله إلى الدولار، إلى تغير ضئيل بصورة عامة ليبلغ 477 مليون دولار أمريكي.

وعلى نحو مماثل لحساب الدخل، ظل إجمالي الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بصورة جوهرية دون تغيير عند 39 مليون دينار تونسي، نتج عنه انخفاض حصة البنك بما في ذلك حصة رسوم المضارب بنسبة 2% لتبلغ 26 مليون دينار تونسي، فأن المعادل له بالدولار الأمريكي كان أقل بنسبة 13% في مجموع الدخل المشترك و15% انخفاض في حصة البنك لتبلغ 13 مليون دولار أمريكي. بعد تضمين الإيرادات من الأنشطة الممولة ذاتيا وحصة المضارب من حسابات الاستثمار خارج الميزانية والخدمات المصرفية، جنباً إلى جنب مع إيرادات التشغيل الأخرى، وبعد الأخذ بالاعتبار المصاريف التشغيلية، انخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 21% بالعملة المحلية وبنسبة 32% بالقيمة الدلارية. وأسفر احتساب مخصصات مسترجعة بقيمة صغيرة وضرائب بقيمة أقل بالمقارنة مع الفترة الماضية إلى انخفاض صافي الدخل بنسبة 5% ليبلغ 9 ملايين دينار تونسي ولكن سوف ينخفض بنسبة 17% ليبلغ 5 ملايين دولار أمريكي عند احتسابه بالدولار الأمريكي.

وقد تحرك بنك البركة تونس بسرعة للاستفادة من وضعه الجديد كبنك محلي مقيم، بعد تحوله

مؤخرا من وحدة مصرفية خارجي. وافتتح البنك 9 فروع و3 مكاتب للنقد، وتركيب عدد مماثل من أجهزة الصراف الآلي خلال عام 2015. وبذلك ارتفعت شبكة الفروع في نهاية العام إلى 22 فرعا و4 مكاتب للنقد، جنباً إلى جنب مع 22 جهاز صراف آلي. كما افتتح مركز جديد للأعمال للتركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات الكبيرة، مما ساهم في تطوير أعمال جديدة وأدى إلى محفظة تمويلات واستثمارات صحية. ويعتزم البنك افتتاح 8 فروع جديدة أخرى في عام 2016 كجزء من هدفه لفتح 8 فروع في كل عام، لجعل شبكة فروعه تصل إلى 62 فرعا و10 مكاتب للنقد و64 جهاز صراف آلي بحلول عام 2020.

وللاستفادة من خطوط الإنتاج الحالية، دخل البنك في شراكة مع شركة تكافل رئيسية لتسويق منتجات التأمين التكافلي من خلال جميع وحداتها، وهي الشراكة التي سيتم تطويرها بصورة أكبر في عام 2016. هذه وغيرها من المنتجات التي هي قيد التطوير سوف تسهم في توسيع نطاق منتجات التمويل والودائع للبنك، والتي تشمل حاليا تمويل السيارات، وتحسين المساكن وتمويل السلع المنزلية، مع شراء المنازل السكنية، ومنتجات الحج والعمرة الادخارية كجزء من مجموعة منتجات المطلوبات.

بنك البركة تونس

سنة التأسيس

1983

الفروع

22

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

الاسم: المنصب:	الأستاذ/ فرج زعق عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	• 88، شارع الهادي شاكر 1002 تونس، تونس
هاتف:	+216 71 186 500 / +216 71 186 585
فاكس:	+216 71 780 235 / +216 71 908 170 albarakabank.com.tn

بنك البركة سورية ش.م.م

أدت الظروف الأمنية السائدة في سوريا إلى انخفاض الاقتصاد حالياً إلى مستوى الأساس من الناتج المحلي الإجمالي بحيث باتت الإحصائيات المتعلقة بالأداء ليست ذات معنى نسبياً. وقد بلغ التضخم مستويات غير مسبقة، وهو ما يتجاوز 75%، مما يعكس النقص في جميع السلع والضروريات الأساسية، ناهيك عن الموارد البشرية اللازمة لزيادة مستويات الإنتاج، على الرغم من زيادة مستويات البطالة بمقدار ثلاثة أضعاف منذ بداية الأزمة. وانخفضت بصورة كبيرة الاحتياطات الرسمية بالعملات الأجنبية، مما يؤثر على قدرة البلاد على تأمين الاحتياجات الأساسية. ونتيجة لذلك واصلت قيمة الليرة السورية الانخفاض لتصل إلى 336 ليرة سورية للدولار الأمريكي في نهاية العام بالمقارنة مع 200 ليرة سورية للدولار الأمريكي في نهاية عام 2014.

إن استمرار انخفاض الليرة السورية يعني أنه للحصول على صورة دقيقة لأداء بنك البركة السورية يجب علينا مشاهدته في المقام الأول بالعملة المحلية، على الرغم من أنه لأغراض توحيد الحسابات على مستوى المجموعة، يتوجب أيضاً النظر إلى ما يعادله بالدولار الأمريكي. وقد استمر البنك في التركيز على عمليات الخزينة والخدمات المدرة للرسوم في ضوء الصعوبات في تحديد نوعية جيدة من فرص التمويل المحلية.

وارتفع إجمالي أصول بنك البركة سورية بنسبة 85% إلى 164.7 مليار ليرة سورية ومجموع التموليات والاستثمارات ارتفعت بنسبة 88% إلى 93.91 مليار ليرة سورية والأرصدة مع البنك

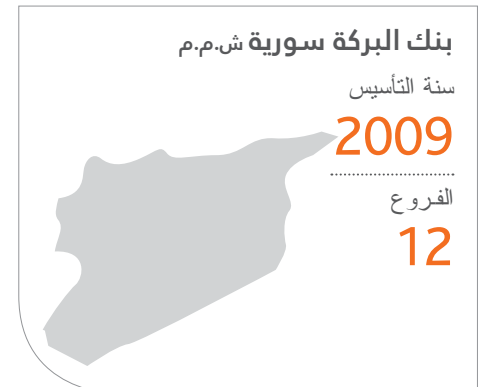
المركزي والبنوك الأخرى زادت بنسبة 87% إلى 67.79 مليار ليرة سورية. وتركز معظم الزيادة في ذمم المراجعة المدينة التي ارتفعت بنسبة 269% لتبلغ 19.12 مليار ليرة سورية وساهمت تمويلات المضاربة التي ارتفعت بنسبة 65% أيضاً في تلك الزيادة، وكذلك الاستثمارات لغير المتاجرة التي نمت بنسبة 70% لتبلغ 1.68 مليار ليرة سورية. ولكن عند احتساب المبالغ بالدولار الأمريكي، ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 9% فقط إلى 489 مليون دولار أمريكي، في حين ارتفع إجمالي التموليات والاستثمارات بنسبة 11% إلى 279 مليون دولار أمريكي. على جانب المطلوبات، ارتفع مجموع حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 5% إلى 306 مليون دولار أمريكي.

ونما إجمالي الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 207% بالعملة المحلية و53% بالقيمة الدولار. بعد احتساب حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك بما في ذلك رسوم المضارب 4 مليون دولار أمريكي، وهي تمثل أربعة أضعاف حصة العام 2014. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي بما في ذلك الدخل من التموليات والاستثمارات الذاتية، والخدمات المصرفية وغيرها 10.52 مليار ليرة سورية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 149%، أو 31 مليون دولار أمريكي ويزيادة قدرها 24%. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 26 مليون دولار أمريكي (8.80 مليار ليرة سورية)، والذي، بعد احتساب المخصصات والضرائب، نتج عنه صافي دخل للسنة بقيمة 7.40 مليار ليرة سورية

أو 22 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 45% عن العام السابق.

على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، كان بنك البركة سورية قادر على افتتاح فرعين جديدين في عام 2015، بما في ذلك مكتب واحد في طرطوس على ساحل البحر المتوسط، مما وسع شبكة فروعه الإقليمية إلى 12 فرع. ومن المقرر افتتاح فرع جديد في دمشق 2016، وإذا ما سمحت الظروف بذلك، يعتزم البنك توسيع شبكة فروعه بمعدل فرعين سنوياً لتصل إلى 20 فرع بحلول عام 2020. وتشمل الخدمات الحالية المقدمة للعملاء الخدمات المصرفية بالانترنت والرسائل النصية القصيرة وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، والودائع ذات العائد الشهري وحسابات الشبا. ويخطط البنك لإطلاق حساب جديد يستهدف القطاع الطبي في عام 2016. ويعتز البنك بحصوله على جائزة "أفضل بنك إسلامي في سوريا" من مجلة جلوبال فاينانس في عام 2015.

الاسم:	الأستاذ/ محمد حليبي
المنصب:	الرئيس التنفيذي
العنوان:	شارع عبدالرحمن شهنيد ص.ب. 100 دمشق سورية
هاتف:	+963 11 443 78 20
فاكس:	+963 11 443 78 10
	albarakasyria.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

حاليا على تطوير تطبيق للنقد الأجنبي خاص بجهاز الهاتف النقال لمساعدة العملاء بصورة أكبر في مدفوعاتهم الدولية. وأطلق أيضا صندوق الوحدة المتوافق مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مجموعة استثمارية كبرى، مما يتيح للعملاء الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج. ويعتزم البنك تقديم تسهيلات التكافل (التأمين)، وبطاقات الائتمان الإسلامية وتحويل الأموال في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من انخفاض أرصدة التمويل والاستثمارات، نما إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 17% بالعملة المحلية على الرغم من أنه انخفض بنسبة 1% من حيث القيمة الدولار. بعد احتساب حصة حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية، بلغت حصة البنك 198 مليون راند، أعلى بنسبة 22% مما كانت عليه في عام 2014. ومع ذلك، من حيث القيمة الدولار كان الدخل من هذا المصدر أعلى فقط بنسبة 3% لبلغ 15 مليون دولار أمريكي. وارتفع مجموع الدخل التشغيلي بما في ذلك الإيرادات من مصادر أخرى بنسبة 21% ولكن بنسبة 3% فقد بالقيمة الدولار ليصل إلى 19 مليون دولار أمريكي. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 40% من حيث القيمة بالراند ولكن فقط أعلى بنسبة 18% من حيث القيمة بالدولار لبلغ 6 ملايين دولار أمريكي. بعد احتساب المخصصات والضرائب، ارتفع صافي الدخل بنسبة 39% لبلغ 55 مليون راند، أو 4 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 18% بالمقارنة مع العام السابق.

افتتح البنك فرع جديد للنقد الأجنبي في روزبانك، جوهانسبرج، ليصل إجمالي عدد فروعنا إلى 12 فرعاً، وكذلك توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي، ووضع أول جهاز صراف آلي خارج الفروع في مطار ديربان. بعد نجاح عقد النقد الأجنبي المتوافق مع الشريعة والذي بدأ العمل به في ديسمبر كانون الأول عام 2014، اتسعت معاملات العملاء بالنقد الأجنبي ويعمل البنك

تحسن النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا بشكل ضعيف وبنسبة 1.4% في عام 2015 وهو تغير طفيف بالمقارنة مع العام 2014. وبالمثل ظل العجز في الميزانية عند -3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن العجز في الحساب الجاري انخفض من الناتج المحلي الإجمالي إلى -4.1% من -5.4% على خلفية انخفاض العجز التجاري. وكان معدل التضخم معتدلاً أيضاً، وتراجع إلى 4.7% من 6.1% في 2014. وواصل الراند انخفاضه مقابل العملات الدولية، ولكن في حالة الدولار انخفض أمامه ليصل 15.52 راند للدولار بحلول نهاية هذا العام بالمقارنة مع 11.55 راند للدولار في العام السابق.

استمر نمط النمو المعتدل لبنك البركة جنوب أفريقيا في عام 2015. ونمت مجموع الموجودات بنسبة 5% من حيث القيمة بالراند لبلغ 5.06 مليار راند، وهذه الزيادة تمثل في الغالب الزيادة في التمويلات والاستثمارات التي نما مجموعها بنسبة 5% إلى 4.49 مليار راند، والزيادة بنسبة 12% في تمويل المشاركة قبلها انخفاض بنسبة 4% في ذمم المراجعة المدنية. ومن حيث الدولار الأمريكي، انخفض إجمالي الموجودات بنسبة 22% إلى 325 مليون دولار أمريكي والتمويلات والاستثمارات بنسبة 22% إلى 289 مليون دولار أمريكي. وارتفع إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 5% من حيث القيمة بالراند لكن انخفض بنسبة 22% من حيث القيمة الدولار.

الاسم:
المنصب:

2 كينغزيميد بوليفارد
مكتب كينغزيميد بارك
شارع سنولوارت سايمون، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

+2731 364 9000
+2731 364 9001
albaraka.co.za

هاتف:
فاكس:

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

سنة التأسيس

1989

الفروع

12



(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة لبنان ش.م.ل

دخل البنك من حسابات التمويلات والاستثمارات الذاتية وكذلك الدخل من الخدمات المصرفية ولكن حصة البنك كمضارب من الحسابات الاستثمارية خارج الميزانية والدخل من المصادر الأخرى ارتفع مما نتج عنه زيادة بنسبة 21% في إجمالي إيرادات التشغيل ليبلغ 13 مليون دولار أمريكي. وبعد خصم المصاريف التشغيلية التي ارتفعت بنسبة 6% لتبلغ 10 ملايين دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي مليونين دولار أمريكي بالمقارنة مع مليون دولار أمريكي في عام 2014. وبعد خصم المخصصات بقيم أعلى من العام الماضي، سجل البنك صافي ربح أقل من مليون دولار أمريكي وهو نفس العام 2014.

وخلال العام 2015، دشّن بنك البركة لبنان "بطاقة اكسترا" الجديدة في السوق والتي تهدف إلى تلبية حاجة العملاء من ذوي الرواتب للحصول على تمويلات نقدية صغيرة. كما أنه حصل على الموافقة على فرعين جديدين، والتي ستفعل في عام 2016 جنباً إلى جنب مع أجهزة الصراف الآلي، وبذلك سوف ترتفع شبكة فروعها إلى 9 فروع للوصول إلى تحقيق هدفه بتوسيع شبكة الفروع إلى 12 فرع بحلول العام 2020. ويعمل البنك في الوقت الحالي على إطلاق ماستركارد المدفوعة مسبقاً الجديدة للاستخدام في جميع أنحاء العالم.

وفي عام 2015، حصل البنك على جائزة "أفضل خدمات مصرفية إسلامية في لبنان" من الاتحاد العالمي للمصارف العربية.

استمر تأخر انتعاش الاقتصاد اللبناني بسبب الصعوبات الناجمة عن تدفق اللاجئين، وأزمة إدارة النفايات والمناخ السياسي المضطرب، وذلك بغض النظر عن نجاح في الحكومة في إصدار سندات يورو بوند بقيمة 1.6 مليار دولار، والتي تمت تغطيتها بأكثر من المبلغ المطلوب من قبل البنوك المحلية. ومع ذلك حافظ القطاع المصرفي على نمط النمو، وذلك أساساً بسبب زيادة الودائع. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد اللبناني قد نما بنسبة 2.0% فقط مقارنة مع 2.5% في عام 2014. وانخفضت المعاملات العقارية بنسبة 20% في هذه البيئة الراكدة. وتم تخفيض نسبة التضخم إلى المستويات الاسمية وتقدر بـ 0.1% في عام 2015.

انخفض إجمالي أصول بنك البركة لبنان بنسبة 12% إلى 321 مليون دولار أمريكي، ومعظمه يعود إلى انخفاض إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 10% ليبلغ 209 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض ذمم الديون المدينة. وقابل الانخفاض في إجمالي الموجودات انخفاض مماثل في إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وكان إجمالي دخل البنك من التمويلات المشتركة والاستثمارات أقل بنسبة 11% من العام السابق، وبلغ 10 ملايين دولار أمريكي. وبعد احتساب حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، انخفضت حصة البنك بما في ذلك رسوم المضارب بنسبة 18% إلى 4 ملايين دولار أمريكي. وانخفض

الاسم:
المنصب:
العنوان:
الاستاذ/ معتمد محمضاني
عضو مجلس الإدارة والمدير العام
شارع جوستنيان
مبنى باك الطابق 12
الصناع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت
لبنان

هاتف:
فاكس:
65 إلى 9611 748061
700 مقسم 65 إلى 9611 748061
albaraka-bank.com

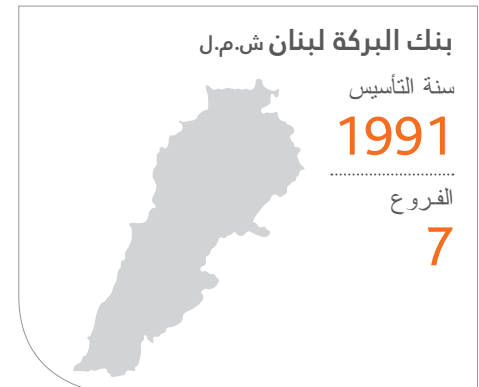
بنك البركة لبنان ش.م.ل

سنة التأسيس

1991

الفروع

7



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة السودان

واصل الاقتصاد السوداني معاناته من آثار المشاكل الأمنية في عدد من المناطق وكذلك في جنوب السودان. وبالرغم من ذلك تشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد السوداني بنسبة 3.5% في عام 2015، وهو لا يختلف عن العام 2014. وهناك حوار وطني مع أحزاب المعارضة والحركات المسلحة الذي بدأت فيه الحكومة، وهو يحمل بعض الأمل في حل هذه المشاكل الداخلية، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار. وتعمل الحكومة أيضا على وضع خطة لمدة 5 سنوات والتي من المؤمل أن تساعد على زيادة الإنتاجية، لاسيما في مجالات الصادرات وإحلال الواردات. وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتحويلات المواطنين المغتربين للداخل إلى نقص حاد في موارد النقد الأجنبي، مما يؤثر على النظام المصرفي، في حين يؤدي أيضا إلى ظهور فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي. وقد واصلت القيمة الرسمية للجنيه السوداني في الانخفاض مقابل العملات الدولية، حيث بلغت 6.43 جنية سوداني للدولار الأمريكي مقارنة مع 6.30 جنية سوداني في نهاية عام 2014.

وقد انعكس ضعف الجنيه السوداني إلى حد على أداء بنك البركة السودان في عام 2015. فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك بنسبة صحية 6% إلى 2.4 مليار جنية سوداني، مما يعكس زيادة بنسبة 9% في مجموع التمويلات والاستثمارات التي بلغت 1.29 مليار جنية سوداني في النهاية العام. وتوزع هذا النمو بصورة رئيسية في ذمم المرابحة المدينة ومحافظ المشاركة والإستصناع وكانت أكبر نسبة نمو تعود إلى الإستصناع، كما ساهمت الاستثمارات لغرض غير المتاجرة أيضا في هذا النمو. وعند احتساب البنود أعلاه بالدولار

الأمريكي يتبين إن إجمالي الموجودات ارتفع بنسبة 4% إلى 348 مليون دولار أمريكي، والتمويلات والاستثمارات بنسبة 7% إلى 200 مليون دولار أمريكي. وقد تم تمويل النمو من خلال الزيادة بنسبة 6% في إجمالي حسابات العملاء بالدولار الأمريكي بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، حيث تمثل الحسابات الجارية والحسابات الأخرى الجزء الأكبر منها.

ونتيجة للارتفاع في عمليات التمويل والاستثمارات، ارتفع إجمالي الدخل من حسابات التمويلات والاستثمارات المشتركة بقوة وبنسبة 39% إلى 179 مليون جنية سوداني. بعد احتساب حصة حقوق أصحاب الحسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك بما في ذلك رسوم المضارب 157 مليون جنية سوداني، وهي أعلى بنسبة 45% عما كانت عليه في العام السابق. من حيث القيمة الدلالية، ارتفعت حصة البنك من هذا المصدر بنسبة 36% لتبلغ 24 مليون دولار أمريكي. بعد تضمين الدخل من حسابات التمويلات والاستثمارات الذاتية، وحصة المضارب من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية، والدخل من الخدمات المصرفية والمصادر الأخرى، فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 31% ليلبلغ 211 مليون جنية سوداني. وبعد خصم نفقات التشغيل، بلغ صافي الدخل التشغيلي 84 مليون جنية سوداني، أو 13 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 23% من العام السابق. وبعد خصم المخصصات والضرائب، بلغ صافي الدخل للسنة 61 مليون جنية سوداني أو 9 ملايين دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 15% بالعملة المحلية و7% بالدولار الأمريكي بالمقارنة مع 2014.

نظرا لتوليه مسؤولية التنظيم والمقاصة والتسوية لجميع العقود ما بين 22 شركة وساطة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أطلق البنك منتج الدائع ذات العائد اليومي الجديد المقدم لشركات السمسرة والشركات الكبيرة. واستجابة لمبادرات الدولة للتحرك نحو "الحكومة الإلكترونية"، يقوم البنك بترقية النظام المصرفي الأساسي لديه لدمج تطبيقات الدفع الإلكتروني. وقدم خدمة جديدة لتمكين الدفع الإلكتروني من قبل العملاء الشخصيين للرسوم الجامعية والعملاء من الشركات للرسوم الجمركية. وقد تم تقديم هذه الخدمات في 3 مكاتب نقدية تابعة للفروع تم اختيارها لهذا الغرض. ويخطط البنك لفتح فرع جديد في الخرطوم المحافظة، بينما يمضي قدما في خطته بشأن بناء مقر جديد في العاصمة. ويتوقع إضافة فرع واحد في كل سنة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وتوسيع شبكة الفروع إلى 35 فرع بحلول عام 2020. وتم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 40 جهاز، وسوف تستمر في النمو تماشيا مع الزيادة في شبكة الفروع. وسيتم رسميا إطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في عام 2016، بالإضافة إلى تدشين "الحساب الذكي" الجديد لطلبة الجامعة.

بنك البركة السودان

سنة التأسيس

1984

الفروع

27

الاسم:
المنصب:

العنوان:
برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف:
فاكس:
+249187 112 000
+249183 788 585
albaraka.com.sd

إتقان كابيتال، المملكة العربية السعودية

وصندوق إتقان للإصدارات الأولية العامة، والتي هي جميعها حالياً قيد التطوير.

ومن بين شهادات التقدير التي حصلت عليها خلال السنة، فقد فازت إتقان كابيتال بلقب "أفضل شركة الاستثمار متوقع لها النجاح" من بين جوائز أفضل المؤسسات المالية الإسلامية 2015 من قبل مجلة غلوبال فاينانس. وكان عكاس للنجاح والنمو السريع، استحوذت الشركة على مكاتب جديدة وكبيرة ويتوقع الانتقال إليها في مطلع 2016. كما يتم العمل على تنفيذ خطط لفتح مكاتب تمثيلية في الرياض والبحرين في عام 2017.

إلى 34 مليون دولار أمريكي في 2015، حيث إن الزيادة الكبيرة في تداولات الأوراق المالية والاستثمارات الجديدة في العقارات قابلها انخفاض في الاستثمارات غير المتداولة. على الرغم من زيادة إيراداتها من الخدمات الاستشارية والتمويل وإدارة الاستثمار بنسبة 6%، فإنها لم تحقق أي دخل من الأنشطة الاستثمارية الخاصة بها بالمقارنة مع مليون دولار أمريكي عام 2014. وبالتالي، انخفض إجمالي الدخل التشغيلي ما دون حاجز المليون دولار أمريكي بالمقارنة مع مليونين دولار عام 2014. وبعد خصم المصاريف التشغيلية، سجلت الشركة خسارة تشغيلية صافية بقيمة 4 ملايين دولار وصافي خسارة بقيمة أقل بقليل من 4 ملايين دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 28% بالمقارنة مع الخسارة لصافية في العام السابق.

ومن بين التطورات الجديدة التي أعلنت عنها إتقان كابيتال في عام 2015 كان تدشين صندوق إتقان للتعليم، وهو صندوق الأسهم الخاصة الذي يهدف إلى استثمار 50 مليون دولار أمريكي في مدارس مختارة في المملكة. وقد بدأت الشركة بحملة ترويجية لجمع الأموال في الربع الأخير من العام الماضي. كما وقعت الشركة على عددا من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة، بما في ذلك واحد منها مع شركة كبرى لتأسيس شركة وساطة عالمية وآخر مع مشغل مستشفى محلي لبناء مستشفى جديد في مدينة جدة. وقد تم استثمار صندوق الدخل العقاري III-REIF بالكامل واستحوذ على مجمع سكني راق في الرياض وبدأ بتوزيع الأرباح. وفيما يخص العام 2016 وما بعده، تخطط إتقان كابيتال لإطلاق صندوق إتقان لتطوير الرعاية الصحية، وصندوق إتقان للعقارات المتنوعة، وصندوق إتقان للمأكولات والمشروبات

بالنظر لاستمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد نجح الاقتصاد السعودي في النمو بصورة جيدة وبمعدل يقدر بنحو 2.7% في عام 2015. وكان العجز في الميزانية في مستوى عالي عند -12.7% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تحول رصيد الحساب الجاري من فائض إلى عجز -2.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وظل معدل التضخم عند مستويات معتدلة، عند 2.7%. ومع ذلك، تأثر سوق الأسهم السعودي بالعوامل السلبية التي تؤثر على الاقتصاد بما في ذلك الانخفاض المتواصل في أسعار النفط في السوق الدولية والتباطؤ الاقتصادي العالمي بصورة عامة. وظل الريال السعودي ثابت مقابل الدولار عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي.

تعد إتقان كابيتال شركة استثمارية يقع مقرها الرئيسي في المملكة العربية السعودية، تعمل بترخيص من هيئة السوق المالية، ويتركز نشاطها على إدارة الأصول والمحافظة، وترتيب عمليات الأسهم والديون، وتوفير خدمات الأبحاث والخدمات الاستشارية. تتخصص الشركة في توفير الفرص والمنتجات الاستثمارية الملائمة لصناديق التقاعد، والمؤسسات الخيرية، والوقفية، وشركات القطاعين العام والخاص، وأصحاب الثروات من الأفراد والعائلات. وتساهم الشركة بدور استراتيجي هام للمجموعة من خلال إتاحة الفرصة لمجموعة البركة المصرفية للوصول إلى القاعدة العريضة من المستثمرين في السعودية، وتعريفهم على المجموعة المتنوعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي توفرها المجموعة.

انخفض إجمالي أصول إتقان كابيتال بنسبة 10%

إتقان كابيتال

سنة التأسيس

2007



الاسم:
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

العنوان:
إيليت الشاطئ - طريق الملك
ص.ب. 8021
جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف:
+966 12 234 7000
+966 12 234 7222
itqancapital.com

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

مجموعة البركة المصرفية، اندونيسيا (مكتب تمثيلي)

المكتب التمثيلي مسئول أيضاً على التواصل مع الهيئات التنظيمية والبنوك الكبرى في اندونيسيا، وتعزيز هوية المجموعة ومنتجاتها عالية الجودة. وفي ظل تدفق الحركة التجارية بين اندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل بها المجموعة، يساهم المكتب التمثيلي في تحديد فرص الأعمال وإبرام الصفقات التي توجه إلى البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

يقدر معدل النمو الاقتصادي في اندونيسيا في عام 2015 بنحو 4.7%، بانخفاض قليلاً من 5.0% في عام 2014. وانخفض العجز في الحساب الجاري مرة أخرى إلى -2.0% من -3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقي العجز في الميزانية دون تغيير تقريباً عند -2.0% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع معدل التضخم إلى 6.2% من 4.8% في العام السابق.

يقوم المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية في اندونيسيا بتقييم الفرص المتوفرة وإعداد التقارير للمجموعة لإتاحة الفرصة لها لإبرام الصفقات في الدولة أو دراسة إمكانية الاستحواذ على بنك أو مجموعة بنوك محلية مناسبة. كما أن

العنوان:

مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كييون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا

هاتف:

+62 21 316 1345

فاكس:

+62 21 316 1074

albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية، اندونيسيا
(مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2008



(جميع الأرقام بالดอลลาร์ الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

مجموعة البركة المصرفية، ليبيا (مكتب تمثيلي)

افتتحت مجموعة البركة المصرفية مكتبها التمثيلي الجديد في طرابلس في أوال عام 2013 بهدف استفادة المجموعة من السوق المصرفية الواعدة في ليبيا عندما تعود الأمور إلى طبيعتها. ويقدم المكتب التمثيلي الدعم ويقوم بأعمال التنسيق مع وحدات مجموعة البركة المصرفية بهدف بناء علاقات مع الهيئات التنظيمية المحلية والبنوك الكبرى واكتشاف الفرص المتوفرة في السوق في الوقت المناسب.

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الليبي قد انخفض بنسبة 9.4% في العام الماضي وبمعدل انخفاض قدره 6% خلال السنوات الخمس الماضية، مع استمرار معاناة البلاد من الظروف المضطربة وغير المستقرة، وتقلص إنتاج النفط الخام إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن البلاد لا تزال تحتفظ باحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، فإن هذه يتم استنزافها بسرعة كبيرة. ويقدر معدل التضخم بنحو 8% في العام الماضي ولكن هذا لا يمكن التحقق منه.

الاسم:
المنصب:
الأستاذ/ محمد الخازمي
رئيس المكتب التمثيلي

العنوان:
برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف:
+218 (21) 336 2310
+218 (21) 336 2311
+218 (21) 336 2312
فاكس:
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية، ليبيا
(مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2011



لقد تأسست مجموعة البركة

المصرفية في عام 2002 لتجمع ما كان في ذلك الوقت 10 بنوك مستقلة تشترك في ملكية مشتركة ورؤية أخلاقية واحدة، ولكنها بخلاف ذلك منفصلة في كل شيء، لتجمعها تحت إدارة مجموعة واحدة ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وبشكل مستمر على المدى الطويل. ومنذ البداية اعتبرت مجموعة البركة بأن اعتناق حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة هو شرط ضروري لضمان إدارة فعالة للمجموعة. إن تبني والمحافظة على مراجعة مستمرة وبقظة لأعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية بما يوفر بنية شاملة يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع والإشراف على استراتيجية عمل وأولويات المجموعة، وكذلك عن وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما إنه مسئول عن جمع وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة وتعظيم قيمة طويلة الأمد للمساهمين. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال، من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عن ما يلي:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض الشركة،
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية،
- تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات لمجموعة البركة المصرفية،

• تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والإدارة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة،

• تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،

• التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق،

• الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية

والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،

• الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة،

• رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة،

• الموافقة على أية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية،

• تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،

• الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،

• ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،

• تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات،

• تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،

• تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،

• ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية،

• القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تتطوي عليها هذه الخطط ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يضمن المجلس أن تكون الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم

بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للمراقبة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية، وقد وضع هذا النظام، الذي يطبق على جميع عمليات البنك، لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والامتثال بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة عن ضمان تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام مجموعة البركة المصرفية بجميع القوانين والأنظمة، ولاسيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. لقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وهو يقوم بهذه المسؤولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية، وضمان وجود منهجية فعالة للالتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال. تقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وفي أكتوبر 2010 وضع مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من "الوحدة رقم إتش سي" من "كتاب القواعد" فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014، أدخل مصرف

البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والأخذين مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تم اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة لضمان الامتثال بهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بجميع التعديلات التي طرأت على المتطلبات والخطوات التي تم وضعها تبعاً لذلك. تتم إحاطة مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميعاً علماً بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي تم وضعها لمعالجته. وبناء على هذا الإجراء، تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقاً بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسبما هو منصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

إن أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة يملكون المعرفة الكافية بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية وبالتالي فهم مؤهلون للإشراف على تدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.

تقوم مجموعة البركة المصرفية على نحو مستمر بضمان أن يكون مساهمو الأقلية في المجموعة ممثلين تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسؤولية إضافية عن حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات مجلس الإدارة كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يجب على الأعضاء أن يحافظوا على اتصال غير

رسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويضمن أن يستلم جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمين سر المجلس الذي يكون مسؤولاً عن تأمين الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي ينظرها المجلس، وحيث يعتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة بوجود تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة من ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة ولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين على ذلك.

لا يوجد حد أعلى للسنة يتوجب عنده على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. تنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواحدة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه/ تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطياً،

حوكمة الشركات (تتمة)

- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو
- تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان فن ثم إلى لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة لتقديم التوصية بشأنه إلى المجلس. كجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات "صالح ومناسب" لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. تجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

يوقع كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة على اتفاقية تعيين خطية مع مجموعة البركة المصرفية توضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثال لذلك العضو وغيرها من شروط تعيينه ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. لا توجد لأي عضو مجلس إدارة فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلون تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كلا منهم مسئول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة ومحددة بشكل واضح. يتم بانتظام تقييم المجلس ولجانه من حيث الحجم والتكوين، بينما يتم بشكل

سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهماتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

تتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب المكافأة التي تدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. يمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح "مستقلين" في كتاب قواعد المصرف المركزي.

في عام 2015 كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ عبد الله صالح كامل - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ عبد الإله صباحي
4. الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل
5. الأستاذ محي الدين صالح كامل
6. الأستاذ فهد عبد الله الراجحي

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ عبد الله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ صالح اليوسف
3. الأستاذ إبراهيم فايز الشامي
4. الأستاذ جمال بن غليظة
5. الدكتور باسم عوض الله
6. الأستاذ سعود صالح الصالح

عضو تنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة 3 سنوات في 23 مارس 2014.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان تابعة للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل منها. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الأستاذ عبد الله صالح كامل وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف والأستاذ عبد الإله صباحي والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل أربع مرات في السنة. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة الأستاذ إبراهيم فايز الشامي وتضم في عضويتها الأستاذ صالح اليوسف والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمر أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم واجتماعات المجلس واجتماعات اللجان، ورفع توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو موصوف أدناه.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. عندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع وبمتعة عن

التصويت. إن اللجنة مسئولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسئولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما إنها مسئولة أيضا عن تأهيل وتنقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

يرأس الأستاذ صالح اليوسف لجنة التدقيق والحوكمة وتضم في عضويتها الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي والدكتور باسم عوض الله. يحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة رسميا أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق

الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. تقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية ولإعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في الموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافأته وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية

والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

تقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة واحتياجات مجلس الإدارة من المعلومات، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها ويجب أن يتم توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. تتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأية مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأية سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه مجموعة البركة أو وحداتها التابعة إلى لجنة التدقيق والحوكمة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسب حيث يكون ذلك مطلوباً.

تقوم اللجنة أيضا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناء على النتائج التي تتوصل إليها.

وضع مجلس الإدارة نظاما للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس الأستاذ سعود صالح الصالح لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها الأستاذ جمال بن غليطة والأستاذ فهد الراحي والأستاذ محي الدين صالح كامل. تضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء مجلس إدارة وبنبغي أن يكونوا جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس

التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات من لجنة المخاطر. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسئولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة لتأمين تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للمجلس

يرأس الدكتور باسم عوض الله لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف والأستاذ عبد الله صباحي والأستاذ فهد عبدالله الراحي. تكون اللجنة مسئولة عن قيادة برنامج المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة. تشرف اللجنة على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسئولة اجتماعيا بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

تهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. تنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

وفقا لنظام اللجنة الداخلي المكتوب الذي اعتمدته، تضم اللجنة في عضويتها ما لا يقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها عضو مجلس إدارة مستقل. يتم إبلاغ جميع محاضر وتقارير اجتماعات اللجنة لجميع أعضاء مجلس الإدارة.

حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لإجتماعات المجلس ولجانه في عام 2015

اسم المجلس/ اللجنة	عدد الاجتماعات في 2015	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات الذي حضرها
مجلس الإدارة	7	22/02/2015	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف	7
		23/03/2015	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف	7
		10/05/2015	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	7
		23/06/2015	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي	7
		09/08/2015	الأستاذ/ جمال بن غليظة	6
		10/11/2015	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل	7
		27/12/2015	الدكتور/ باسم عوض الله	7
			الأستاذ / محي الدين صالح كامل	7
			الأستاذ / فهد عبدالله الراجحي	7
			الأستاذ / سعود صالح الصالح	6
		29/01/2015	الأستاذ/ عبدالله صالح كامل	4
		04/05/2015	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	4
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	4	03/12/2015	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
		27/12/2015	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف	4
		22/02/2015	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف	5
		10/05/2015	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي	5
لجنة التدقيق والحوكمة	5	09/08/2015	الدكتور/ باسم عوض الله	5
		10/11/2015		
		28/12/2015		
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	3	15/01/2015	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي	3
		10/05/2015	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف	3
		05/11/2015	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل	3
لجنة المخاطر	3	01/03/2015	الأستاذ / سعود صالح الصالح	3
		17/05/2015	الأستاذ/ جمال بن غليظة	3
		15/10/2015	الأستاذ / فهد عبدالله الراجحي	1
			الأستاذ / محي الدين صالح كامل	3
لجنة المسؤولية الاجتماعية	3	23/03/2015	الدكتور/ باسم عوض الله	3
		23/06/2015	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف	3
		09/11/2015	الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	3
			الأستاذ / فهد عبدالله الراجحي	3

مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة، ويرأس حالياً مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وعضو الهيئة الاستشارية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB). كما أنه عضو في مجالس إدارة العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية في جميع أنحاء العالم. يعد الشيخ صالح كامل رجل أعمال سعودي معروف ومرموق ومن رواد الاقتصاد الإسلامية والصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، ويملك خبرة عريضة تفوق 50 عاماً في هذا المجال. كما أنه مؤسس مجموعة دله البركة ومجموعة البركة المصرفية. وتقديراً لإنجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي تم تجسيدها في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم "إعمار الأرض"، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال حياته المهنية. الشيخ صالح كامل، حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله السعودي رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980م حتى 1994م. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي من 1972-1980. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاماً شغل خلالها مناصب مختلفة. الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي ويملك خبرة تزيد على 51 عاماً في هذا المجال. وقد تلقى العديد من الأوسمة والميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في عام 1980م في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصية مصرفية" عام 1990م من الجمعية

المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993م من اتحاد المصارف العربية، إلى جانب العديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977م، والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام 1993م. كما منح مؤخراً جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية في عام 2012م. الأستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل الرئيس التنفيذي لمجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار)، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الجزيرة. وقد شغل الأستاذ عبدالله كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دله وصولاً إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام 1999م، عندما شغل منصبه الحالي. يملك الأستاذ عبدالله كامل خبرة تمتد لأكثر من 27 عاماً في مختلف المجالات. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري العام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المؤمية، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبدالله كامل، رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح اليوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح اليوسف عضو مجلس إدارة بنك البركة في لبنان. شغل في السابق منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. وقبل ذلك شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي

والبنك المركزي الكويتي. كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، البحرين، ورئيس مجلس مستشاري المؤسسة العربية المصرفية - دأوس أند كو، فرانكفورت، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار

القابضة، وعضو مفوض في مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال في الكويت. الأستاذ صالح اليوسف عضو في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها مجموعة الأوراق المالية، وبنك الخليج ش.م.ك في الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب في البحرين، والبنك الأهلي المتحد ش.م.ب في لندن، ومؤسسة الخليج للاستثمار. الأستاذ صالح اليوسف، رجل أعمال كويتي مرموق يملك خبرة مصرفية تزيد عن 33 عاماً، وهو حاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف هو الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، ورئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر، وبنك البركة التركي للمشاركات، وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، وبنك البركة مصر، وبنك البركة لبنان، وبنك البركة سوريا، وبنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود. كما أنه نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك البركة تونس، وشركة إتقان كابيتال - السعودية. شغل الأستاذ عدنان يوسف في السابق منصب رئيس اتحاد المصارف العربية لفترتين متتاليتين، كما حاز مرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التي يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. وحصل أيضاً على جائزة الملك حمد (وسام الكفاءة من الدرجة الأولى)، وجائزة تتويج للتميز في القيادة والأداء المؤسسي فئة "القيادة الحكيمة في مجال الصيرفة العربية عام 2012م، وجائزة "التميز في الإنجاز" لعام 2012م المقدمة من بيت التمويل الأمريكي "لا ربا". يملك الأستاذ عدنان يوسف خبرة مصرفية دولية تزيد على 40 عاماً، وهو شخصية مصرفية بحرينية مرموقة حاصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله صباحي نائب رئيس مجموعة دله البركة، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، والشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى. يتمتع الأستاذ عبدالإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 36 عاماً، قضى

حوكمة الشركات (تتمة)

الـ 26 سنة الأخيرة منها مع مجموعة دله البركة في المملكة العربية السعودية. الأستاذ صباحي مصري سعودي معروف حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سوريا. شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإئتماء. تمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي لأكثر من 43 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ إبراهيم الشامسي مصري إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليطة عضو مجلس الإدارة

الأستاذ جمال بن غليطة الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات الإسلامية، ورئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة لمالية الإسلامية المحدودة، وعضو مجلس إدارة شركة تنفيذ المحدودة وشركة شعاع كابيتال. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام قطاع أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. وقد ساهم الأستاذ جمال بن غليطة في الإشراف على نمو أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، ثم تولى مسئولية التخطيط لإطلاق أعمال بنك الإمارات الإسلامية منذ تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للبنك في عام 2011م. قاد الأستاذ جمال بن غليطة مسيرة النمو التي حققها بنك الإمارات الإسلامي ليصبح المصرف الأسرع نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أسهم النهج المبتكر الذي اعتمده الأستاذ جمال في إدارة بنك الإمارات الإسلامي في حصول المصرف على العديد من الجوائز محلياً ودولياً، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ جمال بن غليطة مصري إماراتي مرموق يملك خبرة تمتد لأكثر من 25 عاماً في الخدمات المصرفية وهو حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، ومصرف عجمان، وشركة غلفا للمياه المعدنية. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب عدد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين. يملك الأستاذ بن فاضل خبرة لأكثر من 30 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية، وهو مصري إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ باسم عوض الله عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية الواقع مقرها في دبي، وهو حالياً المبعوث الشخصي لجلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وقد شغل في السابق العديد من المناصب الرسمية في الأردن منها: السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1992م-1996م)، المستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1999م-1996م)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999م-2001م)، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن (أكتوبر 2001م- فبراير 2005م)، وزير المالية (أبريل 2005م - يونيو 2005م)، مدير مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن (أبريل 2006م - نوفمبر 2007م)، رئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن (نوفمبر 2007م - سبتمبر 2008م)، وقد عمل الدكتور باسم عوض الله قبل ذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية في المملكة المتحدة. وحصل على وسام الحسين للخدمة المميزة، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية. كما تم منحه مقعد الملك عبدالله بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد وذلك في شهر سبتمبر عام

2012م. وعمل كزميل زائر في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد في عام 2010م. وعمل الدكتور باسم عوض الله أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010م وحتى 2013م. الدكتور باسم عوض الله شخصية أردنية مرموقة، يمتلك خبرة تمتد لحوالي ثلاثين عاماً في مجالات متنوعة، حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن في المملكة المتحدة عام 1985م و1988م.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المشاريع في شركة دله البركة القابضة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة دله للإنتاج الإعلامي، وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله للاستثمارات العقارية في مصر، وشركة ألاماظة للتنمية العقارية في مصر، وشركة جبل عمر للتطوير، وشركة الخزامي للإدارة، والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، وشركة دله الصحية، والصندوق السعودي للفروسيّة، وشركة عكاظ للصحافة والنشر، كما أنه عضو في لجنة الإدارة في شركة دله البركة القابضة وعضو سابق في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة. الأستاذ محي الدين كامل شخصية نشطة في مجال العمل العام والمجتمع في السعودية، وهو رجل أعمال سعودي معروف، يمتلك خبرة 14 عاماً في مجالات متنوعة، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي عضو مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة شركة إف.أيه.آر فينشر القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل، وشركة ريسوت للأسمنت، وشركة أسمنت نجران، وبنك البركة التركي للمشاركات. وقد شغل الأستاذ فهد في السابق منصب مدير عام الخزينة في بنك الراجحي في الفترة من فبراير 1995م وحتى مايو 2008م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 37 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال. الأستاذ فهد الراجحي رجل أعمال سعودي معروف، وحاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود الصالح رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية وعضو مجلس إدارة شركة الخليج للمجمعات السكنية. شغل في السابق عدة مناصب عليا منها رئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي ان بي باربيبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، فضلا عن عضوية مجلس إدارة شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بونج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتملك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف). يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في مجال الخدمات المصرفية تربو على 31 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني في الرياض. ثم تدرج بعدها في العديد من المناصب الإدارية وصولاً إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، الرياض، ثم منصب أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. الأستاذ سعود الصالح شخصية سعودية مرموقة، حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أريجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية.

هيئة الرقابة الشرعية

يتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة. تشارك هيئة الرقابة الشرعية بنشاط في تطوير منتجات وخدمات المجموعة وتقوم بالمصادقة أو الإشراف على مصادقة هيئات الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. في قيامها بمسئولياتها، يكون لهيئة الرقابة الشرعية الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. وبالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات، تقوم اللجنة بتدقيق عمليات المجموعة من منظور شرعي إسلامي.

تجتمع هيئة الرقابة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. تتم دفع مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة

بالإضافة إلى مكافأة لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره، مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. لا يتم دفع أية مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء اللجنة.

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. تقوم الإدارة التنفيذية بتمرير القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم تأمين تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام 2015، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، والإدارة المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشؤون القانونية، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والصيرفة التجارية. تكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والامتيازات التي تتصل بوظيفة أو منصب ذلك العضو.

علاوة على ذلك، تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابتها من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، والإدارة المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية بالإضافة إلى رؤساء دوائر الشؤون القانونية والتدقيق الداخلي كأعضاء مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، والإدارة المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. يرأس الرئيس التنفيذي لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والإدارة المالية، إدارة الائتمان والمخاطر، إلى جانب مدير مراجعة الائتمان والتحليل ومدير تحليل محفظة الائتمان.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. تضم اللجنة في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين مساندين من كبار المسؤولين في مجموعة البركة المصرفية.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. تضم اللجنة في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والعمليات والشؤون الإدارية، وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

الرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يوسف يمتلك خبرة تزيد عن 40 عاماً في مجال الصيرفة العالمية، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها والرئيس التنفيذي لها منذ أغسطس 2004م. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان وبنك البركة (باكستان) المحدود. وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة كل من بنك البركة الإسلامي - البحرين وبنك البركة تونس.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 35 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل أيضاً سكرتيراً للجنة. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق لبنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسؤوليات التدقيق أيضاً على مراجعة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات، وكذلك إجراءات الرقابة لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة، وتشتمل أيضاً مراجعة الحوكمة وإجراءات الامتثال. وقد رأس سابقاً فريق التدقيق في قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، وقبلها كان رئيس العمليات في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة (1980م).

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 39 عاماً من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكل التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004م، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو - كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، وبعد أن عمل لعدة سنوات في مجال المحاسبة في كل من الهند والبحرين، انضم الأستاذ كريشنا مورثي للوحدة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية التابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة 11 عاماً قبل الانتقال لإدارة الخزينة بالشركة الأم ليكون مسؤولاً عن إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية والعمليات المحاسبية في الخزينة.

الأستاذ كريشنا مورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، و زميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية

يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق 40 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية، وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة (باكستان) المحدود.

وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2006م كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه بعد مسيرة مهنية ناجحة في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أمريكا إكسپريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن، حيث بدأ حياته المهنية في بنك حبيب المحدود عام 1973م.

الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس الإدارة المالية

يملك الأستاذ حمد عقاب خبرة مصرفية تربو على 22 عاماً في الشؤون المالية والتدقيق. ويشغل منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر. علاوة على ذلك، فإنه يشغل منصب رئيس لجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات، وعضو في لجنة التدقيق في البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر، وعضو لجنة المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في فبراير 2005م، عمل الأستاذ حمد عقاب كمدير أول التدقيق الداخلي في مصرف شامل. وقبل ذلك كان عضواً في فريق التدقيق في مجموعة آرثر أندرسون.

الأستاذ حمد عقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري عالمي معتمد.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سلاي

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

يملك الأستاذ بيتر سلاي خبرة مصرفية دولية تتجاوز 41 عاماً في مجالات الائتمان، وإدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، وتمويل التجارة، وهو عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة

المصرفية منذ سبتمبر 2006م. وقد عمل في السابق مع بنك الخليج الدولي ش.م.ب، حيث انضم إليه عام 1979م كمسؤول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى ومركزه في لندن، المملكة المتحدة، ثم تدرج في مجال الائتمان وتطوير الأعمال قبل أن يتم تعيينه رئيس الائتمان وعضو لجنة المخاطر للبنك في البحرين. وقبل ذلك، عمل في بنك مونترال الكندي، حيث بدأ حياته المهنية في قسم الصيرفة الدولية ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءاً من بيروت - لبنان، وبعد ذلك في لندن - المملكة المتحدة.

الأستاذ بيتر سلاي حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة بودابست، وعلى شهادة مصرفية من معهد المصرفيين الكنديين، وشهادة أخرى في الإدارة من معهد الانسبد - فرنسا.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الشؤون القانونية

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 31 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انتقل إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أول - رئيس الشؤون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل في بنك البركة الإسلامي كمدير للشؤون القانونية، وقبلها كان مستقراً في سلطنة عُمان منذ عام 2001م، حيث عمل في شركة محاماة في السلطنة مرتبطة بمكتب محاماة دولي، حيث تم اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على ليسانس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة المصرفية التجارية

يتمتع الأستاذ محمد القاق بخبرة مصرفية تزيد عن 24 عاماً في الخدمات المصرفية التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014م، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية وقروض التجمع البنكي لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات

والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين من 2009م إلى 2012م. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر.

الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أول - رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز 30 عاماً في مجال الخزينة والعمليات. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في يونيو 2007م في منصب نائب الرئيس، ثم تمت ترقيته إلى منصبه الحالي في 2008م. وقبل ذلك شغل منصب مدير الخزينة في بنك الإسكان، البحرين، حيث تولى مسؤولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك، وكان عضواً في عدد من اللجان الإدارية في البنك. كما عمل سابقاً في مصرف شامل، البحرين في منصب مدير عمليات الخزينة، وفي بنك الخليج المتحد، البحرين.

الأستاذ خالد القطان حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ قطب يوسف علي

رئيس الامتثال للمجموعة

الأستاذ قطب يوسف علي هو مهني متخصص مع أكثر من 35 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية. انضم الأستاذ يوسف علي إلى مجموعة البركة المصرفية في يناير كانون الثاني عام 2012. قبل ذلك، عمل الأستاذ يوسف علي مع المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)، البحرين، وكان آخرها منصب رئيس مجموعة الامتثال، حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على وتنسيق مهام وأنشطة الامتثال، بما في ذلك الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية عبر شبكة وحدات المؤسسة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين في عام 2009م، شغل عدداً من المناصب العليا في قسم العالم العربي والمصرفية العالمية في المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)، الذي انتقل إليه عام 1995 من أحد البنوك التابعة للمؤسسة حيث كان قد شغل عدداً من المناصب

العليا على مدى عدة سنوات. وبدأ الأستاذ يوسف علي حياته المهنية مع شركة بيت مارويك ميتشل وشركاه (الآن KPMG)، لندن. وخلال حياته المهنية الطويلة، اكتسب الأستاذ يوسف علي خبرة متنوعة في مجالات الامتثال، واستراتيجية الأعمال والتوسع، وتحليل الاستثمار ودراسات الجدوى والمحاسبة المالية والمراجعة.

الأستاذ يوسف علي هو زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

بناء على تمسكها بتطبيق والحفاظ على أعلى معايير الامتثال قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مدير امتثال بالمجموعة يكون مسؤولاً عن صياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة بما يعكس المبادئ والممارسات الرئيسية التالية المعتمدة في جميع أنحاء المجموعة:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة،
- ضمان أن تجري مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة من وحداتها التابعة أعمالها وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية،
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة،
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية هي وظيفة مستقلة تكون مسؤولة عن ما يلي:

- التشخيص والتقييم الفعال لمخاطر الامتثال،
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات،
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال،
- مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال،
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور الرقابية.

حوكمة الشركات (تتمة)

تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالا الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات واحدة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الكبيرة للغاية التي فرضت.

ونتيجة لإدراك المجموعة لهذه المخاطر، وضعت لها سياسة خاصة بالعقوبات لتأمين الامتثال بكافة أوامر العقوبات ذات الصلة. تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لفرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

يتم تحديد استراتيجية وسياسة المجموعة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة ويتم تنفيذها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. يتم توجيه المزيد من الاهتمام للالتزام بالعقوبات وتنفيذ أنظمة المراقبة نحو إدارة وتقليل مخاطر العقوبات. وإدراكا منها لمسئولياتها في هذا الصدد، تلتزم المجموعة بتحسين إطار العمل لإدارة مخاطر العقوبات فيها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (قانون الامتثال الضريبي أو فاتكا)

تحول التشريع الأمريكي المعروف بفاتكا، والذي يهدف إلى منع التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة وذلك عن طريق إخفاء أموالهم في حسابات مع بنوك غير أمريكية، إلى قانون في عام 2010. يشترط قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" على المؤسسات المالية الأجنبية مثل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة الدخول في "اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية" توافق بموجبها على تزويد هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية بهوية ومعلومات عن الحسابات التي يمتلكها أشخاص أمريكيون وحسابات الهيئات الأجنبية المملوكة لأمريكيين وإلا ستعرض لاستقطاع ضريبي بنسبة 30% على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسة المالية الأجنبية. وإضافة إلى ذلك ستكون المؤسسات المالية الأجنبية مطالبة بحجز الضريبة على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسات المالية التي لم تدخل في اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية وعلى المدفوعات المدفوعة إلى أصحاب الحسابات الذين لا يردون على طلبات تأكيد وضعهم الأمريكي و/أو لا يوافقون على قيام المؤسسة المالية الأجنبية بالإبلاغ عن معلومات الحساب إلى هيئة الإيرادات الداخلية.

عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. يتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن مخاوفهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم. تشمل عمليات الإفصاح التي يتوجب الإبلاغ عنها المخالفات القانونية أو الرقابية والاحتيال وأية ممارسات غير سليمة.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

تتم إدارة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة بجدية تامة. تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة فيما يخص مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني بالعمليات المالية والتي يتم بدورها تضمينها في سياسات مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. لدى المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات "اعرف عميلك" والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. تمنع هذه السياسات جميع الوحدات العاملة من إنشاء أية علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. يتحمل مسئولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وعن النظر في أية شكوك أو مخاوف حول عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعنية.

وعلى مستوى المجموعة عينت مجموعة البركة المصرفية مسئول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر، وتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس وإلى مجلس الإدارة حول الأمور الهامة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للمجموعة المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال بالعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي

يرجع مسئول الامتثال بالمجموعة في المسؤولية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يقوم مسئول الامتثال بتوفير بالإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة حيثما يرى المجلس ذلك مطلوبا. وإضافة إلى ذلك لمسئول الامتثال بالمجموعة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضروريا. توجد وظائف امتثال في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تدعم مسئول الامتثال بالمجموعة. وعلى مستوى المجموعة يكون مسئول الامتثال بالمجموعة مسئولا عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع شبكة فروعها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال. تتطلب سياسة الامتثال بمجموعة البركة المصرفية من جميع الوحدات التابعة والمسؤولين والموظفين الامتثال بجميع القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير ممارسات السوق الجيدة.

ونقع مخاطر الامتثال في المجموعة تحت الفئات التالية:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات،
- مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب،
- العقوبات الدولية، و
- قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية مستمرة، ويتم تمرير هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتم تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وعلاوة على ذلك، لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين على جميع الموظفين الامتثال بها في جميع الأوقات. إن الغرض من مدونة السلوك هو لمنع أي ممارسة خاطئة ولتشجيع الممارسة الأخلاقية في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ في كافة الأوقات.

وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ

لقد عرضت هيئة الإيرادات الداخلية صيغ اتفاقيات بين الحكومات نموذج 1 و2 (اتفاقية حكومية) لتقليل نفقات الامتثال والقضايا التشغيلية المتعلقة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي. لقد أعلنت معظم الدول بما فيها البحرين، حيث تعمل وحدات المجموعة، أنها وقعت أو تتوقع أن توقع على نموذج الاتفاقية الحكومية رقم 1 مع الولايات المتحدة. وإذا ما تم توقيع هذه الاتفاقية وفقا للوائح التنظيمية للقانون، ستكون الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية مطالبة فقط بالإبلاغ عن المعلومات المرتبطة بالحسابات الأمريكية إلى سلطاتها المحلية المعنية، التي ستقوم بدورها بتوصيل هذه المعلومات إلى هيئة إيرادات الداخلية الأمريكية.

ومنذ البداية اتخذت مجموعة البركة المصرفية الخطوات الضرورية لنشر الوعي ووظفت استثمارات ضخمة في تدريب الموظفين، والأنظمة لضمان تنفيذ القانون الجديد في جميع وحداتها. لقد تم وضع استراتيجية وسياسة صلبة خاصة بقانون الامتثال الضريبي في المجموعة ويجري حاليا تنفيذها في جميع أنحاء المجموعة. وبناء على ذلك، فإن جميع وحدات المجموعة هي جاهزة بشكل جوهري للامتثال لمتطلبات الإبلاغ والحجز المتعلقة بالقانون وفقا للتواريخ التنفيذية التي أعلنتها السلطات الأمريكية.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهريّة. إن تواصل المجموعة مع السوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء "أ"، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهريّة أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تشمل المعلومات الجوهريّة، ولكن لا تقتصر على، الحقائق الجوهريّة أو التغيرات الجوهريّة التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ولكي تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أية معلومات ذات صلة أخرى يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن ونشر جميع المعلومات الجوهريّة لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهريّة أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

في حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس الإدارة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. لن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بالإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. لقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز استعلام على موقع المجموعة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي وبشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال لها.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و12.5% (متضمنة معامل التحوط لرأس المال والبالغ 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن يقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحدد استراتيجيتها وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة شؤون مجلس الإدارة والمكافآت (الجنة شؤون المجلس والمكافآت) بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفا يأخذ مخاطر كبيرة و/ أو شخصا معتمدا في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسؤوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجيتنا أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الامتثال الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجبالا لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة شؤون المجلس والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة شؤون المجلس والمكافآت

تتحمّل لجنة شؤون المجلس والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. تقوم لجنة شؤون المجلس والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع

المرتبطة بالمجموعة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم) "معاملات الأطراف ذات الصلة". تعامل المجموعة جميع هذه المعاملات على أساس تجاري كامل، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يتمتع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبيّن الايضاح رقم "23" في الحسابات المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2015.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

خلال العام، اعتمدت المجموعة الأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وتم تقديم اقتراح مراجعات للإطار العام للمكافآت المتغيرة إلى مساهمي المجموعة للموافقة عليها. وقد تمت الموافقة على مقترح الإطار العام لهذه السياسة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، ومن ثم فقد أصبحت السياسة نافذة المفعول فيما يتعلق بحوافز الأداء السنوية لعام 2014 وللفترات المقبلة.

وفيما يلي تلخيص للسّمات الرئيسية للإطار العام للمكافآت.

استراتيجية المكافآت

تشمل فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة تقديم مستوى تنافسي من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والكفاء. سوف تقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهذب إلى اجتذب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهميننا. تتكون

بحلول نهاية عام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة النهائية لتنفيذ إطار بازل III التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2015. ويدخل إطار بازل III تعديلات كبيرة في تعريف رأس المال التنظيمي. ويؤكد الإطار على الأسهم العادية باعتبارها العنصر المهيمن في رأس المال من الفئة 1 عن طريق إدخال نسبة الحد الأدنى من الأسهم العادية لرأس المال من الفئة 1 (CET 1). كما تتطلب قواعد بازل III من المؤسسات الاحتفاظ بمصدات لرأس المال. ولغرض احتساب الأسهم العادية لرأس المال الفئة 1 (CET 1) يتطلب خصم مبالغ التعديلات التنظيمية بما في ذلك المبالغ التي تزيد عن الحد الأقصى الكلي للاستثمارات الهامة في المؤسسات المالية، وحقوق خدمة الرهن العقاري، والأصول الضريبية المؤجلة من الفروق المؤقتة، من الأسهم العادية لرأس المال الفئة 1 (CET1) على مراحل ليتم خصمها بالكامل بحلول الأول من يناير 2019. إن وضع رأس المال الحالي للبنك يعتبر وافي لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

وفقا لسياسة الامتثال للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول الامتثال يمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان امتثال المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، وبشكل خاصة ضمان أن يتم القيام بجميع نشاطات المجموعة وفقا لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا لأفضل الممارسات.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت الإدارة التنفيذية للمجموعة إجراءات متعددة تساعد على مراقبة نشاطات المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل بكفاءة عالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات

الموظفين بإنصاف ومسؤولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسؤوليات لجنة شؤون المجلس والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

• الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.

• الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة، فضلا عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.

• ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.

• ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيرا من مجموع مكافاتهم.

• مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.

• القيام بتقييم متأن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.

• فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في دوائر إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والإدارة المالية والامتثال، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

• التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.

• التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة

والمسؤولية لتقويض آثار موازنة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافاتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة شؤون المجلس والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات (42,623 دولار أمريكي). [2014: 48,000 دولار أمريكي]. للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنة شؤون المجلس والمكافآت، تتم إدراج أعضاء اللجنة في مكان آخر من هذا التقرير.

الاستشاريون الخارجيون

تم تعيين مستشارين خلال العام لتقديم المشورة للمجموعة بخصوص إدخال تعديلات على سياسته للمكافآت المتغيرة لتكون متماشية مع متطلبات ممارسات المكافآت السليمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي والعرف المتبع في الصناعة المصرفية. وشملت هذه الخدمات المساعدة في تصميم خطة حوافز أسهم مناسبة للمجموعة.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. تخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساسا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. لقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لدوائر

الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة شؤون المجلس والمكافآت إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

في تحديده لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة شؤون المجلس والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وأفاق المستقبل المتوقعة له.

تستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقا للسلطة التقديرية للجنة شؤون المجلس والمكافآت.

ولكي يكون باستطاعة المجموعة تمويل أي توزيع من سلة المكافآت، يجب أن يتحقق حد أدنى من الأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيا. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. تضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة. يجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للدوائر والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

• وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

يجوز للجنة شؤون المجلس والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع.

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. تتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة / غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهر في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.

• قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و/ أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. يضمن المجموعة أن لا يحد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأسماله. تعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. هذا يضمن أن يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً لاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

يأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،
- ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال، و
- ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظل لجنة شؤون المجلس والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، وسوف تقوم لجنة شؤون المجلس والمكافآت باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم اللاحق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

في السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعية لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والامتثال والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة للوحدات التجارية

يتم تحديد المكافآت المتغيرة للوحدات التجارية/دوائر الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. تتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والامتثال والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. تلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتتطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تخفض سياسة المكافآت وفقاً لتصميمها، بتخفيض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون متوائمة مع نتائج المخاطر وتعطى توليفة مناسبة من المكافآت التي تتلائم مع المخاطرة.

تقوم لجنة شؤون المجلس والمكافآت في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. يقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقدا في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقدا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. يتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقا لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. يتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف مع الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).	

الأجر المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجر بأكثر من 100,000 دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عناصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40%	حالا	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالا	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0%	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60%	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة شؤون المجلس والمكافآت، استنادا إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجر المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

2014	2015
456,000 دولار أمريكي	417,000 دولار أمريكي
1,500,000 دولار أمريكي	* 1,500,000 دولار أمريكي
214,655 دولار أمريكي	229,911 دولار أمريكي

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية المقرر عقدها في مارس 2016

الأخرى تشمل تسديد تكاليف أجرة الطيران وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس]	لعام 2015 بلغت 5,902,573 دولار أمريكي (2014: 4,886,180 دولار أمريكي)	أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاث سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 3,541,544 دولار أمريكي (2014: 2,931,708 دولار أمريكي).
(ب) مكافآت الموظفين	يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيره ذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقا بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور	(د) تعويض إنهاء الخدمة. صفر (2014 - 2015)

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر لمجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2، وحيث يكون لازماً متطلبات بازل 3، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتتبع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة. تتم بشكل دوري مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات التخفيف من هذه المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- حقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛
- خلق موظفين مؤهلين مهنياً وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛

(ج) في جميع أنحاء المجموعة، الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تلك المعاملات؛

(ح) الامتثال الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات الرقابية؛

(خ) الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر المجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

يتم تنفيذ نظام لتوحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات بازل 3. وعن طريق هذا النظام يمكن استرجاع البيانات المطلوبة آلياً في المركز الرئيسي. والتنفيذ العام لنظام إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى كل وحدة في مراحل متقدمة جداً ومن المتوقع الانتهاء منه في العام 2016.

واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بمتابعة أهداف رئيسية خمسة هي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة لغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة.
- قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر إدارة المخاطر عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.

4. أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.

5. أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاوله أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملة الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (في صيغ تمويل مثل المرافحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن السيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

يتم التخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة الامتثالات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة بحالها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الامتثالات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيمة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحب كبير من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. علاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسيما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة

واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار، ومع ذلك فإنها تقوم باستخدام طرق مناسبة لتقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 مذكورة في الإيضاح رقم 26 من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين وموهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق

بمسئولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. تنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الثقة والأمانة للمجموعة.

وكما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة الامتثالات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية مستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية. ومع تسارع تحسين القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة، أصبح بالإمكان الآن بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات.

مخاطر الامتثال

يتم تعريف مخاطر الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لأي منها بنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو الأنظمة أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. لقد تغير المشهد كثيرا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبدل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. يرجى العودة إلى القسم الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير.

مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. تشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. كما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الامتثال بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية على أن المجموعة ملتزمة بمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على نسبة رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاوله المجموعة لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراءات التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية أو رأس المال عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... الخ.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأس المال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛

- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛

- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛

- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 14.55% في 31 ديسمبر 2015، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% (متضمنة معامل التحوط لرأس المال والبالغ 2.5%).

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بذلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في تنظيم ودعم استراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت استراتيجيات تقنيات المعلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى المجموعة. وتقوم اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بصورة مستمرة بمراقبة استراتيجية تقنية المعلومات للمجموعة وتحديثها على أساس دوري لضمان بقاءها داعمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

يتم الآن على نطاق واسع استخدام البرنامج الأولي، الذي يستند على الإنترنت، لتوحيد البيانات وإعداد التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية كأداة لقياس أداء المجموعة باستخدام منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. يستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر، وسوف يتم إدماجه تدريجياً في جميع تطبيقات نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم تنفيذها في جميع أنحاء المجموعة. يوفر توحيد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية، الذي يتم القيام به حالياً بواسطة برنامج توحيد البيانات المالية، إمكانية القيام بجمع ومعالجة وإعداد تقارير وتحليل البيانات المتحصل عليها من مختلف الوحدات المصرفية.

بالتنسيق الدقيق مع اللجنة التوجيهية لتقنية

المعلومات تم اعتماد قائمة معتمدة من نظم العمليات المصرفية الرئيسية، ومن ثم قامت كل وحدة تابعة باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتها الخاصة من هذه القائمة، بينما يحقق النظام، من وجهة نظر المجموعة ككل، درجة متقدمة من التوحيد علاوة على تحسين الأداء الوظيفي لتعزيز إجراءات إنجاز الأعمال والامتثال المستمر لأحدث الاحتياجات الرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وأعرف عميلك وقانون الامتثال الضريبية للحسابات الخارجية.

وقد شهدت بعض الوحدات تحولات في استخدام برامج تقنية المعلومات من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية. وقد أتم بنك البركة تونس بنجاح ترقية نظامه للعمليات المصرفية الرئيسية واقتنى برامج إضافية لكي يتمكن من توسيع أعمال البنك لتشمل التجربة. أما بنك البركة تركيا فقد قام بتنفيذ بمشروع تحول مكلف (SIMURG)، والذي ينطوي على تأثير متعدد الأوجه على تقنية المعلومات. كنتيجة لذلك، بدء البنك بتنفيذ نظام العمليات المصرفية الرئيسي (Inter Vision) هذا العام.

وتواصل تقنية المعلومات في المركز الرئيسي توفير عدد من الخدمات والأنظمة المشتركة لوحدة المجموعة، مما يسمح لتقنية المعلومات في المجموعة من تحقيق أهداف أعمال المجموعة بطريقة كفؤة وفعالة بينما تؤمن استخدام أحدث التقنيات وفقاً لأفضل الممارسات بالشراسة مع شركات استشارية رائدة في مجال تقنية المعلومات.

وتواصل تقنية المعلومات في المركز الرئيسي توفير عدد من الخدمات والأنظمة المشتركة لوحدة المجموعة، مما يسمح لتقنية المعلومات في المجموعة من تحقيق أهداف أعمال المجموعة بطريقة كفؤة وفعالة بينما تؤمن استخدام أحدث التقنيات وفقاً لأفضل الممارسات بالشراسة مع شركات استشارية رائدة في مجال تقنية المعلومات.

أن المسؤولية الاجتماعية هي، في جوهرها، نهج تجاه جميع جوانب الأنشطة التجارية للمنظمة وذلك بهدف تلبية احتياجات المنظمة، والمساهمين، والموظفين، والعملاء، وبنفس الوقت الحفاظ على الموارد - البشرية والطبيعية - التي سوف تكون هناك حاجة لها على المدى الطويل الأجل.

أن المسؤولية الاجتماعية تهدف لخلق نمو اقتصادي طويل الأمد من خلال إدارة واعية للموارد الطبيعية (مثل الحد من استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، إلخ)، وتنمية الموارد البشرية (من خلال التدريب، تنمية المهارات الشخصية والمهنية وتخطيط التعاقب) والتحسين العام في نوعية الحياة في أنحاء المجتمع.

أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتناسب بسهولة مع أخلاق الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للبركة، والتي منها تستمد قيمها ومبادئها الأساسية.

إن فلسفتنا، في جوهرها، هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر بوراثته الأرض على هذا الكوكب، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكا للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، نحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين. ومعنى ذلك إن الثروة التي اسبغها الله علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع. نحن كأعضاء في مجموعة مصرفية مؤسسة وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأن علينا مسؤولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت المادية أو البشرية).

إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقديمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين

الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل.

إننا نعتبر دور المسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسيا في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.

ثانيا: تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلا من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التسييط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعا في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلا وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.

ثالثا: يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها

والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية.

أن نطاق برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية يشمل الخصائص الأولية والدنيا التالية لنموذج أعمال المجموعة:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسؤولية الاجتماعية؛
3. الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحلية؛
5. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية؛
9. رعاية وتشجيع المواهب المحلية،
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

وتقوم لجنة المسؤولية الاجتماعية في مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة لجنة الإدارة للمسؤولية الاجتماعية، والتي يتضمن دورها ما يلي:

1- المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية وتحديثه وفقاً لأحدث الأبحاث والإستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.

2- إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة ككل.

3- ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.

4- تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية.

5- جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية.

6- تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة.

7- ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.

8- التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية المحلية والدولية.

وقد تم نشر التقرير السنوي عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسؤولية الاجتماعية عن السنتين الماضيتين على الموقع الإلكتروني للمجموعة. ومستقبلاً، سوف يتم نشر تقرير سنوي يغطي أنشطة المجموعة في هذا المجال على نفس الموقع. كما سوف تقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاص بها، وسيتم توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

ويستند برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على الركائز التالية:

1- برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.

2- برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الاسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.

3- برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.

4- برنامج أوقات البركة، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

وقد نجحنا في مواصلة جهودنا في معظم المجالات المذكورة أعلاه، وأتينا فخورون لملاحظة التقدم الكبير لهذه الجهود في مجالات محددة. ونظراً لتنامي دور برنامج المسؤولية الاجتماعية بشكل سنوي، فقد ظل تقدمنا وتأثير البرنامج في تنامي مستمر وثابت:

2012: 940 مليون دولار أمريكي

2013: 1,647 مليون دولار أمريكي

2014: 1,675 مليون دولار أمريكي

أولويات المسؤولية الاجتماعية للبركة للأعوام 2020 - 2016

نحن قررنا أن نمضي قدماً ببرنامج المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعنا أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فأنا وبحلول العام 2020، نحن نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- إضافة 50,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين. ونحن سوف نفضل العمل مع

العملاء الذين يوفرون ويحتفظون بالوظائف، كما يوفرون فرص متساوية للرجال والنساء.

- التمويل والتبرع لمجموعة متنوعة من المؤسسات التعليمية.

- التمويل والتبرع لمستشفيات الأطفال ومستشفيات معالجة السرطان ومرضى السكري، ووحدات غسيل الكلى.

- العمل مع العملاء الذين تتماشى أعمالهم بشكل وثيق مع أولويات المسؤولية الاجتماعية للبركة المذكورة أعلاه والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

إجراءات الموافقة على التمويل والمسؤولية الاجتماعية

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن نموذج أعمالنا برمته يبقى مسئولاً اجتماعياً. لقد قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات المسؤولية الاجتماعية للبركة فحسب، ولكن سنعطي أيضاً أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

المستقبل

نحن نأمل أن نتمكن من خلق توجه عام على مستوى الصناعة بتقديم برنامج البركة كمثال يقتدى به. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا هو فريد في تصميمه لكي يقدم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فأنا مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة.

تقرير الهيئة الشرعية 2015

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة وودعاتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً

فقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2015م عدد خمسة اجتماعات أول هذه الاجتماعات كان بالمركز الرئيسي للمجموعة بمملكة البحرين، واثان منها بكل من بنك البركة السودان، وبنك البركة تركيا، حيث التقت الهيئة خلالهما بالإدارات المعنية والسادة أعضاء الهيئات الشرعية وكذا المراقبين والمدققين الشرعيين، وبعض من السادة العملاء، حيث اطمأنت الهيئة على سير العمليات من خلال العرض الذي قدمته الأجهزة الشرعية لتلك الوحدات والتي تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما عقدت الهيئة عدداً من الندوات المصغرة التي أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعملاء، وباقي الاجتماعات الأخر كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2015م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها مجموعاً من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً

لقد راقبنا وعن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2015م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتتحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

العقد التأسيسي لمجموعة البركة المصرفية لا ينص على أن المجموعة هي المسؤولة عن إخراج الزكاة وكذلك لا توجد قوانين ملزمة في مملكة البحرين بإخراج الزكاة، فإن المجموعة غير ملزمة بإخراج الزكاة ما لم يصدر تفويض مباشر من الجمعية العمومية، وفي حال عدم وجود هذا التفويض فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم كما في الجدول المرفق. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

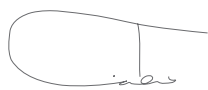
تقرير الهيئة الشرعية 2015 (تتمة)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

1 جمادى الأول 1437 هـ الموافق 10 فبراير 2016م



الشيخ د. عبد الستار أبو غدة
رئيس الهيئة



الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة



الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد العزيز الفوزان
عضو الهيئة



د. أحمد محي الدين أحمد
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

ألف دولار أمريكي

1,356,402
(204,373)

حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة

1,152,029

صافي الحقوق الخاضعة للزكاة

مطروح منه:

(86,737)
(88,578)
(421,954)
(47,100)
(253,087)
(88,957)
(25,825)
(24,361)
(14)

مشاركة ذات أصول غير زكوية
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية
إجارة منتهية بالتملك
استثمارات عقارية طويلة الأجل
عقارات و معدات
أصول غير ملموسة
الاستثمارات في الشركات الزميلة
مصرفيات مدفوعة مقدماً
الأصول الضريبية المؤجلة

مضاف إليه:

18,924
4,209
2,577
6,045
28,860

نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة
تمويل أصول غير خاضعة للزكاة
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام
المطلوبات الضريبية المؤجلة
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

176,031

مجموع الوعاء الزكوي

2.5775%

نسبة الزكاة

4,537

مجموع الزكاة المستحقة

1,107,282

عدد الأسهم بالآلاف

0.41

الزكاة لكل سهم (سنت أمريكي)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2015، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسؤولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسؤولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرية الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها

وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إستنتاج

سجل قيد الشريك رقم: 45

21 فبراير 2016

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
الموجودات			
5,011,262	5,373,409	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
11,999,547	11,959,052	4	ذمم مدينة
1,549,786	1,558,593	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,580,034	3,105,750	6	استثمارات
1,494,799	1,734,457	7	إجارة منتهية بالتمليك
379,323	444,608	8	عقارات ومعدات
448,838	442,332	9	موجودات أخرى
23,463,589	24,618,201		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
4,509,312	4,841,099		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
1,211,493	808,268		مبالغ مستحقة لبنوك
655,669	1,497,208	10	تمويلات طويلة الأجل
872,700	862,444	11	مطلوبات أخرى
7,249,174	8,009,019		مجموع المطلوبات
14,139,792	14,514,599	12	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
		13	حقوق الملاك
1,093,869	1,115,746		رأس المال
(8,261)	(8,464)		أسهم خزينة
17,288	17,662		علاوة إصدار أسهم
147,621	165,459		احتياطات
3,073	38,529		التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
(313,602)	(461,948)		تحويل عملات أجنبية
343,398	433,631		أرباح مبقاة
54,693	55,787		تخصيصات مقترحة
1,338,079	1,356,402		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
736,544	738,181		حقوق غير مسيطرة
2,074,623	2,094,583		مجموع حقوق الملاك
23,463,589	24,618,201		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	الإيضاحات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		الدخل
1,166,772	1,223,215	14
(1,018,827)	(1,026,367)	
328,871	345,415	15
(689,956)	(680,952)	
476,816	542,263	
13,886	5,583	
236,420	272,941	14
187,144	200,513	16
41,413	34,794	17
955,679	1,056,094	
(38,117)	(56,541)	
917,562	999,553	
		مجموع الدخل التشغيلي
		المصروفات التشغيلية
301,308	298,927	
45,575	50,054	18
174,477	186,890	19
521,360	535,871	
396,202	463,682	
(21,163)	(58,371)	20
375,039	405,311	
(100,272)	(119,125)	
274,767	286,186	
		صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل المخصصات والإضمحلال والضرائب
		المخصصات والإضمحلال
		صافي الدخل قبل الضرائب
		الضرائب
		صافي الدخل للسنة
		العائد إلى:
151,731	162,741	
123,036	123,445	
274,767	286,186	
13.70	14.70	21



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
375,039	405,311		الأنشطة التشغيلية
			صافي الدخل قبل الضرائب
			تعديلات للبنود التالية:
45,575	50,054	18	استهلاك وإطفاء
91,505	191,729	14.4	استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك
(495)	(145)	14.3	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
(6,262)	(10,502)	17	مكسب من بيع عقارات ومعدات
(693)	1,332	14.3	خسارة (مكسب) من بيع إستثمارات عقارية
(1,489)	(1,509)	14.3	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
(927)	(1,636)	14.3	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
294	(652)	14.3	(مكسب) خسارة من شركات زميلة
21,163	58,371	20	المخصصات والإضمحلال
523,710	692,353		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
216,593	(804,579)		إحتياطيات لدى بنوك مركزية
(1,217,961)	(18,818)		ذمم مدينة
(354,519)	(10,608)		التمويل بالمضاربة والمشاركة
(644,257)	(431,386)		إجارة منتهية بالتمليك
(45,859)	3,510		موجودات أخرى
260,131	331,783		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
115,625	(403,225)		مبالغ مستحقة لبنوك
171,713	(25,342)		مطلوبات أخرى
1,732,269	378,244		حقوق حاملي حسابات الإستثمار
(81,313)	(104,730)		ضرائب مدفوعة
676,132	(392,798)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(142,578)	(514,289)		صافي شراء الإستثمارات
(5,067)	(57,424)		صافي شراء عقارات ومعدات
654	2,068		أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(21,484)	3,556		صافي شراء استثمار في شركة زميلة
(168,475)	(566,089)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
114,989	841,539		تمويلات طويلة الأجل
(36,690)	(32,816)		أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم
397	171		صافي التغيرات في أسهم الخزينة
(19,607)	(33,494)		صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
59,089	775,400		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(136,378)	(258,945)		تعديلات تحويل عملات أجنبية
430,368	(442,432)		صافي التغير في النقد وما في حكمه
2,304,753	2,735,121		النقد وما في حكمه في 1 يناير
2,735,121	2,292,689	22	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

العائدة إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم											
رأس المال	أسهم	علاوة	إحتياطيّات		التغيرات في المتراكمة	تحويل	أرباح	تخصيصات	حقوق غير	مجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
الرصيد في 1 يناير 2015	1,093,869	(8,261)	17,288	108,311	39,310	3,073	(313,602)	343,398	54,693	1,338,079	736,544
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(32,816)	(32,816)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	21,877	-	-	-	-	-	-	(21,877)	-	-	-
الحركة في أسهم الخزينة	-	(203)	374	-	-	-	-	-	-	171	171
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	(844)	-	-	-	(844)	(357)	(1,201)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	-	-	-	-	36,300	-	-	-	36,300	57,990
صافي الحركة في الإحتياطيّات الأخرى	-	-	-	-	1,564	-	-	-	-	1,564	505
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	(148,346)	-	-	-	(148,346)	(110,599)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	162,741	-	162,741	123,445
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	16,274	-	-	-	(16,274)	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	(22,315)	-	-	-
أسهم منحة موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	33,472	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(33,494)
تأثيرات إقتناء حقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(447)	-	447	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	1,115,746	(8,464)	17,662	124,585	40,874	2,229	(461,948)	433,631	55,787	1,356,402	738,181

العائدة إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم											
رأس المال	أسهم	علاوة	إحتياطيّات		التغيرات في	تحويل	أرباح	تخصيصات	حقوق غير	مجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
الرصيد في 1 يناير 2014	1,048,291	(8,123)	16,753	93,138	38,546	(2,380)	(232,928)	263,086	82,268	1,298,651	684,736
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(36,690)	(36,690)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	45,578	-	-	-	-	-	-	-	(45,578)	-	-
الحركة في أسهم الخزينة	-	(138)	535	-	-	-	-	-	-	397	397
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	-	5,453	-	-	-	5,453	2,186
صافي الحركة في الإحتياطيّات الأخرى	-	-	-	-	764	-	-	-	-	764	512
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	(80,674)	-	-	-	(80,674)	(55,704)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	151,731	-	151,731	123,036
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	15,173	-	-	-	(15,173)	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	(32,816)	-	-	-
أسهم منحة موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	21,877	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(35,200)
زكاة مدفوعة من قبل الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(169)	-	(169)	(54)
تأثيرات إقتناء حقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	(1,384)	-	(1,384)	1,384
صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15,648
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	1,093,869	(8,261)	17,288	108,311	39,310	3,073	(313,602)	343,398	54,693	1,338,079	736,544

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتملك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
82015	192,109	313,924	37,588	41,747	160,405	20,228	848,016
94,839	346,958	662,398	3,967	40,005	364,780	27,933	1,540,880
(165,275)	(350,704)	(723,665)	(4,446)	(5,586)	(300,018)	(21,584)	(1,571,278)
-	17,104	5,282	1,256	5,291	1,413	80	30,426
-	(3,369)	(220)	(88)	(284)	(1,573)	(49)	(5,583)
-	(31,959)	-	-	-	(24,472)	(8,071)	(64,502)
11,579	170,139	257,719	38,277	81,173	200,535	18,537	777,959
106,868	69,860	282,380	50,459	27,835	155,608	21,238	714,248
55,430	291,090	1,228,759	113	14,818	132,135	106,392	1,828,737
(80,283)	(165,966)	(1,201,626)	(13,343)	(3,384)	(132,307)	(101,004)	(1,697,913)
-	11,859	4,745	573	2,964	7,450	610	28,201
-	(4,984)	(334)	(94)	(486)	(1,582)	(413)	(7,893)
-	(9,750)	-	(120)	-	(899)	(6,595)	(17,364)
82015	192,109	313,924	37,588	41,747	160,405	20,228	848,016

حامي الصكوك:

مراجعات السلع ألف دولار أمريكي	صكوك الإجارة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
171,500	178,500	350,000
10,938	5,993	16,931
		(10,938)
		(5,993)
		350,000

في 31 ديسمبر 2015

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

1. الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. 1882، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21 فبراير 2016.

2. السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية وعملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البيئية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للانقاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كعمالة حقوق الملاك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2015	بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الملكية لسنة 2014	نسبة الملكية لسنة 2015	محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك
30	الجزائر	1991	55.90%	55.90%	بنك البركة الجزائر
142	البحرين	1984	91.12%	91.12%	بنك البركة الإسلامي - البحرين
22	تونس	1983	78.40%	78.40%	بنك البركة تونس
29	مصر	1980	73.68%	73.68%	بنك البركة مصر
7	لبنان	1991	98.86%	98.94%	بنك البركة لبنان
92	الأردن	1978	66.01%	66.01%	البنك الإسلامي الأردني
213	تركيا	1985	56.64%	56.64%	بنك البركة التركي للمشاركة
12	جنوب أفريقيا	1989	64.51%	64.51%	بنك البركة المحدود
27	السودان	1984	75.73%	75.73%	بنك البركة السودان
12	سورية	2009	23.00%	23.00%	بنك البركة سورية *

* لدى المجموعة السيطرة على بنك البركة سورية وذلك من خلال القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية له.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2014	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2015	الشركة التابعة المحتفظ من خلاله	محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك
باكستان	2010	58.90%	58.90%	بنك البركة الإسلامي	بنك البركة (باكستان) المحدود
السعودية	2007	75.69%	75.69%	بنك البركة الإسلامي	إتقان كابيتال
الأردن	1987	62.31%	62.31%	البنك الإسلامي الأردني	شركة المدارس العمرية
الأردن	1998	65.15%	65.15%	البنك الإسلامي الأردني	شركة الساحة للعقارات
الأردن	1998	66.01%	66.01%	البنك الإسلامي الأردني	شركة تطبيقات التقنية للمستقبل
الأردن	2006	66.01%	66.01%	البنك الإسلامي الأردني	سنايل الخير للاستثمارات المالية
جنوب أفريقيا	1991	64.51%	64.51%	بنك البركة المحدود	البركة للعقارات المحدودة

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، باستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2015 والتغير في السياسة المحاسبية فيما يتعلق بالأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات):

معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

معيار المحاسبة المالي رقم 23 - المتعلق بالتوحيد

إن التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة المالي رقم 23 تقدم توضيح بشأن الطريقة التي ينبغي على المؤسسة المالية الإسلامية اتباعها لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة المستثمر فيها أو الشركة التابعة، ينبغي توحيدها من تلقاء نفسها. يقدم التعديل توضيح إلى أنه بالإضافة إلى الشروط الموجودة في المعيار، فإن السيطرة قد تكون موجودة أيضاً من خلال الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى وحقوق التصويت للمؤسسة المالية الإسلامية التي تعطي السلطة الفعلية على المؤسسة أو حقوق التصويت المحتملة، أو مزيج من تلك العوامل. وفيما يتعلق بحقوق التصويت، يوضح التعديل أيضاً بأنه ينبغي على المؤسسة المالية الإسلامية الأخذ في الاعتبار فقط حقوق التصويت الموضوعية في تقييمها لتحديد ما إذا كانت المؤسسة المالية لديها سلطة على المؤسسة. من أجل أن تكون موضوعية، فإنه ينبغي أن تكون حقوق التصويت قابلة للممارسة عندما يتم اتخاذ القرارات ذات الصلة ويجب أن يكون لدى حامل تلك الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. ويجب أن يتضمن تحديد حقوق التصويت على حقوق التصويت الموضوعية الحالية وحقوق التصويت الحالية القابلة للممارسة.

إن هذه التعديلات والتوضيحات هي إلزامية في الفترات المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 31 ديسمبر 2015. يتطلب تطبيق الأحكام الانتقالية بأثر رجعي بما في ذلك إعادة عرض أرقام المقارنة للفترة السابقة. لا يوجد أي تأثير على هذا التعديل على توحيد الاستثمارات المحتفظ بها من قبل المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم 27 - المتعلق بحسابات الإستثمار

سوف يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 27 معيار المحاسبة المالي رقم 5 - "المتعلق بالإفصاحات على أسس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الإستثمار" ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 - المتعلق "بحقوق حاملي حسابات الإستثمار وما في حكمها". عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الإفصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الإستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمجموعة.

التغير في السياسة المحاسبية

خلال السنة قامت المجموعة بتغيير سياساتها المحاسبية فيما يتعلق بالأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) من نموذج التكلفة إلى نموذج إعادة التقييم. وفقاً للسياسة المعدلة بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الأرض المصنفة ضمن العقارات والمعدات بالقيمة العادلة مع إثبات الفائض القائم في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك" التغيرات المترجمة في القيم العادلة" ويتم إثبات العجز الناتج من إعادة التقييم في قائمة الدخل، باستثناء الحد الذي يتم فيه مقاصة الفائض الموجود على نفس الموجود المثبت في التغيرات المترجمة في القيم العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي، هذا التغير في السياسة المحاسبية سيتم تطبيقه من الآن وصاعداً وفقاً لذلك تم إثبات فائض إعادة تقييم بإجمالي 57,900 ألف دولار أمريكي في القائمة الموحدة للمركز المالي والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك للمجموعة.

ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

ب. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مراجبات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مراجبات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مراجبات) مدينة بشكل أساسي على مراجبات وبيع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مراجبات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

د. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة- والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للسنة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) د. إستثمارات (تتمة)

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع باستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الإضمحلال.

هـ. إجارة منتهية بالتملك

تدرج الموجودات المقننة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

و. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والإضمحلال المتراكم في القيمة، باستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة وفقاً للتغير في السياسة المحاسبية للمجموعة خلال السنة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليلات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 - 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 - 5 سنوات

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للفقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحاث) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ح. الشهرة

يتم قياس الشهرة المكتتاة عند دمج الأعمال ميدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات الميدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضحكة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المكتتاة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المكتتاة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ط. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات الميدئي. بعد الإثبات الميدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ي. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

ك. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ل. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

م. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ن. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطات ذات الصلة. يتم عمل احتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

س. احتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ع. احتياطي معادلة الأرباح

احتياطات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلية.

ص. حقوق حاملي حسابات الإستثمار / حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ق. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ر. إثبات الديراد

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرايحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدد أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الأتعاب والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ش. عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار

تحتسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ت. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

غ. ضرائب

لا تخضع أرباح المؤسسات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاوّل فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

خ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ذ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإن لم يتم تحويل المجموعة لدفع الزكاة نيابة عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تحويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين.

ض. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصداقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

أ.أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدّر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمتها النقدية المتوقعة تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي إسترجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ب.ب. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د.د. افتراضات (تتمة)

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصله على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصله على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

ه.هـ. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرايحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) عند:

1 - انقضاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛

2 - قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد» وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب مالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3. نقد وأرصدة لدى البنوك

2015	2014
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
3,821,899	3,910,919
789,692	670,208
761,818	430,135
5,373,409	5,011,262

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية إجبارية بمبلغ قدره 3,080,720 ألف دولار أمريكي (2014: 2,276,141 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4. ذمم مدينة

2015	2014
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
11,727,017	11,761,908
34,832	17,380
125,339	163,173
71,864	57,086
11,959,052	11,999,547

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة (4.1)

ذمم إجارة مدينة (4.2)

ذمم سلم مدينة (4.3)

ذمم إستصناع مدينة (4.4)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

4. ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مراحيات) مدينة

2014			2015		
المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
391,295	324,653	66,642	322,086	299,631	22,455
13,049,326	10,945,418	2,103,908	13,246,077	11,339,803	1,906,274
13,440,621	11,270,071	2,170,550	13,568,163	11,639,434	1,928,729
(1,275,225)	(1,055,947)	(219,278)	(1,461,877)	(1,214,990)	(246,887)
12,165,396	10,214,124	1,951,272	12,106,286	10,424,444	1,681,842
(403,488)	(345,480)	(58,008)	(379,269)	(330,817)	(48,452)
11,761,908	9,868,644	1,893,264	11,727,017	10,093,627	1,633,390

سلف مرابحات دولية

مرابحات أخرى

إجمالي ذمم بيوع (مراحيات) مدينة

أرباح مؤجلة

المخصصات (إيضاح 20)

صافي ذمم بيوع (مراحيات) مدينة

2014	2015
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
473,465	459,013

المتعثر

4. ذمم مدينة (تتمة)

4.2 ذمم إجارة مدينة

2014			2015		
المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
23,770	23,770	-	45,064	45,064	-
(6,390)	(6,390)	-	(10,232)	(10,232)	-
17,380	17,380	-	34,832	34,832	-

إجمالي ذمم الإجارة المدينة

المخصصات (إيضاح 20)

صافي ذمم الإجارة المدينة

2014	2015
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
17,157	28,134

المتعثر

4.3 ذمم سلم مدينة

2014			2015		
المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي	المجموع	تمويل مشارك	تمويل ذاتي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
168,304	168,304	-	130,806	130,806	-
(5,131)	(5,131)	-	(5,467)	(5,467)	-
163,173	163,173	-	125,339	125,339	-

إجمالي ذمم السلم المدينة

المخصصات (إيضاح 20)

صافي ذمم السلم المدينة

2014	2015
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
9,089	9,755

المتعثر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

4. ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة

2014			2015			
تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
-	57,604	57,604	-	72,274	72,274	إجمالي ذمم الإستصناع المدينة
-	(518)	(518)	-	(410)	(410)	المخصصات (إيضاح 20)
-	57,086	57,086	-	71,864	71,864	صافي ذمم الإستصناع المدينة
2014			2015			
ألف دولار أمريكي			ألف دولار أمريكي			
1,322			693			المتعثر

5. التمويل بالمضاربة والمشاركة

2014		2015		
ألف دولار أمريكي		ألف دولار أمريكي		
1,025,223		1,043,517		التمويل بالمضاربة (إيضاح 5.1)
524,563		515,076		التمويل بالمشاركة (إيضاح 5.2)
1,549,786		1,558,593		

5.1 التمويل بالمضاربة

2014			2015			
تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
361,748	674,431	1,036,179	275,967	778,812	1,054,779	إجمالي التمويل بالمضاربة
-	(10,956)	(10,956)	-	(11,262)	(11,262)	المخصصات (إيضاح 20)
361,748	663,475	1,025,223	275,967	767,550	1,043,517	صافي التمويل بالمضاربة
2014			2015			
ألف دولار أمريكي			ألف دولار أمريكي			
10,956			11,262			المتعثر

5.2 التمويل بالمشاركة

2014			2015			
تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشارك	المجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
124,764	394,549	519,313	124,764	390,312	515,076	إجمالي التمويل بالمشاركة
-	(4,237)	(4,237)	-	(4,237)	(4,237)	المخصصات (إيضاح 20)
124,764	383,388	524,563	124,764	383,388	524,563	صافي التمويل بالمشاركة
2014			2015			
ألف دولار أمريكي			ألف دولار أمريكي			
8,370			6,487			المتعثر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

6. إستثمارات

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
17,510	20,652	أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (إيضاح 6.1)
104,919	102,810	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (إيضاح 6.2)
2,242,616	2,748,405	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6.3)
2,365,045	2,871,867	
159,549	187,412	إستثمارات عقارية (إيضاح 6.4)
55,440	46,471	إستثمارات في شركات زميلة (إيضاح 6.5)
2,580,034	3,105,750	

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

2014			2015			
تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
8,749	5,658	14,407	6,093	6,374	12,467	إستثمارات مسعرة
2,413	690	3,103	271	551	822	دين
11,162	6,348	17,510	6,364	6,925	13,289	أدوات أسهم حقوق الملكية
–	–	–	7,363	–	7,363	إستثمارات غير مسعرة
–	–	–	7,363	–	7,363	أدوات أسهم حقوق الملكية
11,162	6,348	17,510	13,727	6,925	20,652	

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

2014			2015			
تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
7,363	32,024	39,387	9,185	31,595	40,780	إستثمارات مسعرة
7,053	14,237	21,290	8,946	9,418	18,364	أدوات أسهم حقوق الملكية
14,416	46,261	60,677	18,131	41,013	59,144	صناديق مدارة
26,626	10,520	37,146	29,121	11,693	40,814	إستثمارات غير مسعرة
–	12,385	12,385	–	6,901	6,901	أدوات أسهم حقوق الملكية
26,626	22,905	49,531	29,121	18,594	47,715	صناديق مدارة
(2,650)	(2,639)	(5,289)	(1,396)	(2,653)	(4,049)	المخصصات (إيضاح 20)
38,392	66,527	104,919	45,856	56,954	102,810	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

6. إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

2014			2015		
تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
441,539	780,676	1,222,215	625,592	1,023,816	1,649,408
إستثمارات مسعرة					
صكوك وبنود مشابهة					
72,284	951,964	1,024,248	117,207	986,235	1,103,442
إستثمارات غير مسعرة					
صكوك وبنود مشابهة					
-	(3,847)	(3,847)	-	(4,445)	(4,445)
المخصصات (إيضاح 20)					
513,823	1,728,793	2,242,616	742,799	2,005,606	2,748,405

6.4 استثمارات عقارية

2014			2015		
تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
901	82,147	83,048	2,154	90,655	92,809
أراضي					
6,079	70,422	76,501	6,719	87,884	94,603
مباني					
6,980	152,569	159,549	8,873	178,539	187,412

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
139,350	159,549	الرصيد في بداية السنة
34,803	35,905	إقتناء
9,050	(2,629)	صافي (خسارة) مكسب من تعديلات القيمة العادلة
(21,413)	(4,719)	إستبعاد
(2,241)	(694)	تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي
20,199	27,863	
159,549	187,412	الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

6. إستثمارات (تتمة)

6.5 إستثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

2015				2015	
القيمة السوقية	المجموع	تمويل مشترك	تمويل ذاتي	نسبة الملكية %	بلد التأسيس
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
مسعرة					
المصارف الاستثمارية					
3,418	5,535	5,535	-	30.00	الأردن
شركة الأمين للاستثمار					
التأمين					
8,032	8,284	8,284	-	33.40	الأردن
شركة التأمين الإسلامية					
أخرى					
1,894	2,189	2,189	-	28.40	الأردن
المركز الأردني للتجارة العالمية					
4,819	5,242	5,242	-	26.00	الأردن
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية					
18,163	21,250	21,250			
غير مسعرة					
العقارات					
291	291	-	40.00	مصر	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
3,750	-	3,750	37.47	سعودية	محفظة ريف 1 العقارية
2,085	-	2,085	19.90	سعودية	محفظة ريف 2 العقارية
12,049	-	12,049	53.20	سعودية	محفظة ريف 3 العقارية
التأمين					
2,870	-	2,870	50.00	تركيا	تكافل للتقاعد والتأمين على الحياة
أخرى					
4,176	-	4,176	28.00	تونس	بست للإيجار
25,221	291	24,930			
46,471	21,541	24,930			

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

6. إستثمارات (تتمة)

6.5 إستثمار في شركات زميلة (تتمة)

مسعرة	نسبة الملكية 2014 %	بلد التأسيس	2014			القيمة السوقية
			تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	
			ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المصارف الإستثمارية	29.7	الأردن	-	5,966	5,966	4,599
شركة الأمين للاستثمار	33.2	الأردن	-	8,302	8,302	7,745
التأمين	28.4	الأردن	-	2,155	2,155	1,621
شركة التأمين الإسلامية	26	الأردن	-	5,516	5,516	7,756
أخرى			-			
المركز الأردني للتجارة العالمية			-			
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية			-			
			-	21,939	21,939	21,721
غير مسعرة						
العقارات						
شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري	40	مصر	-	318	318	
محفظة ريف 1 العقارية	37.47	سعودية	7,426	-	-	7,426
محفظة ريف 2 العقارية	19.9	سعودية	2,208	-	-	2,208
محفظة ريف 3 العقارية	53.2	سعودية	16,736	-	-	16,736
التأمين	50	تركيا	2,410	-	-	2,410
تكايف للثقافة والتأمين على الحياة	28	تونس	4,403	-	-	4,403
أخرى						
بست للإيجار			33,183	318	33,501	
			33,183	22,257	55,440	

7. إجارة منتهية بالتمليك

	2015			2014		
	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني	220,812	1,453,236	1,674,048	-	1,276,142	1,276,142
التكلفة	(10,927)	(323,693)	(334,620)	-	(357,951)	(357,951)
الإستهلاك المتراكم	209,885	1,129,543	1,339,428	-	918,191	918,191
صافي القيمة الدفترية						
معدات	146,615	324,408	471,023	314,926	431,186	746,112
التكلفة	(14,467)	(108,764)	(123,231)	(10,247)	(225,756)	(236,003)
الإستهلاك المتراكم	132,148	215,644	347,792	304,679	205,430	510,109
صافي القيمة الدفترية						
أخرى	-	61,492	61,492	-	85,735	85,735
التكلفة	-	(14,255)	(14,255)	-	(19,236)	(19,236)
الإستهلاك المتراكم	-	47,237	47,237	-	66,499	66,499
صافي القيمة الدفترية						
المجموع	367,427	1,839,136	2,206,563	314,926	1,793,063	2,107,989
التكلفة	(25,394)	(446,712)	(472,106)	(10,247)	(602,943)	(613,190)
الإستهلاك المتراكم	342,033	1,392,424	1,734,457	304,679	1,190,120	1,494,799
صافي القيمة الدفترية						

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

8. عقارات ومعدات

التكلفة:	مباني	أراضي	ومعدات	مكاتب	أثاث	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2014	201,449	97,159	179,893	9,262	112,879	600,642
إضافات	45,078	573	35,969	2,838	34,283	118,741
إستبعادات	(19,544)	-	(4,127)	(1,001)	(67,424)	(92,096)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(11,696)	(5,039)	(8,339)	(539)	(6,262)	(31,875)
في 31 ديسمبر 2014	215,287	92,693	203,396	10,560	73,476	595,412
إضافات	15,728	3,190	25,061	3,158	40,557	87,694
إعادة تقييم	-	72,275	-	-	-	72,275
إستبعادات	(25,256)	-	(2,488)	(1,342)	(1,616)	(30,702)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(22,222)	11,864	(15,994)	(742)	(11,526)	(62,348)
في 31 ديسمبر 2015	183,537	156,294	209,975	11,634	100,891	662,331
الاستهلاك:						
في 1 يناير 2014	62,029	-	114,216	5,326	13,191	194,762
المخصص خلال السنة (إيضاح 18)	12,733	-	17,951	1,123	6,079	37,886
متعلق بإستبعادات	(963)	-	(3,625)	(706)	(570)	(5,864)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(4,680)	-	(4,207)	(250)	(1,558)	(10,695)
في 31 ديسمبر 2014	69,119	-	124,335	5,493	17,142	216,089
المخصص خلال السنة (إيضاح 18)	12,055	-	19,132	1,301	6,456	38,944
متعلق بإستبعادات	(11,345)	-	(3,107)	(855)	(882)	(16,189)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(8,085)	-	(8,341)	(486)	(4,209)	(21,121)
في 31 ديسمبر 2015	61,744	-	132,019	5,453	18,507	217,723
صافي القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2015	121,793	156,294	77,956	6,181	82,384	444,608
في 31 ديسمبر 2014	146,168	92,693	79,061	5,067	56,334	379,323

9. موجودات أخرى

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
170,898	148,108	فواتير مستحقة القبض
103,773	102,284	الشهرة وموجودات غير ملموسة (إيضاح 9 أ)
75,951	65,069	رهونات قيد البيع
12,122	13,799	أموال صندوق القرض الحسن
19,793	19,331	ضرائب مؤجلة
38,036	60,594	مبالغ مدفوعة مقدماً
41,681	45,517	أخرى
462,254	454,702	
(13,416)	(12,370)	المخصصات (إيضاح 20)
448,838	442,332	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

9. موجودات أخرى (تتمة)

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

2014			2015			
المجموع	غير ملموسة	شهرة	المجموع	غير ملموسة	شهرة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
104,946	17,398	87,548	103,773	21,596	82,177	في 1 يناير
13,280	13,280	-	22,021	22,021	-	إضافات
(7,689)	(7,689)	-	(11,110)	(11,110)	-	مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 18)
(4,000)	-	(4,000)	(4,000)	-	(4,000)	خسارة الاضمحلال للسنة
(2,764)	(1,393)	(1,371)	(8,400)	(3,004)	(5,396)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
103,773	21,596	82,177	102,284	29,503	72,781	في 31 ديسمبر

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لخمس وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
21,994	17,522	بنك البركة التركي للمشاركة
2,047	1,871	بنك البركة مصر
26,646	26,646	البنك الإسلامي الأردني
18,408	17,660	بنك البركة (باكستان) المحدود
13,082	9,082	اتقان كابيتال
82,177	72,781	

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10. تمويلات طويلة الأجل

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
452,519	918,520	تمويلات المراجعة
203,150	411,327	تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة
	167,361	الوكالة
655,669	1,497,208	

تمويلات المراجعة والوكالة

خلال سنة 2015، حصل بنك البركة التركي للمشاركة على 715 مليون دولار أمريكي تميلات مرابحة بالدولار الأمريكي واليورة، والتي تحمل معدل ربح سنوي يتراوح بين 1.59% إلى 2.64% لأكثر من سنة واحدة. تمويلات المراجعة التي تم الحصول عليها في سنة 2013 تم استحقاقها وسدادها في 2015.

خلال سنة 2014، اصدر البنك التركي للمشاركة صكوك مدرجة في البورصة الإيرلندية وذلك لمدة 5 سنوات مع معدل ربح متوقع بنسبة 6.25%، من خلال شركته الثابتة المملوكة بالكامل ببركت فارليك كيرالاه آيه. أي. بقيمة 350 مليون دولار أمريكي ستستخدم لإشتراكات الصكوك إلى حد لا يقل عن 51% لشراء محفظة الموجودات، بينما سيستخدم الجزء المتبقي إلى حد لا يزيد عن 49% لمرابحات السلع. خلال السنة، قام البنك بصفة إختيارية بإتخاذ التدابير لإدارة مخاطر السوق لحاملي الصكوك فيما يتعلق بمحفظة الموجودات، وبالتالي يتم إثبات الموجودات البالغة 178.5 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل 51% من مجموع إشتراكات الصكوك كجزء من موجودات المجموعة وتم تصنيف إشتراكات الصكوك المتعلقة إلى حد تلك الموجودات على أنها تمويلات طويلة الأجل.

تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة

خلال سنة 2015، حصل بنك البركة التركي للمشاركة على 225 مليون دولار أمريكي تمويلات ثانوية بمعدل ربح سنوي بنسبة 10.5% لمدة عشر سنوات. علاوة على ذلك، مدرج ضمن التمويلات الثانوية مبلغ وقدره 200 مليون دولار أمريكي تم الحصول عليه من قبل بنك البركة التركي للمشاركة في سنة 2013 بمعدل ربح سنوي بنسبة 7.75% لمدة عشر سنوات. تم الحصول على هذه التمويلات الثانوية بالدولار الأمريكي وتعتبر هذه التمويلات الثانوية جزءاً من رأس المال فئة II لبنك البركة التركي للمشاركة في احتساب كفاية راس المال للبنك حسب الأنظمة المصرفية للجمهورية التركية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

11. مطلوبات أخرى

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
327,615	269,771	مبالغ مستحقة الدفع
268,959	269,557	هوامش نقدية
74,071	87,963	شيكات إدارية
11,521	13,809	مخصصات أخرى (إيضاح 20) *
72,606	84,581	ضرائب حالية **
9,531	11,491	ضرائب مؤجلة **
82,225	77,472	مصرفات مستحقة
4,296	7,224	صندوق الصدقات
21,876	40,576	أخرى
872,700	862,444	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات محددة على بنود الإرتباطات والالتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
13,912,511	14,313,084	حقوق حاملي حسابات الإستثمار *
13,045	10,037	إحتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)
198,559	179,238	إحتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)
15,677	12,240	التغيرات المترتبة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار - صافي (إيضاح 12.3)
14,139,792	14,514,599	

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة بإجمالي 16,708 ألف دولار أمريكي (2014: 20,508 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان المحدود. إن مدة هذه الصكوك سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة أشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي معادلة الأرباح:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
12,126	13,045	الرصيد في 1 يناير
2,377	49	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
-	(1,229)	مبالغ مستخدمة خلال السنة
(1,458)	(1,828)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
13,045	10,037	الرصيد في 31 ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

12.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الاستثمار:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
110,424	198,559	الرصيد في 1 يناير
(5,288)	(9,549)	مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 20)
102,728	10,711	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(9,305)	(20,483)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
198,559	179,238	الرصيد في 31 ديسمبر

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
8,676	15,677	الرصيد في 1 يناير
13,738	(5,966)	التغيرات في القيم العادلة خلال السنة
(693)	(144)	مكسب محقق محول إلى القائمة الموحدة للدخل
(5,355)	935	تأثير الضريبة المؤجلة
(688)	1,738	محول إلى حقوق المساهمين
15,677	12,240	
11,879	10,375	العائدة إلى الاستثمارات العقارية
3,798	1,865	العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
15,677	12,240	

13. حقوق الملاك

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,500,000	1,500,000	رأس المال
		المصرح به 1,500,000,000 (2014: 1,500,000,000) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل
		في بداية السنة
1,048,291	1,093,869	1,093,868,695 (2014: 1,048,290,833) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
		الصادر خلال السنة
45,578	21,877	21,877,374 أسهم منحة (2014: 45,577,862) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
		في نهاية السنة
1,093,869	1,115,746	1,115,745,069 (2014: 1,093,868,695) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم

التخصيصات المقترحة

قرر مساهموا المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2015 (2014 : 23 مارس 2014) توزيع مبلغ وقدره 32,816 ألف دولار أمريكي (2014: 36,690 ألف دولار أمريكي) كأرباح أسهم نقدية ومبلغ وقدره 21,877 ألف دولار أمريكي (2014 : 45,578 ألف دولار أمريكي) كأسهم منحة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

13. حقوق الملاك (تتمة)

أسهم خزينة

2014	2015	عدد الأسهم بالآلاف
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
8,123	8,261	8,261
548	304	304
(410)	(101)	(101)
8,261	8,464	8,464

في 1 يناير

شراء أسهم خزينة

بيع أسهم خزينة

في 31 ديسمبر

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 4,824 ألف دولار أمريكي (2014: 6,650 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2014: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

(1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2015

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	335,956,420	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	274,874,159	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	215,605,847	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	78,381,966	7.03%

في 31 ديسمبر 2014

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	329,369,040	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	269,484,470	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	211,378,282	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	76,845,065	7.03%

(2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

(3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2015

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الملكية %
أقل من 1%	85,681,614	1,119	7.68%
من 1% لغاية أقل من 5%	125,246,063	6	11.22%
من 5% لغاية أقل من 10%	78,381,966	1	7.03%
من 10% لغاية أقل من 20%	215,605,847	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	610,830,579	2	54.75%
	1,115,746,069	1,129	100.00%

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

13. حقوق الملاك (تتمة)

في 31 ديسمبر 2014

نسبة الملكية %	عدد المساهمين	عدد الأسهم	فئات:
7.68%	1,108	84,001,577	أقل من 1%
11.22%	6	122,790,261	من 1% لغاية أقل من 5%
7.03%	1	76,845,065	من 5% لغاية أقل من 10%
19.32%	1	211,378,282	من 10% لغاية أقل من 20%
54.75%	2	598,853,510	من 20% لغاية أقل من 50%
100.00%	1,118	1,093,868,695	

(أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرة بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

(ب) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 16,274 ألف دولار أمريكي (2014: 15,173 ألف دولار أمريكي) إلى الإحتياطي القانوني.

(ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة والمصنفة كعقارات ومعدات.

(د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات صرف العملات الأجنبية لتسجيل الفروق الناتجة عن تحول القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

يلخص الجدول التالي رصيد تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	42,424	23,964
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	10,174	8,173
بنك البركة مصر	جنيه مصري	41,040	28,717
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	274,067	180,354
بنك البركة المحدود	راند جنوب افريقي	20,474	12,137
بنك البركة السودان	جنيه سوداني	30,912	29,337
بنك البركة تونس	دينار تونسي	14,582	8,994
بنك البركة سورية	ليرة سورية	28,275	21,926
		461,948	313,602

(هـ) إحتياطيات أخرى

تتضمن الإحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

13. حقوق الملاك (تتمة)

و) تخصيصات مقترحة

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
32,816	22,315	أرباح أسهم نقدية 2% (2014: 3%)
21,877	33,472	أسهم منحة
54,693	55,787	

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من الأرباح المبقة بواقع ثلاثة أسهم لكل 100 (2014: سهم واحد لكل 50 سهم) سهم محتفظ بها. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2014 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2015 ونفذت في سنة 2015 بعد صدور تلك الموافقة.

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

14. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,035,030	1,050,895	ذمم مدينة (إيضاح 14.1)
95,859	101,177	التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 14.2)
207,077	256,661	إستثمارات (إيضاح 14.3)
96,242	126,010	إجارة منتهية بالتملك (إيضاح 14.4)
3,359	731	أخرى
1,437,567	1,535,474	
1,166,772	1,223,215	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة
270,795	312,259	إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
1,437,567	1,535,474	
270,795	312,259	الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
(34,375)	(39,318)	الربح المدفوع على تمويلات الوكالة
236,420	272,941	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية

14.1 ذمم مدينة

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,019,486	1,034,312	ذمم بيوع (مراجعات) مدينة
11,590	12,165	ذمم سلم مدينة
3,954	4,418	ذمم إستصناع مدينة
1,035,030	1,050,895	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

14. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

14.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
38,146	46,063	التمويل بالمضاربة
57,713	55,114	التمويل بالمشاركة
95,859	101,177	

14.3 إستثمارات

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
2,008	4,589	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
200,107	247,630	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
495	145	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
1,489	1,509	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
927	1,636	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
1,652	1,832	دخل الإيجار
(294)	652	مكسب (خسارة) من شركات زميلة
693	(1,332)	(خسارة) مكسب من بيع إستثمار عقاري
207,077	256,661	

14.4 إجارة منتهية بالتملك

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
187,747	317,739	دخل من إجارة منتهية بالتملك
(91,505)	(191,729)	إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتملك
96,242	126,010	

15. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

16. دخل الأتعاب ودخل العمليات الأخرى

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
96,110	116,547	أتعاب و عمليات مصرفية
40,760	33,743	إعتمادات مستنديه
41,081	41,883	خطابات ضمان
9,193	8,340	خطابات قبول
187,144	200,513	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

17. دخل تشغيلي آخر

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
30,070	18,267	مكسب صرف العملات الأجنبية
6,262	10,502	مكسب من بيع عقارات ومعدات
5,081	6,025	أخرى
41,413	34,794	

18. استهلاك وإطفاء

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
37,886	38,944	إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)
7,689	11,110	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))
45,575	50,054	

19. مصروفات تشغيلية أخرى

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
93,923	101,470	مصروفات عامة وإدارية
25,401	26,740	مصروفات مهنية وأعمال
55,153	58,680	مصروفات متعلقة بالامتلاكات
174,477	186,890	

20. المخصصات والإضمحلال

2015	ذمم بيع (مرايحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم استصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	403,488	6,390	5,131	518	10,959	4,179	9,136	13,416	11,521	464,735
المخصص خلال السنة	85,905	4,026	1,032	85	1,269	736	1,878	1,708	6,940	103,579
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(29,771)	(1,494)	(338)	(131)	-	(204)	(3,381)	(1,395)	(12,612)	(49,326)
	56,134	2,532	694	(46)	1,269	532	(1,503)	313	(5,672)	54,253
مبالغ تم شطبها خلال السنة	459,622	8,922	5,825	472	12,225	4,711	7,633	13,729	5,849	518,988
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	(59,696)	(12)	(1)	-	-	(16)	(122)	(382)	(236)	(60,465)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	7,378	2,169	-	-	-	2	-	-	-	9,549
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي	(28,035)	(847)	(357)	(62)	(963)	(460)	983	(977)	8,196	(22,522)
المخصصات في 31 ديسمبر	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550

خلال السنة تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 4,118 ألف دولار أمريكي (2014 : 4,335 ألف دولار أمريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

(20) المخصصات والإضمحلل (تتمة)

2014	ذمم بيع (مرايحات) مدينة ألف	ذمم إجارة مدينة ألف	ذمم سلم مدينة ألف	ذمم إستصناع مدينة ألف	ذمم التمويل بالمضاربة ألف	ذمم التمويل بالمشاركة ألف	إستثمارات أخرى ألف	موجودات أخرى ألف	مطلوبات أخرى ألف	المجموع ألف
	دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	دولار أمريكي (إيضاح 9)	دولار أمريكي (إيضاح 11)	دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	393,056	5,778	4,243	1,310	11,110	7,392	8,042	15,506	30,306	476,743
المخصص خلال السنة	76,622	2,675	1,823	1,358	232	870	1,690	1,911	2,073	89,254
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(41,369)	(1,569)	(832)	(2,075)	-	(4,244)	(790)	(1,803)	(19,744)	(72,426)
	35,253	1,106	991	(717)	232	(3,374)	900	108	(17,671)	16,828
	428,309	6,884	5,234	593	11,342	4,018	8,942	15,614	12,635	493,571
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(12,948)	-	-	-	(65)	-	-	-	(152)	(13,165)
مبالغ مخصصة من (الى) احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	5,287	-	-	-	-	1	-	-	-	5,288
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي	(17,160)	(494)	(103)	(75)	(321)	160	194	(2,198)	(962)	(20,959)
المخصصات في 31 ديسمبر	403,488	6,390	5,131	518	10,956	4,179	9,136	13,416	11,521	464,735

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2015	ذمم بيع (مرايحات) مدينة ألف	ذمم إجارة مدينة ألف	ذمم سلم مدينة ألف	ذمم إستصناع مدينة ألف	ذمم التمويل بالمضاربة ألف	ذمم التمويل بالمشاركة ألف	إستثمارات أخرى ألف	موجودات أخرى ألف	مطلوبات أخرى ألف	المجموع ألف
	دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	دولار أمريكي (إيضاح 9)	دولار أمريكي (إيضاح 11)	دولار أمريكي
الشرق الأوسط	233,083	2,294	-	-	11,262	244	7,461	4,090	13,607	272,041
شمال أفريقيا	22,346	6,209	1,235	382	-	39	610	2,048	202	33,071
أوروبا	96,213	-	-	-	-	-	-	1,620	-	97,833
أخرى	27,627	1,729	4,232	28	-	3,954	423	4,612	-	42,605
المجموع	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550

2014	ذمم بيع (مرايحات) مدينة ألف	ذمم إجارة مدينة ألف	ذمم سلم مدينة ألف	ذمم إستصناع مدينة ألف	ذمم التمويل بالمضاربة ألف	ذمم التمويل بالمشاركة ألف	إستثمارات أخرى ألف	موجودات أخرى ألف	مطلوبات أخرى ألف	المجموع ألف
	دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	دولار أمريكي (إيضاح 9)	دولار أمريكي (إيضاح 11)	دولار أمريكي
الشرق الأوسط	233,703	-	-	-	10,956	242	5,647	4,148	11,390	266,086
شمال أفريقيا	26,436	4,905	1,361	392	-	46	757	2,469	131	36,497
أوروبا	116,488	-	-	-	-	-	-	1,911	-	118,399
أخرى	26,861	1,485	3,770	126	-	3,891	2,732	4,888	-	43,753
المجموع	403,488	6,390	5,131	518	10,956	4,179	9,136	13,416	11,521	464,735

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثره 335.5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015 (31 ديسمبر 2014: 292.2 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدودة بمجموع تعرض العميل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

21. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2014	2015	
151,731	162,741	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي
1,085,608	1,107,485	عدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)
(128)	(139)	تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)
21,877	-	تأثير أسهم المنحة خلال السنة (بالآلاف)*
1,107,357	1,107,346	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)
13.70	14.70	الربح الموزع للسهم - سنتات أمريكية

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2014.

22. النقد وما في حكمه

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,634,778	741,179	أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الاحتياطي الإجمالي
670,208	789,692	أرصدة لدى بنوك أخرى
430,135	761,818	نقد ونقد قيد التحصيل
2,735,121	2,292,689	

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك للمجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

2014	2015	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
2,574	2,368	124	-	2,244	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
976	330	-	53	277	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
691	386	345	41	-	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
855	776	-	-	776	دخل الأتعاب ودخل العملات الأخرى

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
5,846	6,014	مكافآت قصيرة الأجل
1,414	1,272	مكافآت طويلة الأجل

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

شركات زميلة	المساهمين الرئيسيين	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين	أطراف أخرى ذات علاقة	2015	2014
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات:					
10,157	-	522	-	10,679	8,794
-	-	1,420	-	1,420	1,305
51,463	1,034	-	-	52,497	57,486
-	-	740	-	740	933
1,443	27	312	-	1,782	1,801
المطلوبات:					
6,676	3,089	1,006	73	10,844	14,878
888	3,374	-	-	4,262	15,101
-	19,508	2	253	19,763	2,297
8,845	9,846	10,616	66	29,373	34,578
14,687	8,567	642	-	23,896	22,860

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2014	المعاملة	*2015
عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	598,853,510	-	610,830,579
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	586,462	-	598,191
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	298,004	-	303,964
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	22,127,249	-	22,569,793
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	623,098	-	635,559
عبدالله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	198,818	-	202,794
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	321	-	327
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات والشؤون الإدارية	بحريني	119,909	-	122,307

* يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بواقع سهم واحد لكل 50 سهم محتفظ به حسب موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2015.

24. ارتباطات وإلتزامات محتملة

2015	2014
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
810,168	877,685
3,105,059	3,639,789
52,315	142,917
654,138	560,596
249	198
4,621,929	5,221,185

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

25. تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط

شمال أفريقيا

أوروبا

أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2015			2014		
	الموجودات	المطلوبات	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	الموجودات	المطلوبات	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
الشرق الأوسط	10,589,649	2,659,913	6,984,027	9,668,236	2,630,783	6,157,725
شمال أفريقيا	2,489,812	1,113,612	1,084,982	2,448,620	1,023,181	1,106,558
أوروبا	10,035,619	3,733,314	5,586,129	9,665,187	3,127,066	5,801,091
أخرى	1,503,121	502,180	859,461	1,681,546	468,144	1,074,418
	24,618,201	8,009,019	14,514,599	23,463,589	7,249,174	14,139,792

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2015			2014		
	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل
الشرق الأوسط	407,929	207,450	103,137	337,724	144,880	90,292
شمال أفريقيا	101,996	48,886	42,101	108,903	56,727	49,093
أوروبا	407,121	184,264	124,478	396,754	174,695	120,934
أخرى	82,507	23,082	16,470	74,181	19,900	14,448
	999,553	463,898	286,186	917,562	396,202	274,767

26. إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر العملات الأجنبية.

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للبنك.

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2015:

لغاية شهر واحد	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 أشهر إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى 3 سنوات	3 إلى 5 سنوات	5 إلى 10 سنوات	10 إلى 20 سنة وأكثر	20 سنة غير مؤرخة	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات									
4,289,731	-	6,008	21,721	269,961	6,038	-	-	779,950	5,373,409
1,429,128	1,325,093	1,665,527	2,134,547	3,445,455	1,484,743	455,435	18,028	1,096	11,959,052
840,924	3,874	10,854	27,969	137,139	303,719	210,508	23,606	-	1,558,593
1,337,184	276,766	128,852	303,888	531,753	113,159	115,963	40,135	-	3,105,750
58,860	55,649	59,230	143,850	474,625	305,365	231,333	392,699	12,846	1,734,457
-	-	-	-	-	-	-	-	-	444,608
52,631	43,376	14,526	53,855	37,814	44,519	956	2,051	-	442,332
8,008,458	1,704,758	1,884,997	2,685,830	4,896,747	2,257,543	1,014,195	476,519	13,942	24,618,201
المطلوبات									
4,841,099	-	-	-	-	-	-	-	-	4,841,099
428,917	141,867	63,309	83,077	38,000	-	-	53,098	-	808,268
-	2,009	29,172	192,200	525,997	373,531	374,299	-	-	1,497,208
315,516	79,479	20,749	42,955	18,618	44,695	366	340,066	-	862,444
5,585,532	223,355	113,230	318,232	582,615	418,226	374,665	393,164	-	8,009,019
5,582,600	2,073,919	986,483	1,426,318	1,520,286	2,587,763	59,397	277,833	-	14,514,599
11,168,132	2,297,274	1,099,713	1,744,550	2,102,901	3,005,989	434,062	670,997	-	22,523,618
(3,159,674)	(592,516)	785,284	941,280	2,793,846	(748,446)	580,133	(194,478)	13,942	2,094,583
(3,159,674)	(3,752,190)	(2,966,906)	(2,025,626)	768,220	19,774	599,907	405,429	419,371	2,094,583
133,468	152,036	186,308	124,433	11,134	11,368	-	159,212	-	777,959

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2014:

لغاية شهر واحد	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 أشهر	سنة واحدة	3 إلى 5 سنوات	5 إلى 10 سنوات	10 إلى 20 سنة	20 سنة وأكثر	غير مؤرخة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى البنوك	4,371,143	15,487	-	-	11,000	216,561	10,000	-	387,071	5,011,262
ذمم مدينة	1,719,630	1,414,712	1,736,626	1,924,670	3,137,623	1,173,886	593,300	298,687	-	11,999,547
التمويل بالمضاربة والمشاركة	813,313	6,548	11,881	24,084	152,218	289,848	232,383	19,511	-	1,549,786
استثمارات	1,026,923	279,545	124,702	264,839	426,803	156,910	45,993	38,939	214,989	2,580,034
إجارة منتهية بالتمليك	20,723	27,295	46,025	103,920	385,164	367,016	197,508	340,269	-	1,494,799
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	379,323	379,323
موجودات أخرى	47,488	67,262	20,497	35,798	48,343	28,309	1,138	82,561	117,442	448,838
مجموع الموجودات	7,999,220	1,810,849	1,939,731	2,353,311	4,161,151	2,232,530	1,080,322	779,967	1,098,825	23,463,589
المطلوبات										
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,509,312	-	-	-	-	-	-	-	-	4,509,312
مبالغ مستحقة لبنوك	540,291	178,939	143,179	266,210	22,000	60,874	-	-	-	1,211,493
تمويلات طويلة الأجل	-	1,474	18,971	265,191	12,190	357,843	-	-	-	655,669
مطلوبات أخرى	326,805	61,728	129,487	23,250	48,363	29,420	209	253,438	-	872,700
مجموع المطلوبات	5,376,408	242,141	291,637	554,651	82,553	448,137	209	253,438	-	7,249,174
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	5,865,872	1,687,304	1,063,450	1,244,228	1,410,274	2,275,489	5,479	587,696	-	14,139,792
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	11,242,280	1,929,445	1,355,087	1,798,879	1,492,827	2,723,626	5,688	841,134	-	21,388,966
صافي فجوة السيولة	(3,243,060)	(118,596)	584,644	(2,222,580)	(2,222,580)	(491,096)	1,074,634	(61,167)	7,683	2,074,623
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,243,060)	(3,361,656)	(2,777,012)	(2,222,580)	(2,222,580)	(45,352)	1,029,282	968,115	975,798	2,074,623
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية	77,681	185,480	193,279	168,590	38,056	368,256	339	166,335	-	1,198,016

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحاث) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحاث) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المراجعة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمراجيح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداًه على أقساط من قبل المراجيح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المراجعة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

التعرض الأقصى		
2015	2014	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
789,692	670,208	أرصدة لدى بنوك أخرى
11,959,052	11,999,547	ذمم مدينة
1,558,593	1,549,786	التمويل بالمضاربة و المشاركة
2,760,872	2,257,023	استثمارات
195,054	211,285	موجودات أخرى
17,263,263	16,687,849	المجموع
4,621,929	5,221,185	ارتباطات والتزامات محتملة
21,885,192	21,909,034	

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

31 ديسمبر 2015				
لم يحين موعد إستحقاقها	فات موعد إستحقاقها	عقود تمويل إسلامية	المجموع	
وغير متعثرة	ولكنها منتجة	متعثرة		نوعية عقود التمويل الإسلامية
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ذمم مدينة
11,067,995	788,840	497,595	12,354,430	التمويل بالمضاربة و المشاركة
1,505,150	51,193	17,749	1,574,092	موجودات أخرى
195,303	2,149	9,972	207,424	
12,768,448	842,182	525,316	14,135,946	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2014				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد استحقاقها	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة	عقود تمويل إسلامية متعثرة	المجموع
ذمم مدينة	11,460,437	453,604	501,033	12,415,074
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,482,965	62,630	19,326	1,564,921
موجودات أخرى	212,299	49	12,353	224,701
	13,155,701	516,283	532,712	14,204,696

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

31 ديسمبر 2015				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً	من 31 إلى 60 يوماً	من 61 إلى 90 يوماً	المجموع
ذمم مدينة	541,872	129,228	117,740	788,840
التمويل بالمضاربة والمشاركة	44,786	3,593	2,814	51,193
موجودات أخرى	2,037	112	-	2,149
	588,695	132,933	120,554	842,182

31 ديسمبر 2014				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً	من 31 إلى 60 يوماً	من 61 إلى 90 يوماً	المجموع
ذمم مدينة	250,027	58,901	144,676	453,604
التمويل بالمضاربة والمشاركة	55,989	5,644	997	62,630
موجودات أخرى	11	28	10	49
	306,027	64,573	145,683	516,283

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضاً قبول شبكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

- (1) هامش الجدية (وديدة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
- (2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضامن رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
- (3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
- (4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.
- ويجب إدارة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
- (5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
- (6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. سنقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملاء الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن سقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

(ج) مخاطر التركيز

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركيز (تتمة)

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي:

2014			2015		
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
270,664	159,368	4,345,866	342,991	218,528	4,048,955
45,980	1,567	131,400	36,328	4,054	106,609
9,045	4,492	106,714	9,003	11,471	124,537
27,237	36,237	3,009,413	23,667	30,049	2,826,010
1,504,148	2,089,789	3,376,998	1,406,834	2,463,290	3,091,392
414,230	199,853	1,646,955	254,479	247,035	1,686,693
10,526,039	3,391,460	2,070,163	10,646,130	3,571,598	2,507,063
152,124	53,453	6,157,519	130,081	47,360	7,050,655
1,190,325	1,312,955	2,618,561	1,665,086	1,415,634	3,176,287
14,139,792	7,249,174	23,463,589	14,514,599	8,009,019	24,618,201

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة قبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. إن توزيع الربح لحقوقي حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 110,995 ألف دولار أمريكي (2014: 108,022 ألف دولار أمريكي) مشتملة تتمثل على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 102,810 ألف دولار أمريكي (2014: 104,919 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل بإجمالي 8,185 دولار أمريكي 2014: 3,103 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو حقوق الملاك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

2015			العملة
مجموع	معادل فائض	معادل فائض	
(عجز) معادل فائض (عجز)	(عجز) إستراتيجي	(عجز) تشغيلي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
349,724	405,675	(55,951)	ليرة تركية
331,032	315,025	16,007	دينار أردني
121,021	141,138	(20,117)	جنيه مصري
38,861	38,669	192	جنيه سوداني
117,166	117,166	-	دينار جزائري
21,703	21,303	400	ليرة لبنانية
(2,155)	-	(2,155)	جنيه إسترليني
15,606	63,986	(48,380)	دينار تونسي
2,230	-	2,230	يورو
24,381	24,890	(509)	راند جنوب أفريقي
85,669	62,234	23,435	روبية باكستانية
(15,274)	12,242	(27,516)	ليرة سورية
109,877	-	109,877	أخرى
2014			العملة
مجموع	معادل فائض	معادل فائض	
(عجز) معادل فائض (عجز)	(عجز) إستراتيجي	(عجز) تشغيلي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
378,042	417,488	(39,446)	ليرة تركية
254,339	271,819	(17,480)	دينار أردني
115,927	139,502	(23,575)	جنيه مصري
27,462	29,848	(2,386)	جنيه سوداني
129,817	129,817	-	دينار جزائري
17,250	19,049	(1,799)	ليرة لبنانية
(3,293)	-	(3,293)	جنيه إسترليني
141,977	67,931	74,046	دينار تونسي
(13,855)	-	(13,855)	يورو
30,881	31,194	(313)	راند جنوب أفريقي
63,580	62,234	1,346	روبية باكستانية
12,124	12,438	(314)	ليرة سورية
18,398	-	18,398	أخرى

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملية إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

بحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2015

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	36,591	(15%)	(4,773)	10%	4,066
	مجموع حقوق الملاك	209,602	(15%)	(27,339)	10%	23,289
جنيه مصري	صافي الدخل	30,441	(15%)	(3,971)	20%	7,610
	مجموع حقوق الملاك	191,552	(15%)	(24,985)	20%	47,888
ليرة تركية	صافي الدخل	124,478	(20%)	(20,746)	20%	31,120
	مجموع حقوق الملاك	716,176	(20%)	(119,363)	20%	179,044
جنيه سوداني	صافي الدخل	9,208	(15%)	(1,201)	25%	3,069
	مجموع حقوق الملاك	51,059	(15%)	(6,660)	25%	17,020
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	4,285	(20%)	(714)	20%	1,071
	مجموع حقوق الملاك	38,583	(20%)	(6,430)	20%	9,646
ليرة سورية	صافي الدخل	21,978	(20%)	(3,663)	20%	5,495
	مجموع حقوق الملاك	53,226	(20%)	(8,871)	20%	13,306
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,977	(10%)	(271)	15%	525
	مجموع حقوق الملاك	51,840	(10%)	(4,713)	15%	9,148
دينار تونسي	صافي الدخل	5,509	(10%)	(501)	10%	612
	مجموع حقوق الملاك	81,616	(10%)	(7,420)	10%	9,068

في 31 ديسمبر 2014

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	44,328	(10%)	(4,030)	10%	4,925
	مجموع حقوق الملاك	232,234	(10%)	(21,112)	10%	25,804
جنيه مصري	صافي الدخل	31,611	(15%)	(4,123)	20%	7,903
	مجموع حقوق الملاك	189,331	(15%)	(24,695)	20%	47,333
ليرة تركية	صافي الدخل	125,040	(20%)	(20,840)	20%	31,260
	مجموع حقوق الملاك	740,900	(20%)	(123,483)	20%	185,225
جنيه سوداني	صافي الدخل	8,805	(15%)	(1,148)	25%	2,935
	مجموع حقوق الملاك	39,412	(15%)	(5,141)	25%	13,137
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,597	(10%)	(327)	10%	400
	مجموع حقوق الملاك	48,354	(10%)	(4,396)	10%	5,373
ليرة سورية	صافي الدخل	22,428	(10%)	(2,039)	25%	3,958
	مجموع حقوق الملاك	54,080	(10%)	(4,916)	25%	9,544
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,045	(10%)	(186)	15%	361
	مجموع حقوق الملاك	6,981	(10%)	(635)	15%	1,232
دينار تونسي	صافي الدخل	4,765	(10%)	(433)	10%	529
	مجموع حقوق الملاك	86,647	(10%)	(7,877)	10%	9,627

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تُصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استثمارية الأعمال و/أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافٍ في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.
2. هيكلية عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلية.
3. في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

(و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسؤول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2015

26. إدارة المخاطر (تتمة)

(هـ) المخاطر التشغيلية (تتمة)

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

27. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدّر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشترى لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,821 مليون دولار أمريكي (2014: 2,438 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 47,095 ألف دولار أمريكي (2014: 49,531 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الإستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

28. إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 5 مليون دولار أمريكي (2014: 1.6 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

29. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقاً.



الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

1. هيكل رأس المال وملئمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات واحتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول - رقم 1. هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.13، 1.3.14، 1.3.15)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في 31 ديسمبر 2015:

حقوق رأس المل فئة 1 المشترك ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
رأس المال فئة 1		
حقوق رأس المال فئة 1 المشترك		
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	1,115,746	-
محسوم منها: أسهم الخزينة	8,464	-
احتياطي قانوني / إجباري	124,585	-
علاوة إصدار الأسهم	17,663	-
أرباح مبقاة	326,677	-
صافي الدخل الحالي	162,597	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع	(2,685)	-
مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركة التابعة إلى عملة الشركة الأم	(461,948)	-
جميع الإحتياطيات الأخرى	40,874	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم غير المحققة الناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية	145	-
مجموع حقوق رأس المال فئة 1 المشترك	1,315,190	-
مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مثبتة في حقوق رأس المال فئة 1 المشترك	647,311	-
مجموع حقوق رأس المال فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية قبل الخصومات	1,962,101	-
محسوم منها:	-	-
الشهرة	72,781	-
الموجودات غير الملموسة الأخرى فيما عدا حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري	5,901	-
الموجودات الضريبية المؤجلة	6,716	-
مجموع حقوق رأس المال فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية المذكورة أعلاه	1,877,103	-
رأس المال الآخر (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)		
أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى	13,020	49,087
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات والآت ومعدات	-	41,214
مخصص خسارة تمويل عام	-	13,809
	13,020	104,110
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 & رأس المال فئة 2		
صافي رأس المال المتوفر قبل التعديلات التنظيمية بعد تطبيق فرق ضمان القرض	13,020	104,110
صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض	1,877,103	104,110
مجموع رأس المال فئة 1	1,890,123	-
مجموع رأس المال	-	1,994,233

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في 31 ديسمبر 2015:

الموجودات المرجحة للمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
10,706,587	1,338,323	مخاطر الائتمان
1,230,738	153,842	مخاطر السوق
1,766,624	220,828	المخاطر التشغيلية
13,703,949	1,712,993	

الجدول - رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في 31 ديسمبر 2015:

الموجودات المرجحة للمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
5,695,384	711,923	عقود التمويل الإسلامية
825,187	103,148	ذمم مدينة
1,304,301	163,038	التمويل بالمضاربة والمشاركة
7,824,872	978,109	إجارة منتهية بالتمليك

الجدول - رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (i))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في 31 ديسمبر 2015:

نسبة مجموع رأس المال	14.55%
نسبة رأس المال فئة 1	13.79%

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

1. هيكل رأس المال وملئمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في 31 ديسمبر 2015:

نسبة رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	
14%	14%	المكتب الرئيسي
24%	23%	بنك البركة الجزائري
17%	14%	بنك البركة الإسلامي *
24%	24%	بنك البركة تونس
21%	20%	بنك البركة مصر
18%	17%	بنك البركة لبنان
21%	21%	البنك الإسلامي الأردني
16%	13%	بنك البركة التركي للمشاركات
26%	26%	بنك البركة المحدود
18%	15%	بنك البركة السودان
14%	14%	بنك البركة سوريا

هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باستان نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 19.99% ونسبة رأسمال إجمالي 25.17%.

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام 1.3.6 (ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لبدء من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول - رقم 6. توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام 1.3.10 (ج))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في 31 ديسمبر 2015:

نسبة الملكية %	الجنسية/التأسيس
27.36	بحريني
42.75	سعودي
19.32	جزر كايمان
7.42	إمارتي
0.85	كويتي
2.29	أخرى

2. إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2015 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

- أ. إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛
- ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية والحيلة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود متكاملة على المستوى العام.
- ج. موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان.
- د. الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
- هـ. فصل منضبط للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسؤولين عن تقييد تلك المعاملات.
- و. الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.
- ز. وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة وكذلك دليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لتلك الشركات التابعة.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى على ما يلي:

- أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛
- ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛
- ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛
- د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة؛
- هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:
 - 1) التأكد من تنوع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعمليات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و
 - 2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.
- و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.
- ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛
- ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛
- ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود ومراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الأفاق الزمنية للعملاء الأجنبية إجمالاً، ولكل عملة جوهرية على حدة.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة)

الجدول - رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام 1.3.7)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في 31 ديسمبر 2015:

88%	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل
24%	الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

ب) مخاطر الائتمان

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والاستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

- أ) سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
- ب) يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
- ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.
- د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
- هـ) يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
- و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- ز) يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.
- ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة) (ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 8. إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام 1.3.23 (أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق. إلا أن على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 60% ويمثل التمويل المشترك 40%.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في 31 ديسمبر 2015:

ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار		المجموع
مجموع إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة*	إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة*	مجموع إجمالي التعرض الائتماني	إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة*	مجموع التمويل من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
5,938,532	5,886,066	6,020,520	5,915,792	11,959,052
757,259	810,089	801,334	731,559	1,558,593
1,449,189	1,395,644	1,656,561	1,580,808	3,105,750
964,240	915,745	770,217	737,357	1,734,457
92,888	135,804	102,166	93,526	195,054
4,621,929	4,817,190	-	-	4,621,929
13,824,037	9,350,798	23,174,835		

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

الجدول - رقم 9. التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام 1.3.23 (ب))

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2015، مقسمة للمناطق الجغرافية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

ممول ذاتياً					ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار				
الشرق الأوسط	أفريقيا	أوروبا	أخرى	المجموع	الشرق الأوسط	أفريقيا	أوروبا	أخرى	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
1,584,480	423,047	3,720,276	210,730	5,938,533	2,894,012	334,525	2,519,665	272,317	6,020,519
439,654	75,699	117,704	124,200	757,257	465,815	72,938	-	262,583	801,336
561,800	78,883	629,230	179,276	1,449,189	1,567,825	60,158	-	28,578	1,656,561
356,525	268,553	323,476	15,686	964,240	548,091	191,676	1,096	29,354	770,217
54,918	1,398	3,001	33,571	92,888	67,020	1,353	3,581	30,212	102,166
2,997,377	847,580	4,793,687	563,463	9,202,107	5,542,763	660,650	2,524,342	623,044	9,350,799

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.23 (ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2015:

التعرضات الممولة												التعرضات الغير ممولة	التعرضات الممولة وغير الممولة
التمويل بالمضاربة والمشاركة						إجارة منتهية بالتمليك						إرتباطات واحتمالات	المجموع
ذاتي	حقوق	حسابات	الإستثمار	ذاتي	حقوق	حسابات	الإستثمار	ذاتي	حقوق	حسابات	الإستثمار	ذاتي	حقوق
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
485,943	716,746	-	324,867	1,298,093	1,359,493	20,034	-	-	-	-	5,348	-	2,401,106
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
67,354	204,032	-	180,946	12,711	91,611	-	-	-	-	-	65,845	-	476,589
4,014,232	3,084,737	-	122,670	3,408	1,843	615,949	307,423	-	-	-	3,975,562	-	3,516,673
698,051	1,929,688	-	1,038	-	-	323,622	453,160	-	-	-	547,740	-	2,383,886
672,952	85,317	-	-	-	-	4,635	9,634	-	-	-	27,434	-	94,951
-	-	-	-	298,875	163,505	35,233	79,553	-	-	-	-	-	243,058
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5,938,532	6,020,520	757,259	801,334	1,449,189	1,656,561	964,240	770,217	92,888	102,166	4,621,929	-	-	9,350,798

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام - 1.3.23 (و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% غير مؤهلة لتعرض مرجع إئتمان إضافي وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها (الإفصاح العام 1.3.22 (أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدى. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. تقتضى سياسة المجموعة وذلك عندما تكون التعرضات متأخرة عن السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر، فإن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر متعثرة وليست فقط المدفوعات/الأقساط المتأخرة.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 11. نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.23 (ج)، 1.3.24 (ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2015:

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة						
المجموع	لم يحن موعد استحقاقها	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة	90 يوماً إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
حكومات	1,226,697	1,224,638	2,059	-	-	-
بنوك	865,836	861,872	3,964	-	-	3,964
شركات استثمارية	47,736	28,861	18,805	4,313	2,330	12,162
شركات	8,265,182	7,177,130	710,153	137,297	99,928	140,674
أفراد	3,730,495	3,475,947	129,900	22,694	21,628	80,326
	14,135,946	12,768,448	842,182	164,304	123,886	237,126

الجدول - رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.23 (ج)، 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2015:

مخصصات محددة						
الرصيد الإفتتاحي	التكاليف	المبالغ المستردة	المبالغ المشطوبة	المبالغ المخصصة	تحويلات صرف	الرصيد في الإفتتاحي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
بنوك	3,533	(293)	-	-	(1,066)	2,174
شركات استثمارية	42,603	(4,027)	(15,769)	-	(728)	26,028
شركات	292,602	(26,738)	(44,117)	1,218	(28,049)	275,929
أفراد	114,476	(5,656)	(343)	8,331	(875)	127,610
	453,214	(36,714)	(60,229)	9,549	(30,718)	431,741

الجدول - رقم 13. الحركة في المخصصات العامة (الإفصاح العام 1.3.23 (ج)، 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية العام 31 ديسمبر 2015:

الرصيد الإفتتاحي	الرصيد في نهاية السنة
11,521	13,809
6,940	
(12,612)	
(236)	
8,196	

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنة ببداية التمويل.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 14. عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام 1.3.23 (ط)، 1.3.24 (ج))
يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في 31 ديسمبر 2015:

عقود تمويل إسلامية			
فات موعد			
مخصصات عامة	مخصص محدد	إستحقاقها ومتعثرة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
13,607	258,434	281,487	الشرق الأوسط
202	32,869	70,202	شمال أفريقيا
-	97,833	863,845	أوروبا
-	42,605	151,964	أخرى
13,809	431,741	1,367,498	

الجدول - رقم 15. عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام 1.3.23 (ي))

عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	31 ديسمبر 2015
	ألف دولار أمريكي
	280,291

ليس لعقود التمويل الإسلامي المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك ان حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهري. وقد تم إعادة تفاوض تلك التسهيلات بصورة أساسية لغرض إبرام عقود جديدة بإستحقاقات أو أرباح مختلفة أو لتعزيز الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام 1.3.23 (ك)، (ط)، 1.3.25 (ب)، (ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهري تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تقرض المجموعة غرامات مادية جوهري على عملائها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانها.

الجدول - رقم 16. إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.26 (ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في 31 ديسمبر 2015:

إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	ألف دولار أمريكي
	18,357,852
مكافآت المقاصة	-
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	18,357,852
الرهن المحتفظ به:	
نقدي	769,388
أخرى	5,970,666
عقارات	12,972,324
	19,712,378

ان الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة وسيقتصر على التعرض الكلي للعميل.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول - رقم 17. متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام 1.3.27 (ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في 31 ديسمبر 2015:

مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	
-	1,230,738	التعرض المرجح للمخاطر
-	153,842	متطلبات رأس المال (12.5%)
-	1,236,288	القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر
-	1,114,825	القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهري.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطات سيتم استخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. تتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة استثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز 25 % من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15 % أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الجدول - رقم 18. مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام 1.3.31 (ب)، (ج)، (و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2015:

مجموع إجمالي التعرض	متوسط إجمالي التعرض على السنة	محتفظة بها علناً	محتفظة بها بشكل خاص	متطلبات رأس المال
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
2,760,872	2,639,804	1,661,875	1,098,997	21,154
133,908	128,969	62,852	71,056	64,275
23,558	28,357	18,364	5,194	3,498
2,918,338	2,797,130	1,743,091	1,175,247	88,927

صكوك وبنود مشابهة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

صناديق مدارة

الجدول - رقم 19. مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام 1.3.31 (د)، (هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015:

ألف دولار أمريكي	مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة إعداد التقارير المالية
3,145	
(2,685)	مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول - رقم 20. التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام 1.3.30 (أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

إجمالي الدخل	2015	2014	2013	2012
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
999,553	917,562	909,484	879,770	
مجموع إجمالي الدخل				
2015				
942,200				
12.5				
11,777,496				
15%				
1,766,624				

مؤشرات المخاطر التشغيلية

متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)

المضاعف

الجزء المؤهل لغرض الحساب

إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل III و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر التي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

• لجنة إدارة المخاطر

• رئيس إدارة المخاطر والإئتمان

• رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق

• الأقسام المختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

• عملية تحديد المخاطر والرقابة

• قياس تعرضات المخاطر التشغيلية

• تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة

• خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3. حوكمة الشركات

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهيّاً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.

2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.

3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.

4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2015

3. حوكمة الشركات (تتمة)

السرية:

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015:

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	ألف دولار أمريكي
الإدارة التنفيذية	1,500
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	5,919
الأتعاب	124
المكافآت	796
المزايا العينية	1,368
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	8,207
	448
	10,155

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة ولقواعد وأنظمة الشركات التابعة. أجريت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عال من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2016. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2015 بتاريخ 23 مارس 2015 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 % من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار على أساس تناسبي. تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم استثمار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيطة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسؤولياتها. تم تحويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمراوحة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنويع وتركز المحافظ ضمن الحدود المناسبة للمخاطر والمؤشرات المفصلة في مخاطر الائتمان للمجموعة ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. إن الأهداف الاستراتيجية لاستثمارات الأموال هي:

(ب) العوائد المستهدفة؛

(ج) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة العامة للعمل؛ و

(د) محفظة متنوعة.

يتم الاستثمار في الأموال في التمويل التجاري أو تمويل الاستهلاك المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات سياسة الأعمال و المخاطر للمجموعة بعد خصم الاحتياطات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الأجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ البداية بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المراوحة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستويات الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحتسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار «حصة المضارب». تشمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعنية، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم «حصة المضارب» للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

الجدول - رقم 21. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في 31 ديسمبر 2015 :

ألف دولار أمريكي	
333,556	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
13,979,528	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك
239	احتياطي معادلة الأرباح - البنوك
9,798	احتياطي معادلة الأرباح - غير البنوك
4,274	احتياطي مخاطر الاستثمار - البنوك
174,964	احتياطي مخاطر الاستثمار - غير البنوك
12,240	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار
14,514,599	

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 22. العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام 1.3.33 (د))

2015	
%	
1.8	العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار
1.2	العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الاستثمار

الجدول - رقم 23. النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام 1.3.33 (ز))

2015	
%	
2	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
98	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أوضاع السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول - رقم 24. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام 1.3.33 (ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في 31 ديسمبر 2015:

%	
79	ذمم مدينة
11	التمويل بالمضاربة والمشاركة
10	إجارة منتهية بالتمليك

الجدول - رقم 25. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في 31 ديسمبر 2015:

%	
7	حكومات
2	بنوك
10	شركات استثمار
11	شركات
70	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام 1.3.33 (هـ) (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 26. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام 1.3.33 (ص) (ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في السنة الأشهر الأخيرة من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015:

التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	
5,158,309	(126,789)	5,031,520	نقد وأرصدة لدى بنوك
5,800,949	219,571	6,020,520	ذمم مدينة
542,524	258,810	801,334	التمويل بالمضاربة والمشاركة
1,536,577	119,984	1,656,561	استثمارات
729,063	41,154	770,217	إجارة منتهية بالتمليك
314,897	(80,450)	234,447	موجودات أخرى
14,082,319	432,280	14,514,599	

الجدول - رقم 27. معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام 1.3.33 (ت))

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في 31 ديسمبر 2015:

نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	1,153,950	346,185	43,273
مطالبات على مؤسسات القطاعات العامة	17,697	5,309	664
مطالبات على البنوك	364,221	109,266	13,658
مطالبات على الشركات	5,627,942	1,688,382	211,048
محفظة التجزئة الرقابية	827,336	248,201	31,025
رهن عقاري	1,121,242	336,373	42,047
تسهيلات فات موعداً إستحقاقها	114,340	34,302	4,288
إستثمارات في أوراق مالية	270,675	81,203	10,150
إمتلاك عقارات	252,384	75,715	9,464
موجودات أخرى	368,430	110,529	13,816
	10,118,217	3,035,465	379,433

الإفصاحات العامة الإضافية في 31 ديسمبر 2015

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 28. المع لومات التاريخية على مدى الخمس السنوات الماضية المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح - 1.3.41 (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ز))

2011	2012	2013	2014	2015	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
98,856	144,012	118,939	147,945	196,848	الربح المتاح للمساهمين قبل التخفيض
796,826	874,470	912,092	1,018,827	1,026,367	الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل التخفيض
895,682	1,018,482	1,031,031	1,166,772	1,223,215	الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل التخفيض
1%	1%	1%	1%	1%	نسبة الربح المتاح للمساهمين
6%	6%	6%	7%	6%	نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
98,856	144,012	118,939	147,945	196,848	الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض
791,459	873,060	909,410	1,017,908	1,029,375	الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد التخفيض
890,315	1,017,072	1,028,349	1,165,853	1,226,223	الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد التخفيض
1%	1%	1%	1%	1%	نسبة الربح المتاح للمساهمين
6%	6%	6%	7%	6%	نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
2,667	8,034	9,444	12,126	13,045	إحتياطي معادلة الأرباح
5,558	1,842	2,643	2,377	49	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	(1,229)	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(191)	(432)	39	(1,458)	(1,828)	مبالغ مستخدمة خلال السنة
8,034	9,444	12,126	13,045	10,037	تحويلات صرف العملات الأجنبية
					الرصيد في 31 ديسمبر
87,004	93,653	98,429	110,424	198,559	التغيرات في إحتياطي مخاطر الاستثمار
(23,783)	(3,946)	(21,807)	(5,288)	(9,549)	الرصيد في 1 يناير
44,712	4,895	48,634	102,728	10,711	مبالغ محولة إلى المخصصات
(14,280)	3,827	(14,832)	(9,305)	(20,483)	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
93,653	98,429	110,424	198,559	179,238	تحويلات صرف العملات الأجنبية
					الرصيد في 31 ديسمبر

مقارنات نسب السوق لحقوق حاملي حسابات الاستثمار للمجموعة تختلف بالوحدات حسب بيئة السوق المحلية.

5. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدبر صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محافظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهام التي يتعهد بها.

مدى وقياس تعرضات المخاطر التي تواجه حقوق حاملي حسابات الاستثمار خارج الميزانية هي نفسها التي تواجه الاستثمارات المختلفة حسب ما هو مفصّل عنه من قبل المجموعة.

5. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية (تتمة)

الجدول - رقم 29. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية (الإفصاح العام 1.3.33 (ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في 31 ديسمبر 2015:

%	
33	ذمم مدينة
51	التمويل بالمضاربة والمشاركة
16	إجارة منتهية بالتمليك

الجدول - رقم 30. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في 31 ديسمبر 2015:

%	
8	حكومات
10	شركات استثمار
20	بنك
15	شركات
47	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام 1.3.33 (هـ)، (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول - رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح - 1.3.35 (ب))

2011	2012	2013	2014	2015	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات
14,621	26,554	22,512	28,201	30,426	

الإدارة التنفيذية للمجموعة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

إدارة التدقيق الداخلي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

إدارة التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ جندريش ميهتا
نائب رئيس أول - التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ أيمن احمد محمد
نائب رئيس أول - البحوث والتطوير

إدارة العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ هود هاشم أحمد
نائب رئيس أعلى - تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أول - تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين

الأستاذ/ حسن حساني
نائب رئيس - العلاقات المؤسسية

إدارة الإدارة المالية

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس الإدارة المالية

الأستاذ/ علي أصغر مانسورولا
نائب رئيس أول - الإدارة المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول - الإدارة المالية

إدارة الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ جوزيف بيتر سلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح البسيتين
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ جعفر محمد أحمد
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ عمر إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الدكتور/ هالة رضوان
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

إدارة الشؤون القانونية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الشؤون القانونية

الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

الدكتور/ علي عدنان ابراهيم
نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

إدارة الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الخدمات المصرفية التجارية

إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

إدارة الامتثال

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة

شبكة البركة العالمية

بنك البركة السودان

بيت البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان
هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

بنك البركة (باكستان) المحدود

بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان
هاتف: +92 21 34307000
فاكس: +92 21 34530981
albaraka.com.pk

بنك البركة التركي للمشاركات

سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديبي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا
هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albaraka.com.tr

إتقان كابيتال، المملكة العربية السعودية

إيليت الشاطئ - طريق الملك
ص.ب. 8021
جدة 21482
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 234 7000
فاكس: +966 12 234 7222
itqancapital.com

بنك البركة تونس

88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس
هاتف: +216 71 186 500 / +216 71 186 585
فاكس: +216 71 780 235 / +216 71 908 170
albarakabank.com.tn

البنك الإسلامي الأردني

ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن
هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

مجموعة البركة المصرفية، اندونيسيا (مكتب تمثيلي)

مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كييون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسانت 10340
أندونيسيا
هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

بنك البركة سورية ش.م.م

شارع عبدالرحمن شهنذر
ص.ب. 100
دمشق، سورية
هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

بنك البركة مصر

60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي
الجيزة، مصر
هاتف: +2023 748 1222
فاكس: +2023 761 1436/7
albaraka-bank.com.eg

مجموعة البركة المصرفية، ليبيا (مكتب تمثيلي)

برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا
هاتف: +218 (21) 336 2310
+218 (21) 336 2311
فاكس: +218 (21) 336 2312
albaraka.com

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

2 كينغز ميد بوليفارد
مكتب كينغز ميد بارك
شارع ستولوارث سايمون، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا
هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

حي بوتلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر
هاتف: +213 23 38 12 76 إلى 77
فاكس: +213 23 38 12 73
albaraka-bank.com

بنك البركة لبنان ش.م.ل

شارع جوستيتيان
مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان
هاتف: +9611 748061 إلى 65
فاكس: +9611 748061 إلى 700 مقسم 65
al-baraka.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) - البحرين

برج البركة، مبنى رقم 238
طريق 1704، مجمع 317
المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 533 993
albaraka.bh

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

المقر الرئيسي للمجموعة - خليج البحرين

ص.ب رقم: 1882

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 541 122

فاكس: +973 17 536 533

سجل تجاري رقم: 48915

(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الاسهم:

شركة كارفي كومبيوترشير ذ.م.م.

مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل

ص.ب: 514، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17215080

فاكس: +973 17212055

البريد الإلكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار

نائب رئيس - علاقات المستثمرين

مجموعة البركة المصرفية

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17520701 / 17541122

فاكس: +973 17910911 / 17531074

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com

